

دكتور
حميد السعيد

المحامى

بالنقض والمحكمة الادارية العليا
أستاذ القانون الادارى والادارة العامة

موسوعة

القضاء التأديبى وطرق الطعن فى
الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا
والحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية
وصيغ الدعاوى الادارية والتأديبية

وتشتمل الموسوعة على ثلاثة كتب منفصلة :

الكتاب الثالث

صيغ الدعاوى الادارية والتأديبية مزودة بالأحكام القانونية

ويشتمل على :

★ صيغ مختارة من الاجراءات الادارية والتأديبية - دعاوى الالغاء والتعويض
الطعون فى الجزاءات أمام المحاكم التأديبية - صيغ الطعن فى الأحكام أمام
المحكمة الادارية العليا .

مختارة من الأحكام الحديثة المنشورة وغير المنشورة - صيغ طلب
الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضائية والمتعلقة بالمسؤولية المدنية
الامتناع عن التنفيذ .

شرح بمواد لاتحة جزاءات تأديبية للعاملين .

حقوق الطبع والنشر

محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى المنقحة

١٩٩٤ - ١٩٩٣



دكتور
حميد السري السامح
المحامى

بالنقض والمحكمة الادارية العليا
أستاذ القانون الادارى والادارة العامة

موسوعة

القضاء التأديبى وطرق الطعن فى
الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا
والحديث فى الفتاوى والأحكام التأديبية
وصيغ الدعاوى الادارية والتأديبية

وتشتمل الموسوعة على ثلاثة كتب منفصلة :

الكتاب الثالث

صيغ الدعاوى الادارية والتأديبية مزودة بالأحكام القانونية

ويشتمل على :

★ صيغ مختارة من الاجراءات الادارية والتأديبية - دعاوى الالغاء والتعويض
الطعون فى الجزاءات أمام المحاكم التأديبية - صيغ الطعن فى الأحكام أمام
المحكمة الادارية العليا .

★ نماذج مختارة من الأحكام الحديثة المنشورة وغير المنشورة - صيغ طلب
تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضائية والمتعلقة بالمسئولية المدنية
والجنائية فى الامتناع عن التنفيذ .

★ مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية للعاملين

حقوق الطبع والنشر
محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى المنقحة

١٩٩٣ - ١٩٩٤

رقم الإيداع ٢٥٩٧ / ٨٨

دار الطباعة الحديثة
٧ كنيسة الأرمن - أول شارع للجيش
تليفون ٩٠٨٣١٨

عنوان المؤلف

منزل : المعادي شارع ٦ فيلا ٢٩ ت ٣٥٠٥٣٢٠
مكتب : حدائق المعادي رقم ٤ ش ١٦٣ ت ٣٥١٩١١٧

فهرس الكتاب الثالث

صيغ الدعاوى الادارية والتأديبية

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : صيغ مختارة من الاجراءات الادارية ، ودعاوى الالغاء والتعويض	٥
الفصل الأول : صيغ الاجراءات الادارية	٥
الفصل الثاني : صيغ مختارة من دعاوى الالغاء والتعويض عن المسؤولية الادارية	٤٣
الباب الثاني : اجراءات وصيغ الطعون أمام المحاكم التأديبية على قرارات الجزاءات التأديبية ، ونماذج مختارة من الأحكام .	٧٧
الفصل الأول : الاجراءات والاحكام العامة فى اقامة الدعوى التأديبية فى ظل قانون مجلس النولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، واجراءات تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية ، أو بناء على طلب الجهاز المركزى للمحاسبات	٧٧
الفصل الثاني : الاجراءات وصيغ مختارة من الطعون فى قرارات الجزاءات أمام المحاكم التأديبية مع عرض أحكام مختارة	١٠١
المبحث الأول : صيغ الطعون أمام المحاكم التأديبية	١٠١
المبحث الثاني : نماذج مختارة من الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية	١٢٠
الباب الثالث : اجراءات وصيغ الطعون أمام المحكمة الادارية العليا ونماذج مختارة من منكرات الدفاع والأحكام	١٢٧
الفصل الأول : تهديد بالاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا ، وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الافراد ، ومفوضى النولة ، ونموذج من منكرة دفاع	١٢٩

١٦٣	مفوضى الدولة	الفصل الثانى : الاحكام الصادرة فى الطعون المقدمة من الأفراد وهيئة
١٩٥	مختارة	الباب الرابع : تنفيذ الأحكام ، والمسئولية المدنية ، والجنائية عن عدم التنفيذ ، والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية وأعمال السيادة ، والدفع بعدم دستورية الأعمال الادارية التى تدخلها الحكومة فى دائرة أعمال السيادة ، مع صيغ
١٩٩	مختارة	الفصل الأول : تنفيذ الإحكام مع صيغ مختارة
٢١٧	أعمال السيادة ، مع صيغ مختارة	الفصل الثانى : مسئولية الادارة المدنية ، والجنائية فى حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم ، والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية ، وأعمال السيادة ، والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التى تدخلها الحكومة فى دائرة أعمال السيادة ، مع صيغ مختارة
٢٤٣	الملحقات :	
٢٤٥	مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية	
٢٥٥	الخاصة	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات ، والهيئات العامة ، والشركات ، والجمعيات والهيئات
٢٥٨	التعريف بالمؤلف وبإنتاجه العلمى	
٢٦٠	الخاتمة	

الكتاب الثالث

صَيِّغُ الدَّعَاوِي الْإِدَارِيَّةِ وَالنَّادِيَّةِ

الكتاب الثالث

صيف العاوى الادارية والتاديبية

يشتمل الكتاب على الابواب التالية :

الباب الاول

صيف مختارة من الاجراءات الادارية ، ودعاوى الالفاء والتعويض

الباب الثانى

الاجراءات وصيف الطعون امام المحاكم التاديبية على قرارات الجزاءات التاديبية
ونماذج مختارة من الاحكام

الباب الثالث

الاجراءات وصيف الطعون على الاحكام التاديبية امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من الاحكام

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام ، والمسئولية المعنوية والجنتائية عن عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والنفع بعدم دستورية الاعمال الادارية
التي تدخلها الحكومة في دائرة اعمال السيادة
مع صيف مختارة

الباب الأول

صيف مختارة من الإجراءات الادارية ودعاوى الالفاء والتمويض

الفصل الاول

صيف الاجراءات الادارية

نعرض ما يلى :

- ١ — صيف النظم الوجوبى السابق على رفع الدعوى ، مع التمهيد بمعرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين ، وبالنسبة للمواطنين بشركت القطاع العلم ، مع مرض صيف مختارة .
- ٢ — صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية ، مع التمهيد بعرض المبادئ العامة .
- ٣ — اجراءات تقديم عريضة الدعوى أمام محكم القضاء الادارى ، والمحكم التأديبية ، والمحكمة الادارية العليا ، مع التمهيد بالمبادئ العامة .
- ٤ — صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات .
- ٥ — صيغة اعلان بعريضة الدعوى .
- ٦ — صيغة اعلان بطلبت جديدة او بتعديل الطلبات الاصلية .
- ٧ — صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة او انتقاضها بضى المدة .
- ٨ — صيغة تمجيل دعوى بعد انتضاء الخصومة .
- ٩ — صيغة طلب استكمال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية وفقا للمادة (١٩٣) من قانون المرافعات .
- ١٠ — صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) من قانون المرافعات .
- ١١ — صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات .
- ١٢ — صيغة مذكرات التدخل فى الدعوى طبقا لحكم المادة (١٢٦) من قانون المرافعات ، مع التمهيد بعرض الاحكام العامة .
- ١٣ — صيغة اعلان حكم مشهور بالصيغة التنفيذية .
- ١٤ — صيغة انذار بقلبة جنحة مباشرة طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات بسبب امتناع الادارة عن تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة .

الفصل الأول

(١) صيغة التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى

تمهيد :

عرض المبادئ القانونية بالنسبة للموظفين العموميين .

* نصت المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلى « لا تقبل الطلبات الآتية » :

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالظمن فى القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو الى الهيئـة الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة » .

وجدير بالذكر ان البنود (ثالثا) ، و (رابعا) ، (وتاسعا) من المادة (١٠) المذكورة تتناول طلبات الالغاء التى يقدمها ذوى الشأن بالظمن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية أو بمنح ملاوات ، والطلبات الخاصة بالغاء القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستقـداع أو بالفصل بغير الطريق التأديبى ، والطلبات الخاصة بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

كذلك فان التظلم الوجوبى واجب قبل رفع الدعوى التى يقدمها ذوى الشأن من الموظفين العموميين طعنا فى قرارات ادارية يطلبون الغائها كالظمن بالغاء قرار ادارى فيما يتضمنه من تخطى الموظف فى الترقية سواء كانت ترقية متمثلة بدرجة اعلى أو متمثلة بوظيفة اعلى وذلك على سبند من ان احكام القضاء الادارى تجيز الطعن فى التخطى فى الترتيبات الادبية .

وكما سبق القول فان التظلم يفتح ميعادا مستثنى يوما جديدة لرفع الدعوى ، غير انه اذا رفعت الدعوى قبل مضى الستين يوما المنصوص عليها فى

العاتون ، فان التظلم يكون مقبولا ، لان المشرع لم يخرج في صدد المواعيد عما هو متبع في شأن التظلم الاختياري اعتبارا بأن انتظار المواعيد مقصود به افساح المجال أمام الجهة الادارية لامسدة النظر في قرارها المظلمون فيه على تترافق وتصحى فتلهى الخصومة ، وهذا فضلا على أن المبدأ ينقض أثناء سير الدعوى إذا لم تقم الادارة بلجاية التظلم الى طلباته .

فاذا قام المتظلم برفع الدعوى قبل انتظار البت في تطلبه ، ثم استجلبت له الادارة أثناء نظر الدعوى تحصل الدعوى المنروفت لرفعها الدعوى قبل الاوان (١) .

ويجب أن يشتمل التظلم على البيانات التالية :

١ — اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه .

٢ — تاريخ صدور القرار المتظلم منه ، وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية او في الوقائع المصرية ، او في النشرة المصلحية او تاريخ اعلان المتظلم به .

٣ — موضوع القرار المتظلم منه والاسباب التى بنى عليها التظلم ، ويمكن أن يرفق بالتظلم المستندات التى يرى المتظلم تقديمها .

ويجب على جهة الادارة أن تمنى تلقى التظلمات وتتيدها في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها او ورودها ويسلم الى المتظلم ايمال مبين به رقم التظلم وتاريخ تقديمه ، ويمكن أن يرسل اليه الايمال الدال على ذلك من طريق البريد بكتاب موصى عليه وبعد ذلك تقوم جهة الادارة بفحص التظلم والانتباه الى رأى بشأنه ، وإذا أخطرت جهة الادارة المتظلم بأن تظلمه قيد البحث فإن مهلة رفع الدعوى يظل متقددا حتى أخطار المتظلم بالنتيجة .

ونظرا لما يتميز به تظلم الماملين بالقطاع العام من احكام خاصة بهم نقد راينا بيلتها فيما يلى :

(١) راجع في هذا الشأن .

حكم المحكمة الادارية العليا في ٨ مارس ١٩٦٩ — مجموعة السنة ١٤

رقم « ٥٧ » — ص ٤٤٢ .

وكذلك المحكمة الادارية العليا في ١٧ مايو ١٩٥٨ — مجموعة السنة الثالثة رقم ١٣٣ .

*** أحكام النظام الوجوبى بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام :**

بين القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام بالمادة الرابعة والثمانين منه الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية وكيفية النظم منها .

ولاهمية النصوص الواردة بهذه المادة تشرى إليها فيما يلى :

« يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى :

١ — لشاغلى الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصاته توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السنة بحيث لا تزيد مدته فى المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ — لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المادة (٨٢) (٢) .

(٢) نص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلى :

« الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى :

(١) الإنذار .

(٢) تأجيل موعد استحقاق الملاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر .

(٣) الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز شهرين فى السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الأجر شهريا بمعد الجزء الجائز المحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

(٤) الحرمان من نصف الملاوة الدورية .

(٥) الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة اشهر مع صرف نصف الأجر .

(٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

(٧) خفض الأجر فى حدود علاوة .

(٨) خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة .

ويكون التنظيم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التنظيمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التنظيمات من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) ويسكون التنظيم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المميزين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ويكون التنظيم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه او اللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

= (٩) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لا يتجاوز القدر الذى كان عليه قبل الترقية .

(١٠) الاحالة الى المعاش .

(١١) الفصل من الخدمة .

اما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

(١) التنبيه .

(٢) اللوم .

(٣) الاحالة الى المعاش .

(٤) الفصل من الخدمة « .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المابل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان المعامل بالحكم » .

* * *

١ - صيغة نظم وجوبى بشأن رفض قبول استقالة : -

السيد الاستاذ / وكيل وزارة التربية والتعليم بمحافظة (.....)
تحية طيبة وبعد

تقدم لسيادتك الاستاذ / مدرس أول رياضيات « ج »
بمدرسة الثانوية العسكرية باستقالة مسببة غير مشروطة يطلب
فيها استقالته من الخدمة في / /

وقد أشرت سيادتك عليها بالتأشير الصادر بقراركم رقم (س) المؤرخ ... /
..... / بالتأشير التالي :

« لا تقبل استقالات ولا تنظر فيها أثناء الغلم الدزاسى » .

ونظرا لان هذا التأشير مخالف للقانون « الدستورى » حيث يتعارض تماما
مع المادة الثالثة عشر من الدستور الدائم والتي تقول :

« العمل حق وواجب ولا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين
الا بمقتضى قانون » .

وحيث انه لا يوجد قانون يهرم المدرس من استقالته طالما لم يكن مكلفا
او موقعا على اقرار بخدمة الدولة مدة معينة ، وذلك حتى لا يصير العمل
سخرة .

فبناء على ما تقدم فان تأشير سيادتك سالف الذكر به بخلافه صارخة
للدستور وذلك نظرا لان امركم المتعلق بعدم قبول استقالات او عدم النظر فيها
لا يستند الى اى قانون وحتى لو كان ثمة قانون فى هذا الشأن فهو قانون غير
دستورى ويدفع بعدم دستوريته .

لذلك

ينظم مولكنا الاستاذ / من رفض قبول استقالته سالفه
البيان ويرجو قبولها واعطاه شهادة رسمية بمدة خدمته وخبرته ، وكل
ما يترتب على ذلك من آثار .

وفي حالة عدم الاستجابة يحتفظ موكل بحق اللجوء الى القضاء الإداري
لأستصدار حكم من محكمة القضاء الإداري بقبول استقالته وبقية طلباته وكل
ما يترتب على ذلك من آثار (٣) .

وتفضلوا يا سيادة الوكيل بقبول سالف الشكر وعظيم الاحترام (م) .

وكيل المتظلم

.....

الحلى

(٣) نص المادة (٩٧) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ على ما يلى :

« للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .
ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت
فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة
مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط او مقترنا بقيد وفى هذه
الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته
الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة
العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالإضافة
الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم
فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاشي .

ويجب على العامل إن يستمر فى عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة
او الى ان ينقضى اليعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة » .

(*) جدير بالاحاطة ان هذه الدعوى بؤثرت بمعرفتنا كوكيل عن أحد
المدرسين بمدرسة الزنتاريق الثانوية العسكرية ، وحكم لصالحه بقبول الطلب
المستعجل والمتعلق بملف القرار المطعون فيه وكل ما يترتب عليه من
آثار .

(ب) صيغة بشأن التظلم من قرار التخطي في ترقية أدبية (بالانفيزيون)

نعرض موضوع التظلم وأسبابه الفعلية حتى يستفاد به في الحالات
المماثلة :

١ يكتب موضوع التظلم التالي بعد الديبلجة .

أولا : صدر القرار الإداري رقم (س) بتاريخ ... / ... / ... من السيد /
..... وتناول في مادته الأولى تعيين السيد / الموظف من الدرجة
الأولى التخصصية مراقبا للبرامج الرياضية للقناة

ثانيا : تتظلم الاستاذة / من صدور هذا القرار المجحف بهذا
وذلك تأسيسا على الاعتبارات التالية :

١ - ان هذا القرار تخفى المتظلمة حيث ان الذي صدر بشأنه
القرار المتظلم منه أحدث من المتظلمة بأربع سنوات في الاقدمية
والأقدمية تعبر عن الخبرة الكلية في مجال ترتيب الوظائف .

٢ - الوظيفة المعين عليها السيد / بموجب القرار موضوع
التظلم هي وظيفة مراقب للبرامج الرياضية ، ولم يسبق له شغل هذه
الوظيفة أو التدرج في الوظائف الشفعية عليها والمؤدية اليها (بالانفيزيون) .

٣ - وظيفة السيد / الثابتة بصفة رسمية في بطلت وصف
الوظائف هي وظيفة

ثالثا : للمتظلمة الحق في الطعن على القرار السابق تظلمات على مايلي :

١ - وظيفة مراقب البرامج الرياضية التي عين عليها المظعون عليه تتطلب
مطلب تأهيل معينة من أهمها المؤهلات العلمية المتخصصة في النشاط
الرياضي وهي التي تتواءم في المتظلمة الحائزة على - بكالوريوس التربية
الرياضية ، ودبلوم الدراسات العليا فضلا عن كونها حاصلة على الماجستير
في البرامج الرياضية المتعلقة بالانفيزيون ، وذلك المؤهلات غير متوافرة
في المظعون عليه بالقرار المتظلم منه والرقم

٢ - جميع تقارير الطالبة بدرجة ممتاز وذلك فضلا على منحها علاوة
تشجيعية في العلم الماضي مما يدل على قدرتها وكفاءتها للوظائف القيادية .

٣ - سبق للمنظمة أن قبلت بقيادة الفرق الرياضية والاشراف عليها وتخصصت في التحكيم الدولي مما يؤكد احتيئها في شغل الوظائف القيادية في نطاق البرامج الرياضية التي تدرب عليها وأظهرت كفاءة تامة في مجالها على النحو السابق ، ذلك الامر الذي يفترق اليه السيد / انذى فضل على المنظمة بدون وجه حق بموجب القرار (س) .

رابعاً : وحيث ان القرار المطعون فيه لم يحل على سبب مشروع فانه مشوب بضعف الدافع المعقول ، والتعسف ، واساءة استعمال السلطة ، ويخرج من قاعدة الملازمة المشروعة في اصدار القرارات الادارية ، فضلا عن اعتباره من الناحية القانونية قرارا شديدا القسوة على المنظمة وغير ذي فائدة بالنسبة لتحقيق المصلحة العامة لانه يصعب مشويا بعدم تناسب القرار مع اسبابه كما يستظهر من القرار المطعون فيه التعسف في استعمال الحقوق الادارية .

ولذلك فالقرار المطعون فيه قد اخل بالمرکز القانوني للمنظمة واعتدى بمركز قانوني للسيد / على غير سند من المبادئ المعمول بها في تقييم وتوصيف الوظائف وترتيبها على الاسس العلمية السليمة .

وحيث أن الإدارة لا تترخص في اصدار القرار المطعون فيه بأى سلطة تقديرية لانها مقيدة بالشروط والضوابط والقواعد التنظيمية لتوصيف الوظائف طبقا لمطالب التأهيل حسبما سبق بيانه .

وحيث أن الإدارة قد خالفت تلك القواعد فان القرار المطعون يصبح مشوبا باساءة استعمال السلطة ، نظرا لاحقية المنظمة في الوظيفة التي سلبت منها بدون وجه حق ، وعين عليها من لا يستحق لعدم توافر الضوابط التنظيمية في حقه من حيث انتقائه الى مطلب التأهيل اللازمه لوظيفة مراقب البرامج الرياضية فضلا عن أن المنظمة أقدم عليه بأربع سنوات . مع التساوى في درجة الكفاءة ، بل هي الاكبر .

وحيث أن التعمين في الوظيفة الاعلى يعتبر طبقا لما استقر عليه القضاء الإداري ترقية أدبية ، فانه يحق للجهة الادارية أن تجرى هذه الترقية الادبية وفقا لقواعد وضوابط تضعها مسبقا. ويشترط القضاء الإداري ألا يكون في وضعها اخلال بالقواعد التي ينظمها قانون العاملين .

(٢) صيغة طلب الإعفاء من الرسوم القضائية

تمهيد :

المبادئ القانونية :

يحدث أحيانا أن يكون المدعى غير قادر على القيام بتكاليف التقاضي ، وهنا يحق له التقدم إلى لجنة المساعدات القضائية بالحكمة طبقا لقانون الرسوم القضائية ، ويطلب إعفاؤه من هذه الرسوم وتندب أحد المحامين لمباشرة إجراءات القضية التي يرغب في اتباعتها .

ويلاحظ أن طلبات الإعفاء من الرسوم ، يفصل في شأنها مفوض الدولة طبقا للفترة الأخيرة من المادة السابعة والعشرين من قانون المجلس التي تنص على ما يلي :

« ويفصل المفوض في طلبات الإعفاء من الرسوم » .

وجدير بالاحاطة أن طلب الإعفاء من الرسوم لا يعتبر من إجراءات رفع الدعوى ، ولا يتصل بالخصومة لأن الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا بتحديد نطاقها وإيداع صحيفة إلى المحكمة المختصة .

ويرتبط على تقديم طلب الإعفاء الآثار التالية :

المستند : المادة ١٠٠٠ من القانون رقم ١٩٥٨/٢/٨
أولا : قطع المواعيد في دعوى الإعفاء :

يقرب على طلب الإعفاء قطع ميعاد رفع الدعوى وذلك على خلاف المتبع في القضاء العادي ، نظرا لأن طلب الإعفاء من وجهة نظر القضاء الإداري يعتبر إجراء أقوى من التظلم الإداري . (١)

ثانيا : طلب الإعفاء يقوم مقام التظلم الوجوبي :

أن طلب الإعفاء من الرسوم يؤدي إلى النتيجة التي يؤدي إليها التظلم الوجوبي ، وقد استقر القضاء الإداري على ذلك وأصبح قضاؤه مستقرا في ذلك الشأن .

ثالثا : طلب الإعفاء له أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم بالنسبة لطلبات الاستحقاق .

(١) المحكمة الإدارية العليا في ١٩٥٨/٢/٨ - مجموعة العشر سنوات .

وذلك مثل طلبات الاستحقاق لبالغ مستحقة عن تمويل أو تسوية ،
ومن الضروري أن يرفق بطلب الاعفاء شهادة بعدم ميسرة الطالب تُسم
يقيد الطلب برقم معين في الجدول الخاص بطلبات الاعفاء ، ويوقع الطلب
من صاحب الشأن نفسه وليس محليه الا اذا كان للآخر توكيل يجيز
له ذلك .

وجدير بالذكر انه اذا حصل المحلى المنتخب على قرار بتدبيه
للدفاع من الطالب دون علم صاحب الشأن ، فان الخصومة لا تنعقد
لعدم تيلها بين اطرافها الفعلين .

ويجوز لصاحب الشأن ان يلجأ لمحام آخر غير الذى نص عليه
قرار الاعفاء ، وهما يجب على المحلى ان يقدم التوكيل ويسدد رسم
دبغة المحاماة اللازمة .

ولا يعتبر تراخى المحامى المنتخب عذرا يبيح امتداد المواعيد
ناذا تعذر على المحامى المنتخب ان يقوم بمهمته لمؤخر قوى فيجب على صاحب
الشأن الانتفاء الى لجنة المساعدات القضائية (المفوض) طالباً نذب
محام آخر قبل فوات مواعيد الطمن .

وبعد استيفاء شكل الطلب يحدد مفوض الدولة المختص جلسة
لنظر طلب الاعفاء ويخطر بذلك الطالب والجهة الادارية المختصة ، ويمكن
حضور المحلين مع طالبى الاعفاء .

وترفع الدعوى المطلوب رفعها في حدود الستين يوماً التالية لصدور
القرار المتعلق بقبول طلب الاعفاء ، اما الدعوى الاخرى فلا تتقيد بذلك ،
وتتصد بها الدعوى التى لا تتقيد بشرط الميعاد ، فاذا كانت الدعوى
تتعلق مثلاً بالتمويض فان الحق في رفعها لا يتقيد الا بالتقدم المسقط
للحق المطلوب وهكذا .

(اربعا) : يخضع الاعفاء من الرسوم لنص المادة التاسعة من المرسوم
المتعلق بتعريف الرسوم والاجراءات امام محكمة القضاء الادارى
الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ ونص على ما يلى : « يعفى من الرسوم كلها
او بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط ان تكون الدعوى محتملة
الكسب » .

(م - ٢ صيغ الدعوى)

وتعليقا على هذه المادة نرى أن بعض القادرين بتحليلون بأساليب ملتوية لاعفائهم من الرسوم للحصول على قرينة أن الدعوى محتملة الكسب ، ولذلك نرى استبعاد هذه العبارة ، وضرورة التحقق من عدم الميسرة الحقيقية لطلاب الاعفاء بطرق أكثر واقعية .

ويلاحظ أيضا أن المادة « الثالثة » من قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤٩) لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة (تقضى بمسريان الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون مجلس الدولة .

وجدير بالإحاطة أن حالة عجز أو عدم ميسرة طالب الاعفاء تعتبر حالة شخصية تزول بميسرة الطالب ، أو بوفاته وقدرته خلفائه على سداد الرسوم .

ويمكن اثبات حالة عجز الطالب بشئى طرق الإثبات في ظل القواعد التالية :

ولاثبات المعجز عادة ما يلجأ الطالب الى وسيلة الحصول على شهادة بذلك موثقا عليها من اثنين من الموظفين بالحكومة أو القطاع العلم ويصدق عليها من رئيسها .



وبعد هذا العرض نقدم صيغتين تمثل الأولى منها صيغة شهادة عدم الميسرة ، وتمثل الثانية صيغة طلب الاعفاء من الرسوم .

(ثانيا) صيغة طلب الاعفاء من الرسوم القضائية

السيد الاستاذ المفوض

رئيس هيئة المساعدات القضائية

بمحكمة

مقدمة الموظف بوظيفة
والمقيم بـ (ويذكر المحل المختار ان وجد) .
والدعوى بـ :

ضد

السيد / بصفته مدعى عليه
والسيد / بصفته مدعى عليه
ويعلنان بـ

الموضوع

وتتخص وقائع الدعوى في
ويستند الدفاع الى
.....
وحيث أن جهة الادارة رفضت تظلم المدعى بكتابتها رقم في
..... / (أو اعتبر عدم ردها ببثلية قرار ضمنى برفض لانتضاء (٦٠)
يوما دون الرد .

الحكم

يلتمس الطالب اعفائه من الرسوم القضائية مع سحب احد الاستاذة
المحامين لمباشرة الدفاع عنه في هذه الدعوى أمام محكمة والحكم
بقبول الدعوى شكلا .

وفي الموضوع بـ
مع التزام جهة الادارة بالمصروفات واتعاب المحللة .
توقيع مقدم طلب الاعفاء

* ملاحظة :

يقدم الطلب من أصل وخمس صور ويوقع الاصل فقط من الطالب ..
وبالنسبة لجهة الاعلان يتبع ما جاء بالواد (١٣) ، (١٤) من قانون
المراعات المدنية والتجارية ، والمادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بالنسبة للهيئات العامة ، وذلك حسبما سبق تفصيله بالكتاب الاول .

اولا : صيغة شهادة ادارية باثبات العجز عن دفع الرسوم والمصروفات
اللازمة لرفع الدفوى :

نشهد نحن الموقعان أدناه بأن

السيد / الموظف بـ

غير قادر على دفع الرسوم والمصروفات القضائية المتعلقة بملف
دعواه أمام محكمة

الشاهد الاول الشاهد الثاني :

الاسم : الاسم :

الوظيفة : الوظيفة :

رقم البطاقة : رقم البطاقة :

التوقيع : التوقيع :

تصديق رئيس المصلحة

تحريرا في / / ١٩

الخاتم الرسمي

٢ - إجراءات تقديم عريضة الدعوى

تمهيد :

المبادئ القانونية :

(١) حالة رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية :

تنص المادة الخلفية والعشرين من قانون مجلس الدولة وهى الواردة بالنفصل الخاص بالإجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحكم التأديبية على ما يلى :

« يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مفيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة ، وتتضمن العريضة عددا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ، ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه ... » .

وللطالب ان يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اسانيد الطلب ، وعليه ان يودع قلم كتاب المحكمة عددا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحاقظة المستندات .. (وعادة يطلب قلم الكتاب تسعة نسخ) من العريضة) .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الإدارية المختصة والى ذوى الشأن فى ميعاد لا يماوز سبعة ايام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره ... » .

(٢) حالة رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا :

تنص المادة الرابعة والاربعين من قانون مجلس الدولة في شأن الطعون الصادرة الى المحكمة الادارية العليا على ما يلي :

« ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه » .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علالة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جناز الحكم ببطالته ..

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن ايداع خزانة المجلس كفالة مقدارها عشرة جنيهات ، تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن ولا يسرى هذا الحكم على الطيوع التي ترفع من الوزير المختص ، وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية » . (١)

(١) هذا ونرجى الكلام عن صيغ المرائض المتعلقة بالدعاوى المختلفة امام المحكمة الادارية ، ومحكمة القضاء الادارى الى الباب الثانى .

(٤) صيغة محضر ايداع العريضة والمستندات بمحكمة القضاء الادارى :

مجلس الدولة
محكمة القضاء الادارى
(السجل العام)

(نموذج محضر ايداع)
قضاء ادارى

« محضر ايداع »

في الدعوى رقم : لسنة القضائية .
المرفوعة من :
عد :
انه في يوم : الموافق / / ١٩٠٠ م .
حضر الى سركرارية المحكة السيد /
مفوكيل رقم :
وأودع المستندات الآتى بيانها :

- ١ -
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -

نقط لا غير

المودع (.....)
تحريرا في : / / ١٩٠٠ م .

سكرتير الجدول
()

(ب) صيغة محضر ايداع مريضة الدعوى أمام الدائرة الاستئنافية :

مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري
(السجل العام)

« محضر ايداع »

في الدعوى رقم : لسنة القضائية .
المرفوعة من :
ضد :
انه في يوم : الموافق / / ١٩٠٠ م .
حضر الى سكرتارية المحكمة السيد /
بتوكيل رقم :
واودع المستندات الآتى بيئتها :
١ -
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -

فقط لا غير

المودع (

تحريرا في : / / ١٩٠٠ م .

سكرتير الجدول
()

(١٥) صيغة اعلان بعريضة الدعوى

انه فى يوم الموافق / / ١٩ الساعة

بناء على طلب ومهنته وجنسيته

ومقيم وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى .
والكائن مكتبه برقم شارع بمدينة

انا / محضر محكمة قد انتقلت فى تاريخه
اعلاه واعدت كلا من :

(١) السيد / وزير مدعى عليه بصنته

(٢) والسيد / مدعى عليه بصنته

ويعلمنان فى مواجهة هيئة قضايا الدولة بمبنى المجمع بقصر النيل بآقاهرة .

وقد اعلنت المعلن اليهما بصورة من هذه العريضة للعلم بما جاء بها .

مخاطبا مع :

ولاجل :

(٦) اعلان بطلانات جديدة او بتعديل الطلبات الاصلية :

انه في يوم الموالي / / ١٩ الساعة
بناء على طلب ومهنته وجنسيته
ومقيم وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن مكتبه برقم شارع بمدينة
انا / محضر محكمة قد انتقلت في تاريخه
اعلاه واعلنت كلا من :

(١) السيد / وزير مدمى عليه بصفته

(٢) والسيد / مدمى عليه بصفته

ويعملتان في مواجهة هيئة قضايا الدولة ببني مجمع التحرير بقصر النيل .

واعلنتها بالآتي

اقام الطالب ضد المعلن اليهما الدعوى الرقمية لسنة في
ألم محكمة

وبجلسة / / ١٩ عدل الطالب طلباته الأصلية قبل المعلن اليهما
الى :
.....

ونظرا لتخلف ممثل الحكومة عن حضور الجلسة قررت المحكمة تأجيل
الدعوى الى جلسة / / ١٩ مع التصريح للطالب بالاعلان بطلانته
الجديدة .

الملك

انا المحضر سلف الذكر قد اعلنت المعلن اليهما بصورة من هذا للعلم
بتعديل الطلبات على النحو المشار اليه بماليه وتاريخ الجلسة الجديدة
التي ستعقد علنا ألم محكمة في يوم الموافق

/ / ١٩ .

ولاجل .

(٧) صيغة طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة (١)

السيد الاستاذ المستثلر

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديبلجة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨٠ اتلم المدعى قسده الدموى

رقم لسنة قى وطلب فيها الحكم له بـ

وحيث أنه انقضى على هذا الاجراء اكثر من

(١) تنص المادة ١٢٤ مرافعات على أنه : « لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عجم السير فى الدموى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » .

وتنص المادة ١٢٥ على أنه : « لا تبدأ مدة سقوط الخصومة فى حالات الانقطاع الا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذى توفى أو من قام مقسّم من نقد اهلية الخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدموى بينه وبين خصمه الاصلى » .

وجدير بالذكر اننا سبق أن أوضحنا أن قواعد الباب السابع الواردة بمقتضى المرافعات المدنية والتجارية والذى يتناول موضوع ظوارىء الخصومة يسرى بصفة عامة امام محكم مجلس الدولة فيما يتعلق بالنزاعات الادارية ، وقد تحفظنا على ذلك القول بان سريان هذه القواعد تسرى بما لا يتعارض مع طبيعة الدموى الادارية .

للك

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة لنظر هذا الطلب ليعلن المدعى ضده
بها ليسمع الحكم بسقوط (او انقضاء) الخصومة في الدعوى الرقمية
لسنة ق وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بالمصروفات ومقابل
اتعاب المحللة .

وكيل الطالب

توقيع

المحامي

= وبناء على ذلك نقول ان هذه القواعد لم تحظى كلها بتطبيق علم امام
محكم المجلس ، فبينما نجد ان هذه المحاكم قد اخذت كثيرا باحكام وقف
الخصومة وانقطاعها وتركها لم تتبع هذا الاتجاه بالنسبة لسقوط
الخصومة وانقطاعها بعض المدة .

وسبب ذلك يرجع الى الدور الايجلي للقاضي الاداري باعتباره قاضي
مشروعية تنحصر مهمته في وزن القرار الاداري بميزان المشروعية والتأكد
من ان الادارة لم تخرج من ذلك النطاق بإصدار قرار اداري مشوب بأحد
الميوب التي توصف بالبطلان او الائتمام ، كما لو اضرت الادارة قرارا
مفرغا من صفته لكونه مشوب بعيب عدم الاختصاص الجسيم .

ومع ذلك فلما نرى انه ليس ثمة ما يمنع من الاستئهاد بأحكام الباب
السابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية في مسقوط الخصومة ،
لان الدور الايجلي للقاضي الاداري لا يستطيع ان يستغنى به شيء لم ينص
عليه القانون بالنسبة للسقوط .

(٨) صيغة تمجيل دعوى بعد انقطاع الخصومة (١)

السيد الاستاذ المستشار / رئيس (محكمة القضاء الادارى — او
المحكمة الادارية حسب المستوى الوظيفى للمدعى)

تحية طيبة

مقدمة لسيادتكم المصرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنه وموطنه المختار مكتب الاستاذ المحلى
والكلن بـ) .

الموضوع

بجلسة / / ١٩٨ حكمت المحكمة بانتقطاع سير الخصومة في
القضية رقم لسنة ق بسبب وفاة

وحيث أنه يحق للطلب تمجيل الدعوى ضد عملا بأحكام
المادة ١٣٣ من قانون المرافعات .

(١) طبقا للبادة ١٣٠ مراعاتك ينتطع سير الخصومة بحكم القاتسون
بوفاة أحد الخصوم ، أو بفقده أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من
كان يباشر الخصومة عنه من النائبين الا اذا حكمت الدعوى قد تهايت للحكم
في موضوعها — ولا تنتطع الخصومة بوفاة وكيل المدعى ، ولا بانتضاء وكالته ،
أو بالتناهى أو العزل — وللمحكمة أن تمنح أجلا للخصم الذى توفى وكيله
أو انتفتت وكالته اذا كان قد بادر فعين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر
يوما التالية لانتضاء الوكالة الاولى .

وقد استقرت محكمة القفض على أنه اذا بلغ القاصر سن الرشيد
واستبر نأبئه القانونى يمثله في الخصومة بوضائه فلا يحدث أى انقطاع
اذ أن النيابة تتفر من نيابة قانونية الى نيابة اتفاقية فتبقى للنائب صفة
في تمثيل الخصم .

الملك

يلتمس الطالب تحديد أقرب ميعاد لاستئناف السير في الدعوى للحكم
في الطلبات موضوع الدعوى وهي
مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

وكيل الطالب

التوقيع
المحلى

= (نقض مدنى في ١٩٧٣/١٢/١٩ — مجموعة النقض ١٣٥/٢/٢٤ — ٢٢٢) .
كذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بانقطاع سير الخصومة في الدعوى
لا يعدو ان يكون قرارا تصدره المحكمة لما لها من سلطة ولائية في مراقبة
التقاضى وليست قضاء في الحق .
ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه ان المحكمة الادارية العليا قضت بان :
« تمجيل نظر الدعوى بعد انقطاعها أضلّم القضاء الادارى يأخذ حكم
اقلتها ابتداء من حيث الالتزام بالأجراءات التى رسمها القانون لانعقاد
الخصومة ، ويستأنف سيرها بإلبداع طلب التمجيل ظم كتسلب المحكمة في
الميعاد المقرر .
(راجع حكم المحكمة الادارية العليا في ١٥ سنة — ج/٢ — ص ١٠٦٢) .

(٩) صيغة طلب استكمال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية
وفقا للمادة ١٩٣ مرافعات

السيد الاستاذ المستشار / (محكمة القضاء الادارى ، او
المحكمة الادارية - بحسب المستوى الوظيفى .

تحية طيبة وبعد

(تستوفى الديباجة)

الموضوع

اتلم المدمى الدموى الرقمية فى لسنة تضائية وطلب
فى ختلها الحكم بطلباته وهى :

- اولا :
- ثانيا :
- ثالثا :
- رابعا :

ويتاريخ صدر حكم المحكمة ويقضى حسبما جاء بمنطوقه به
.....

وحيث أن الحكم المثلر اليه التفت عن الطلب الثالث وهو

فيحق للمدمى أن يطلب الى المحكمة استكمال الفصل فى طلباته طبقا
لمصحيح المادة ١٩٣ مرافعات والتي تقضى بانه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب
الشان أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمليها للفصل فيه » .

ذلك

يلتمس المدمى تحديد اقرب جلسة لاطظار المعلن اليه السيد /
وليسمح الحكم بقبول هذا الطلب شكلا ، وفى الموضوع الحكم بـ
مع حفظ سقر الحقوق الاخرى .

وكيل الطالب

التوقيع
المسمى

(١٠) صيغة طلب تصحيح حكم وفقا للمادة (١٩١) مرافعات (١)

السيد الاستاذ المستشار / رئيس (محكمة القضاء الادارى — او المحكمة
الادارية العليا حسب المستوى الوظيئى للطالب)

تحية طيبة وبعد

(تنقل الديباجة والاعلان حسبها سبق بيانه بالصيغ السابقة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩٨٨ اصدرت المحكمة حكما فى القضية رقم
للسنة ق وجاء فى منطوق هذا الحكم بما يلى :

اولا : عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الالغاء لرفعها بعدم
الميعاد .

ثانيا : الزام جهة الادارة المدعى عليها بان تدفع للمدعى تعويضا قدره
١٠١ جنيه (مائة وواحد جنيه) .

ثالثا : الزام المدعى وجهة الادارة بالمصروفات بمنصنة .

وصحة « ثانيا » تقتضى اضافة عبارة مؤقتا الى قية التعويضات
وذلك طبقا لطلبات المدعى الثابتة بعريضة الدعوى وبالمذكرات ، وآخرها
المذكرة المودعة فى فترة حجز الدعوى للحكم والمسلمة رسميا لامين سر
المحكمة فى / / ١٩٨٨ ويتوقيعه الثابت عليها حيث جاء بالبند « ثانيا »
من الطلبات بما يلى « ٢ — الطلب الاحتياطى : الحكم للطالب بتعويض مؤقت
قدره ١٠١ جنيه عما اصابه من ضرر مادى وآلم نفسى بسبب اعتباره مستقيلا
قبل السن القانونية بحوالى ٤٠٠٠ عاما لانه من مواليد / / ١٩٠٠ واعتبر
مستقيلا فى / / ١٩٠٠ وذلك طبقا لاحكام المادتين ١٦٣ ، ١٦٤ من
القانون الجنى ونظرا لتوافر قواعد المسؤولية فى القانون الادارى وعلى
سند من توافر الخطأ المنسوب للادارة ، ورابطة السببية بينه وبين
الاضرار المادية والادبية التى لحقت بالمدعى .

مع الزام الجهة المدعى عليها بالمصاريف واتعاب المحللة ... » .

(١) تراجع المادة (١٩١) مرافعت .

وهذه المستندات مودعة ملف القضية ولم يحدث بها أى تعديل أو تغيير .
وحيث أن الحكم نص في اسبابه في الفقرة الأخيرة من الصفحة الثالثة
بما يلى :

« ومن ثم يتعين الحكم له بالتعويض الذى يطالب به وقدره مائة جنيه
واحد ، واغفل ذكر عبارة (مؤقتا) الواردة بالصحيفة والمذكرات .

وحيث انه جاء بالفقرة الأخيرة قبل عبارة (فلهذه الاسباب ، ما يلى) :

« ومن حيث ان المذمى اجيب الى بعض طلباته » .

ونظرا لان الطلبات التى استجابت المحكمة لها هى الحكم بمبلغ ١٠١ جنيه
تعويضا مؤقتا طبقا للوارد بالمعريضة والمذكرات المودعة .

وحيث ان العرف القضائى جرى على طلب بمبلغ ١٠١ جنيه مصرى هو
تعويضا مؤقتا وليس نهائيا .

وحيث ان الاسباب مكمل للمنطوق .

فبناء على ما تقدم

فان اغفل ذكر تعويضا مؤقتا هو خطأ ملانيا بحثا بما يجوز تصحيحه
عملا بأحكام المادة ١٩١ مرافعت .

لذلك

يلتمس وكيل الطالب صدور قرار المحكمة بتصحيح ما ورد بالحكم المشار اليه
بإضافة (عبارة مؤقتا) الى ما ورد بمنطوق الحكم بالفقرة « ثانيا » . (١)

وتفضلوا بقبول تحياتى وعظيم احترامى

وكيل المذمى بتوكيل علم رسمى

رقم

توقيع

المحلى

تحريرا فى / / ١٩

(١) الدموى المتعلقة بهذه الصيغة متعلقة بالدعوى الرقيمة ٢٨٣٣
لسنة ٣٧ ق والمرنوعة من موكلنا الدكتور ضد الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة قد بوشرت بمعرفتنا .

(م - ٣ ضيخ الدماوى)

(١١) صيغة طلب تفسير حكم وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات (١)

السيد الاستاذ المستشار رئيس (المحكمة المختصة) .

تحية طيبة وبعد

(تنقل الديلجة حسبما سبق بيلته بالصيغة السابقة) .

الموضوع

بتاريخ / / ١٩ أصدرت الهيئة المؤقتة حكمها في القضية رقم لسنة ق وتضت في حكمها بما يلي : (يذكر المنطوق والاسباب الجوهرية المرتبطة به) ، وياعلان هذا الحكم الى المحكوم ضده ادعى ان الحكم صادر بتعويض قدره ١٠٠ جنيه فقط على سند من ان الحكم قضى بذلك .
وحيث ان الطالب طلب في عريضة الدعوى الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه حسبما هو ثابت بعريضة الدعوى وبالمذكرات .

وحيث انه بطلعة اسباب الحكم وحيثانه يبين أنه استهدف الحكم بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه وليس تعويضا نهائيا قدره مائة جنيه .

لأن الطالب يتقدم بهذا الطلب لتفسير صحة ما جاء بالحكم . (٢)

الطلب

يلتمس الطالب تحديد اترب جلسة لنظر هذا الطلب واعلان المحكوم ضده السيد / ليسمع الحكم بطلبه وهى :

اولا : قبول الطلب شكلا .

ثانيا : وفي الموضوع الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره مائة جنيه والمصروفات وتقبل اتملج المحلابة .

وحفظ كافة الحقوق الاخرى للطالب .

وكيل الطالب

التوقيع

المحلى

(١) تنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات على ما يلي:

« يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التى اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطلب بالاوزاع المعتادة لرسع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير مقما من كل الوجوه للحكم الذى يفسر ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العاديه وغير العاديه » .

ويقدم هذا الطلب الى قلم كلب المحكمة المختصة بالاجراءات المعتادة حسبما سبق بياتنه .

(٢) هذه الصيغة تتعلق ايضا بالدعوى الرقيمة ٢٨٢٢ سلفة البيان

وبوشرت بمعرفتنا .

(١٢) صيغة مذكرات التدخل في الدعوى
طبقا لاحكام المادة ١٢٦ من قانون المرافعات

تهيئد :

الاحكام العامة :

طبقا لصحيح المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضيا لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة برفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، او بطلب يقدم شفاهة بالجلسة في حضورهم ، ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

ومناد هذه المادة ان التدخل في الخصومة هو نوع من الطلبات المعارضة بتدخل شخص غريب عن الخصومة فيها للدفاع عن مصلحته ، وينقسم التدخل بحسب الغرض الى : تدخل انضمامي ، او هجوى .

ويترتب على اعتبار نوعي التدخل من الطلبات المعارضة انه تسرى عليها احكامها ، ومنها انه لا يجوز التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، وانه يتمين ان تكون له صلة مباشرة بموضوع الطلب الاصلى ، وان تكون المحكمة مختصة بدعوى التدخل ولائيا ، ونوميا ، وتقييميا ، كما يشترط في التدخل بنوعية توافر شروط الدعوى من اهلية ومصلحة وصفة ، كما يشترط الا يكون طلب التدخل ممثلا في الدعوى الاصلية فلا يجوز لاحد الخصوم في الدعوى الاصلية ان يتدخل فيها بصفة اخرى ، ونحيل الى الكتاب الاول في بقية احكام وشروط التدخل ونكتفى بعرض المذكرات التى تقدم من المتدخل .

مثال لصيغة مذكرة دفاع المتدخل أمام هيئة الموضين

مذكرة بدفاع

الدكتور / متدخلًا

ضد

الدكتور / بصفته مدمييا
في الدعوى الرقيمة لسنة في جلسة أمام محكمة

الموضوع

بادئ ذي بدء فإن الدكتور / مدير مستشفى جليلة
يرجو قبول تدخله للدفاع عن حقه الذاتي في الدعوى المشار إليها
وعليه والتي يطلب فيها المتدخل ضده الدكتور / الغاء قرار
تعيين المتدخل طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالمادة « ١٢٦ » من قانون المرافعات
المدنية والتجارية والذي يجرى العمل به أمام مجلس الدولة .

الوقائع

أقام المدمي الدكتور / الدعوى رقم لسنة
والتدولة أمام الهيئة المؤقتة بدمييا أنه أحسق من الدكتور /
(المتدخل) في شغل وظيفة مدير مستشفى جليلة وطعن في
قرار تعيين الدكتور / (المتدخل) الرقيم في / /
والقرار المتعلق بتسكين الدكتور / (المتدخل) بالبطالان
لمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة بحجة أنه طبيب أسنان وأن المدمي
طبيب بشري .

وقد لخص المدمي طلباته الختالية بالغاء القرارين المشار
إليهما فيما تضمناه من تسكين وتعيين الدكتور / (المتدخل)
على هذه الوظيفة بدلا من الدكتور / بأثر رجعي من
..... / / ١٩ .

- الدفاع -

بمطالبة أوراق الدعوى ومذكرات المدمي (المتدخل ضده) يتضح أنه
لا صحة لكل ما جاء بها شكلا وموضوعا ، ونوضح ذلك فيما يلي :

(أولا) سبق أن تقدم المدعى (المتدخل ضده) بذاكرة الى مدير الإدارة العامة للشئون الطبية يطلب تسكينه على إحدى الإدارات بالإدارة العامة للشئون الطبية ولم يطلب تسكينه على وظيفة مدير مستشفى .

(ثانيا) ان قرار تسكين الدكتور (المتدخل) تم تسكينه مديرا لمستشفى جامعة منذ سنة ١٩ بقرار رقم في / / ١٩ وقد تحصن القرار ضد الالفاء لسوات بمعاد الطعن فيه ، ولذلك فلا محل لطلب المدعى الغاء هذا القرار باثر رجعى يرجع الى سنة ١٩ وتعيينه محل الدكتور / (المتدخل) لان ذلك لا يتفق مع كافة القوانين الوضعية ولا مع المنطق السليم حيث لا يجوز وضع شخص على وظيفة لم يشغلها باثر رجعى أو الغاء قرار تحصن ضد الالفاء .

(ثالثا) يستشهد الدفاع بما جاء بدفاعة الإدارة العامة للشئون الادارية — جامعة في خصوصية الرد على دعوى المدعى (المتدخل ضده) في شأن تسكين الدكتور / (المتدخل) بوظيفة مدير مستشفى حيث جاء الرد متضعبا ما يلى :

« اما بخصوص دعوى الدكتور / (المدعى والمتدخل ضده) فانه لا حق له فيها حيث ان الإدارة العامة للشئون الطبية حينما قامت بالاعداد لأمستشفى منذ عام ١٩ فقد رشحت الدكتور (المدعى) ليكون عضوا بالجنة ، ولكنه اعتذر بحجة انه ليس لديه الاستعداد للتفكير في هذا المجال ، وصعد زميله السيد الطبيب / (المتدخل) وقام بالعمل على خير وجه ولم يعترض عليه طوال هذه المدة التى تزيد عن خمس سنوات » .

واستطردت الإدارة العامة للشئون الادارية بجامعة تقول في دفاعها السابق ما يلى :

« ولما كانت الإدارة العامة للشئون الطبية تحرص على اعداد العاملين فيها اعدادا عليا فقد رشحت السيد الدكتور / (المدعى) لدراسة الدكتوراه في لاعداده للفعل الذى وضعته فيه الإدارة ، فانها كذلك قامت بترشيح السيد الطبيب / (المتدخل) لدراسة دبلوم إدارة المستشفيات بكلية التجارة جامعة ، وقد نجح بالفعل وحصل على دبلوم إدارة المستشفيات ، وذلك الى جانب خبرته الطويلة في الاعداد للمستشفى وتجهيز الوحدات العلاجية بجامعة » .

واختتبت الجامعة كتابها بما يلى :

« من هذا يتبين ان الجامعة وضعت كل عامل في المكان المناسب له واعدته الاعداد العلمى ليقوم بعمله على اسلوب علمى سليم » .

(رابعا) سبق أن صدرت عدة أحكام من القضاء الإداري تعطى أطباء
الإنسان الاحقية في شغل مناصب ومديرى مستشفيات ، ونذكر من الأحكام
التي صدرت في هذا الشأن الحكم الخاص بتعيين أحد أطباء الأسنان
بمستشفى الهيئة القومية للسكك الحديدية مديرا لنلك المستشفى ، ويعزز
ذلك ما جاء بكاتب نقابة أطباء الإنسان بدار المهن الطبية الرقم
في / / ١٩ .

(خامسا) ومن أهم ما يمكن أن يثار في هذا الموضوع أن قرار تسكين
الدكتور / (المتدخل) قد تم وفقا لإجراءات وقواعد واردة في
قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى أقر هذا التسكين ، وبذلك
يتضح أن قرار تسكينه صدر صحيحا طبقا لقرار رئيس الجهاز رقم ١٣٤
لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لقوانين ولوائح ترتيب الوظائف وتقييمها والاصول
العملية في التسكين ولأن العامل بالدولة يسكن على الوظيفة التى
يشغلها بالفعل طالما كانت درجته معادلة لدرجة الوظيفة وهذا الأمر
متوافر تهما في حالة الدكتور / (المتدخل) ويضف الى ذلك ان الفقرة
الرابعة من المادة التاسعة من قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨
تجيز للوحدة الادارية أن تسكن العامل في وظيفته التى يشغلها والمعادلة لدرجته ،
مما يؤكد صحة الاجراءات التى اتخذتها الجامعة ، ولا يقدح في ذلك كون
الدكتور (المتدخل) طبيب أسنان نظرا لأن الجامعة أمدته لإدارة
المستشفيات وحصل بالفعل على دبلوم تخصصى في هذا العمل من كلية
التجارة بجامعة

— النك —

يلتمس الدكتور / (المتدخل) في الدعوى المثلة التقرير بما
يلى : —

أولا : التقرير بالامتداه صحة شغل السيد الدكتور (المتدخل)
لشغل وظيفة مدير مستشفى جامعة بالقرارات الصحيحة
التي تحسنت بمضى المدة وهى القرار الرقم في / / ١٩ .
والقرار الرقم في / / ١٩ .

ثانيا : التقرير برفض الدعوى المثلة من المدعى الدكتور /
الرقمية ... لسنة ... ق لعدم إنتقالها على أسباب قانونية صحيحة .

وكيل الدكتور
دكتور خيس السيد اسماعيل
المحامى بالنقض

ملاحظة :

هذه الدعوى الرقمية (س) لسنة ٣٧ ق بوشرت بمعرفتنا .

مثال صيغة مذكرة تدخل انضمامي مع هيئة قضايا الدولة
في دعوى منضمة الى دعوى اصلية

مذكرة مقدمة الى محكمة

بانضمام السيد / الى الحكومة في الدعوى لسنة ق
لارتباطها بالدعوى الرقمية لسنة ق (١)

— الموضوع —

بمناسبة ضم الدعوى لسنة ق الى الدعوى لنفس
السنة القضائية فان السيد / يطلب من الهيئة الموقرة التدخل في
الدعوى لسنة ق منضما الى الحكومة طبقا لصحيح المادة (١٢٦)
مرافعات التي تنص على ما يلي : —

يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .
ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او
يطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل
بعد اقفال باب المرافعة ..

وحيث ان محكم مجلس الدولة استقرت على الاخذ باحكام المادة (١٢٦)
مرافعات في التدخل الانضمامي والاخصلي فان السيد / يقرر
تدخله انضماميا في الدعوى لسنة ق منضما للحكومة لارتباطها
بالدعوى لسنة ق سببا وموضوعا وخصوصا .

— الدفاع —

حرصا على وقت الهيئة الموقرة يكتب الدفاع بان ضمن الحافظة المرفقة
لهذا الطلب صورة من مذكرته المقدمة في الدعوى رقم لسنة ق
وصورة من حافظة المستندات المبين بها المستندات المقدمة في الدعوى
لسنة ق .

— ذلك —

يلتمس الحكم بطلباته الواردة بالمذكرة التي انطوت عليها
الحافظة المرفقة وبالطلبات الواردة بمذكرة الحكومة ..
مع الزام الخصم بمصاريف الدعوى واتعاب الحلية .

(ويكمل المطعون ضده)

المحامي

(١) هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وتدخلنا تدخلنا انضماميا مع الحكومة
في دعوى أخرى مرتبطة بها ، وذلك دوما لوقت موكلنا في الدعوى الرقمية (س)
لسنة ق .

(١٢) ضيقة اعلان حكم مشمول بالصيغة التنفيذية

انه في يوم الساعة

بناء على طلب / ومطله المختار مكتب الاستاذ /
الحلى بالنقض ومكتبه كائن برقم شارع مدينة
انا / محضر محكمة قد انتقلت الى محل
اتالة : -

السيد / وزير بصفته ويعلن سيادته بادارة هيئة
مضليا الدولة بمجمع التحرير بقصر النيل بالقاهرة .
مخاطبا مع : -

- الموضوع -

اقام الطالب الدعوى المستأنفة امام محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية
وموضوعها استئناف الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة
والصادر بجلسة / / فى القضية رقم لسنة .. ق
/ وفى يوم الموافق .. / .. / .. قضت محكمة القضاء الادارى
(بهيئة استئنافية) فى الحكم المستأنف بالغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى
شكلا وفى الموضوع بالغاء قرار الادارة الصادر فى .. / .. / .. بعدم قبول
طلب استقالة المدعى (المستأنف) وباعتبار طلب الاستقالة مقبولا بحكم القانون
لمضى ثلاثين يوما على تقديمه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزممت الادارة
بالصرفه .

وبتاريخ .. / .. / .. تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية واتخذت
اجراءات استخراج الصورة التنفيذية بالطريق الرسمى بواسطة الاستاذ /
..... وكيل الطالب المذكور .

بناء عليه

انا المحضر سلف الذكر قد انتظت وأعلنت المعلن اليه بها جاء ببساطته
وتركت له صورة طبق الاصل من هذا العلم بها ورد به ولتنفيذه طبقا لصحيح
القانون .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى ايا كان نوعها .
ولاجل العلم والتنفيذ ..

ملاحظة :

الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفتنا فى الدعوى المستأنفة
والرقمية (س) لسنة ١٦ ق والتي انتهى الحكم فيها لصالح موكلنا .

**(١٤) صيغة ائذار باقامة جنحة مباشرة فى حالة عدم تنفيذ حكم
طبعا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات**

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / الموظف بجهة والمصرى
الجنسية وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحامى ومكتبه كائن
برقم شارع مدينة

انا / محضر قد انتقلت فى التاريخ المذكور اعلاه الى
كل من : —

١ — السيد /

٢ — السيد /

ويعلن —
مخطبا مع : —
.

وانفرتها بالآتى

بتاريخ / / ١٩٨٠ ابلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر فى الدعوى
رقم لسنة ق والذى يقضى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع
بالغاء قرار جهة الادارة بأرجاء استقالة المدعى وقبولها وما يترتب على ذلك من
آثار والزام جهة الادارة بالمصروفات وعشرة جنيهات اتعاب المحللة وقد تم
شمول الحكم بالصيغة التنفيذية فى ١٩٨٠ .

غير أن جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث أن امتناع جهة الادارة عن تنفيذ احكام مجلس الدولة يعتبر مخرلا
بحجية الاحكام وتدخل فى احكام القضاء الامر الذى يتعرض مع قاعدة الفصل
بين السلطات .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى قضت « بأن اصرار الوزير على عدم
تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب مسئوليته
عن التعويض المطالب به ولا يدفع عن هذبه المسئولية او ينفى « الدوافع
الشخصية لديه » او قوله بأنه يتبى وان تحقيق ذلك لا يصح أن يكون عن
طريق اعمال غير مشروعة » .

(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٩) .

وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية معاقب عليه بموجب المادة ١٢٣ عقوبات والتي تنص على ما يلي : —

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة .

فذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في اختصاص الموظف ..

وحيث أنه قد ترتب على ذلك أصابة الطالب بأضرار ادبية ومادية لا يمكن تقديرها بأقل من مبلغ جنيها .

— لذلك —

أنا المحضر سلف الذكر قد أعلنت المعلن لهما بصورة من هذا وكلفتها بتنفيذ الحكم المشار إليه بهذا الإنذار ويحق للطلب في حالة الإصرار على عدم التنفيذ الاحتماء بنص المادة « ١٢٣ » عقوبات سلفه البيان مع المطالبة بالتعويض سلف الذكر .

ولاجل

ملاحظة :

- (١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بغيرتنا في الدعوى الرقمية (س) لسنة (٢٩) ق وحكم فيها لصالح مؤلفها .
- (٢) ترفع الدعوى بعد المهلة المشار إليها مع التقيد بحكم المادة (٦٢) إجراءات جنائية .

الفصل الثاني

صیغ مختارة من دعاوى الالفاء والتمویض
من المسؤولية الادارية

الفصل الثاني

صیغ مختارة من دعاوى الالفاء ودعاوى التعویض بسبب المسؤولية الادارية
نمعرض ما یلی :

(أولا) : صیغ متعلقة بطلب ایقاف والفاء قرارات ادارية وبعض الاحكام
المتعلقة بها :

ونعرض ذلك على النحو التالي :

- ١ - صیغة دعوى بطلب الفاء قرار ادارى فیما تضمنه من تخطى المدعى من
الترقية بالاعدية .
- ٢ - صورة حکم صادر بالفاء القرار المظنون فیہ فیما تضمنه من تخطى المدعى
من الترقية (ویتعلق بالصیغة السابقة) .
- ٣ - صیغة دعوى بطلب الفاء قرار ادارى فیما تضمنه من تخطى المدعى فی
التعین بوظيفة علة .
- ٤ - صیغة دعوى بطلب ایقاف والفاء القرار السلبى بشأن التسلب من
قبول الاستقالة .
- ٥ - صورة حکم صادر بقبول الطلب المستعجل ویقضى بوقف تنفيذ القرار
السلبى بالامتناع جهة الادارة عن انتهاء خدمة الدمیة . (ویتعلق
بالصیغة السابقة) .
- ٦ - صیغة طلب ایقاف والفاء القرار الصادر من مجلس تادیب طلبية الجامعة
(ویقضى بفصل طالب فصلا نهائیا) .
- ٧ - صیغة الطعن فی القرار السلبى بمسند قبول ابنة المدعى بالجامعة
(على اساس الطعن فی الاستثناءات المقررة لابناء بعض الفئات) .

(ثانيا) : الصیغ المتعلقة بدعاوى التعویض :

- ١ - تهید بالقواعد القانونية المتعلقة بدعاوى التعویض الناتجة عن
المسؤولية الادارية .
- ٢ - صیغة دعوى بطلب تعویض لاحد الضباط نتيجة صدور قرار ادارى
باحتلته الى الاحتياط ثم احتلته الى المعاش (قبل الفصل فی الدعوى
الضائية التى قضى فیها ببرأته) . وقد الفت المحكمة الادارية (القرارین) .
- ٣ - صیغة دعوى بطلب تعویض عن مسؤولية الادارة فی الامتناع عن تنفيذ
حکم صادر من محكمة القضاء الادارى .

(اولا) صيغ متمثلة بطلب إيقاف وإلغاء قرارات ادارية وبعض الاحكام المتعلقة بها

وذلك على النحو التالي :

(1) صيغة دعوى بطلب إلغاء قرار ادارى فيما تضمنه من تخطى المدعى من الترقية بالاقدمية :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى ، او المحكمة الادارية (حسب المستوى الوظيفى) .

مقدمه لسيادتكم ... المصرى الجنسية ومقيم برقم ... شارع
مدينة ... ومحله المختار مكتب الاستاذ المحلى والكائن مقره بـ ...
شارع مدينة

شـد

السيد وزير
ويعلم بهيئة قضايا الدولة بمبنى المجمع ببيدان التحرير بالقاهرة .

- الموضوع -

(ا) بتاريخ عين المدعى بالدرجة المخصصة لمؤهله وهى
والتقارير المقدمة منه بدرجة ممتاز ولا يوجد أى مانع من ترقية
الى الدرجة
(ب) وبتاريخ علم المدعى ان الذى يليه احدث منه فى الاقدمية
ولا يزيد منه فى درجة الكفاية قد تخطاه فى الترقية بالاقدمية الى الدرجة
وذلك بموجب القرار الادارى الرقمى والصادر فى
وحيث ان المدعى قد تظلم من القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه
فى الترقية بالاقدمية المطلقة ، وتقدم بدعواه فى الميعاد مما يجعلها مقبولة
شكلا .

- لذلك -

بطلب المدعى الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار
المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى والحكم بترقيته من تاريخ القرار
المطعون فيه مع كل ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة المدعى عليها
بالصرفات ومقابل اتمام المحللة .

وكيل المدعى

.....

المحلى

* يلاحظ انه اذا كان المدعى قد رقى فعلا الى الدرجة المطعون
فى الترقية اليها فانه بدلا من أن يطلب الحكم بترقيته من تاريخ القرار المطعون
فيه يطلب الحكم بإرجاع اقدميته فى الدرجة المذكورة الى تاريخ صدور القرار
المطعون فيه .

(٢) صيغة دعوى بطلب الفناء قرار ادارى فيها تضمنه من تخطى المدعى من الترقية بالمخالفة لاحكام القانون (١٠٨) لسنة ١٩٨١ بتعديل نظام العاملين المدنيين بالدولة :

السيد الاستاذ / المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى .
مقدمه لسيادتكم المهندس / المصرى الجنسية ومحلته المختلر
مكتب الاستاذ / الدكتور : خميس السيد اسماعيل المحلى بالانتض والسكائن
بعمرة برج الحدائق بحدائق المعادى بشمارع ١٦٣ رقم/٤ .

فد

السيد / وزير الزراعة
ويعلم بهيئة قضايا الدولة بمبنى المجمع ببيدان التحرير بالقاهرة .

- الموضوع -

يتمثل موضوع الدعوى المطلة فى طلب المدعى الفناء القرار الترميم (١٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ الصادر من وزارة الزراعة فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى الدرجة الاولى وكل ما يترتب على ذلك من آثر ..

اسباب الدعوى

اولا : استندت الوزارة فى اسباب التخطى من الترقية الى سبب غير مشروع يتمثل فى وضع معيار جديد للترقية اخلفته الى معايير الترقية يتمثل فى استبعاد المعارين والموجودين بأجرة خاصة بدون مرتب ، وذلك بأن اشترطت الادارة ان يكون المرشح للترقية شاغلا لموظيفة وممارسا لها لمدة عاين متتالين عند اجراء حركة الترقيات ، وطبقت الادارة هذا المعيار على غير سندن من القانون على المدعى ، بالمخالفة لاحكام القانون (١٠٨) لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل احكام القانون (٤٧) لسنة ١٩٧٨ . لان تطبيق هذا القانون مقصور على شاغلى وظائف الادارة العليا بحسب .

ثانيا : ان الحظر السابق لا يسرى على المدعى ، لانه لا يسرى على الترقية الى وظائف الدرجة الاولى التى تخطته الادارة من الترقية اليها .

ثالثا : مما يدمم الدعوى المطلة ان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ المتعلق بتعديل نظام العاملين المدنيين بالدولة جاء مؤكدا لهذا الاتجاه بنصه على

« عدم جواز ترقية العامل الممار أو الموجود في اجازة بدون مرتب اذا كان من شائلي وظائف الادارة العليا » وهى ونفسا للجدول المرافق لنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ تتمثل في وظائف مديري الموم وما فوقها ، اما وظائف الدرجة الاولى فما دونها فلا تنطبق عليها هذه القاعدة .

رابعاً : ان طلبات الطلب في الدعوى المثلة تتمثل في الغاء القرار المطعون فيه والرتيم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ غيا تضمنه من خطيه في الترقية الى احدى وظائف الدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار .

فساء على ما تقسم

فان القيد السابق الاشارة اليه لا ينطبق على حالة الطلب ويحق له طلب الفاء القرار المطعون فيه فبا تضمنه من خطيه في الترقية الى احدى وظائف الدرجة الاولى لا سيما وان الطلب اقدم من تسليم القرار المطعون فيه فضلا عن اتحاده معهم في مرتبة الكفلية .

وذلك فضلا عن ان الطلب قد تظلم من خطيه في الميعاد القانوني حيث تقدم بتظلمه في ٢١ ابريل سنة ١٩٨٢ والثابت ان القرار المطعون فيه صدر في ٦ ابريل سنة ١٩٨٢ ، غير ان جهة الادارة لم تقسم بالرد على تظلمه ، وبذلك فقد استوفى شكل الدعوى المثلة :

— الخ —

يلتمس الطالب الحكم بطلانه المشروعة وهى :

— قبول الدعوى شكلا .

— وفي الموضوع الحكم بالغاء القرار المطعون فيه رقم (٩٤٧) لسنة ١٩٨٢ غيا تضمنه من خطى المدمى من الترقية الى احدى وظائف الدرجة الاولى مع كل ما يترتب على ذلك من آثار وحقوق .

مع الزام جهة الادارة بالمصروفات ومقابل اتعلم المحللة .

وكيل المدمى

دكتور خميس السيد اسماعيل

المحلى

بالتنض والحكمة الادارية العليا

صورة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى موضوع
الدعوى السابقة والتي صدر الحكم فيها لصالح موكل المهندس
الزراعى

ونشير اليه كخلا لاهميته .

(م.م.ع) : جميع الدعوى)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري

دائرة الجزاءات والترقيات

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الخميس الموافق : ١٩٨٤/٦/٢١ .

برئاسة الأستاذ المستشار / محمد مسعد نرج وكيل مجلس الدولة
وعضوية السادة الأستاذة / محمد عبد الغنى محمد حسن
المستشارين

والدكتور / محمود صفوت عثمان

وحضور الأستاذ المستشار / سلمى الصباغ مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / جمال كليل صليب أمين السر

أصدرت الحكم الآتي
في الدعوى رقم ٢٨٨٠ / ٣٦ ق
المقابلة من السيد /

ضد

السيد / وزير الزراعة بصفته

الصادر بجلسة ٨٤/٦/٢١

الاجراءات :

أتم المدمى هذه الدعوى بعريضة أودعها فلم تكتسب المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ طلبا في ختلها الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تخطينه في الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات ، وتأبيدا لدعواه فقد أودع المدمى حافظة مستندات تضمنت صورة القرار المطعون فيه وكذلك الرد على التظلم المقدم من المدمى ، وردا على الدعوى فقد أودعت الجهة الادارية حافظة مستندات تضمنت ملف التظلم المقدم من المدمى ومذكرة بدفاعها ، ويعد تحضير الدعوى أودع السيد مفوض الدولة لدى هذه المحكمة تقريره مستيبا بالرأى.القانونى انتهى فيه الى أنه يرى الحكم بقبول

الدعوى شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية للدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المصروفت ، وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٢/٦/٢٣ وفيها وفي الجلسات التالية نظرت الدعوى على النحو الثابت بمحاضر الجلسات ، وقد اودع الحضر عن المدعى مذكرة بدفاعه وحفظتة مستندات تضمنت صورة من تقرير السيد مفوض الدولة ، كما اودع حافظة ثائية انطوت على صورة حكم صادر في حلة مماثلة ، كما اودع الحضر من الحكومة مذكرة بدفاعها وحفظتة مستندات انطوت على صورة القرار الوزاري رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ وببطلان بحالة المدعى الوظيفية وكذلك ببطلان بحالة السيد / المطعون على ترقبته وقررت المحكمة اصدار الحكم آخر الجلسة ، وقد اودعت بمسودة الحكم المشتملة على اسبيله عند النطق به .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايفلحت وبعد المداولة .
من حيث ان المدعى اقام هذه الدعوى طالبا الحكم بقبولها شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفت ، وتتل المدعى شرحا لدعواه انه صدر القرار المطعون فيه بترقية بعض العاملين بوزارة الزراعة للدرجة الاولى متخطيا اياه في الترقية الى هذه الدرجة دون سبب مشروع وذلك على الرغم من انه يتوافر في شأنه شرط الكفاية والاقدمية على بعض من شغلهم القرار المطعون فيه قبل السيد / ، وقد ارجعت الجهة الادارية تخطيه في الترقية الى انها وضعت مغيرا جديدا اضافته الى معايير الترقية وهو يقوم على استبعاد المعارين والموجودين في اجازات خاصة بدون مرتب وذلك بان اشترطت الجهة الادارية ان يكون المرشح للترقية شاغلا لوظيفته وممارسا لها لمدة علمين متتالين عند اجراء حركة الترتيبات ، وقد طبقت الجهة الادارية هذا المعيار على المدعى وتضمنت نملا في الترقية بمره ذلك بانه كان في اجازة بدون مرتب من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨١ ولما كان تصرف الجهة الادارية يخالف احكام القانون وخاصة ما ورد بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك ان حظر ترقية المعسر ونقض الحكم هذا القانون مقصور على شاغلي وظائف الادارة العليا وبالتالي فان الحظر لا يشمل الترقية الى الدرجة الاولى فضلا عما في ذلك من مخالفة لاحكام القضائية والقانونية الصادرة في هذا الشأن وايضا المدعى انه تظلم من هذا القرار للسيد وزير

الزراعة بتاريخ ٨٢/٤/٢١ ولما لم ترد عليه جهة الادارة اتلم دعواه المظلة طلبا الحكم بما سبق بيانه من طلبات .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد ردت الدعوى بقولها انه وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ فانه يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار ، ولما كانت الترقية الى الدرجة الاولى تتم بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ فقد قبلت لجنة شئون العاملين باقتراح معايير للترقية بالاختيار بطسبتها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥ واعتدت من السلطة المختصة بنفس التاريخ وهذه المعايير هي :

(١) يراعى الاتقية المطلقة وعند التساوى يفضل من له خدمة اكبر بالوزارة وعند التساوى يراعى التخصص .

(٢) ان يكون الموظف شاغلا الوظيفة المرقى منها وممرسا لها سنتين متتاليتين عند اجراء الترفيقات .

وحيث ان الدعوى كان حاصلا على اجازة خاصة بدون مرتب انتهت في ١٩٨١/٨/٤ فانه بذلك يكون قد افتقد الشرط المقرر للترقية بالاختيار ولا تشمله حركة الترفيقات الصادرة في ٨٢/٤/٦ وذلك لانه لم يكن شاغلا وممارسا للوظيفة المرقى منها سنتين متتاليتين عند اجراء الترقية وانتهت جهة الادارة الى طلب الحكم برفض الدعوى لعدم قبيلها على سند من القانون .

ومن حيث شكل الدعوى فان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ ويذكر الدعوى الى التظلم منه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢١ واذا لم يطق ردا على تظلمه فقد اتلم دعواه المظلة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ خلال مدة الستين يوما التالية لامتناع تظلمه برفض حكما بعدم رد الجهة الادارية عليه في الميعاد اذ الثابت انها قد ردت عليه برفض تظلمه بعد موات الستين يوما التي كانت مقدرة عليه في هذا التظلم وبذلك تكون الدعوى قد اقيمت بمرعاة الاجراءات والمواعيد المقررة لاقالة دعوى الانهاء ويتمين الحكم بقبولها شكلا .

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فان الثالث ان حركة الترفيقات المطعون عليها قد تمت الى وظائف الدرجة الاولى والتي تتم الترقية اليها جميعا بالاختيار وفقا للنسب الواردة بالجدول المرافق لنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي تقضى المادة ٣٧ منه على انه يشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصل على موثبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة

وذلك مع التقيد بالآتية في ذات مرتبة الكلية ، ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة ولما كان الثابت من رد جهة الادارة والبيان المقارن الذي اودعته بحالة المدعى الوظيفية وحالة المطعون على ترقية السيد / انها لا تنكر على المدعى تسليوه في الكلية مع زملائه المطعون على ترقيتهم وانه اقدم من المطعون على ترقية المشر اليه في اقدمية الدرجة المرقى فيها اذ بينما ترجع فيها الى ١٩٦٩/١٢/٣١ فلان اقدمية المطعون على ترقية ترجع فيها الى ١٩٧١/٦/١ ، وبذلك فقد كان من المتعين على جهة الادارة وقد اتحدت مراتب الكلية ان تعمل قاعدة الآتية لا يسبق الاحد زميله الاقدم منه طالما لا توجد مبررات للسبق وهي التميز في الكلية ، على ان جهة الادارة قد انصحت عن سبب خطي المدعى في الترقية وأوردت ما مفاده انه لم يكن يتوانس في شأنه الضابط الاماني الذي وضعته للترقية بالاختيار والذي يقوم على ضرورة ان يكون العامل المرشح للترقية متواجدا في العمل وقائما بالوظيفة المرقى منها لمدة سنتين متتاليتين سابقتين على الترقية وانه لما كان المدعى متولجا في اجازة خالصة بدون مرتب خلال المدة من عام ١٩٧٨ حتى عام ٨١ .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على ان هذا الضابط الإضافي للترقية بالاختيار الذي وضعتة الجهة الادارية هو ضابط مخالف لحكم القانون ذلك لانه يترتب عليه عملا حرمان العامل المعار والموجود في اجازة خالصة من الترقية بالاختيار في حين ان علاقته الوظيفية بالعمل تكون قائمة ومتصلة من جميع النواحي مما يوجب حصوله على علاواته وترقياته سواء تمت بالآتية او الاختيار ذلك ان مثل هذا العامل انما يستخدم حقا موقرا في نظم العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ولا يسوغ حرمان العامل من الترقية في غير الاحوال المقررة قانونا ولجرد انه يستخدم حقوقه الوظيفية المقررة للعامل المعار في نظم العاملين الذي يقرر هذا الحرمان ويحدد احواله وشروطه ، وقد جاء القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل نظم العاملين المشر اليه كاشفا مؤكدا لهذا النظر وذلك بنصه على عدم جواز ترقية العامل المعار او الموجود في اجازة خالصة بدون مرتب اذا كان من شافلى وظائف الادارة العليا وهي وفقا للجدول المرافق لنظم العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وظائف مديري المصوم وما فوقها ، أما ما دون ذلك وهي وظائف الدرجة الاولى فما دونها فلا يسرى هذا الحكم بالنسبة لها ويكون الضابط الذي وضعتة جهة الادارة مخالف لصحيح حكم القانون .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكان الثابت ان المدعى اقدم من المطعون على ترقية فضلا عن اتحاده مع مرتبة الكلية فان القرار المطعون فيه وقد صدر

مخطئاً المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى استنادا الى معيار مخالف للقانون
يكون قد صدر معيياً يتعين الالفاء فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى
الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بحكم المادة ١٨٤ من
قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالفاء القرار المطعون
فيه رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى احدى
وظائف الدرجة الاولى مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمته الادارة المصروفات .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

(٢) صيغة دعوى بطلب إلغاء قرار إداري فيها تضمينه من تخطى المدعى في التعمين بوظيفة عامة

السيد الاستاذ المستعز لس

مقدمه :

(انظر الديباجة وجهة الاعلان حسبنا سبق بيانه) .

مقدم

السيد / وزير

ويعلن بهيئة قضائيا الدولة ببجبع التحرير بقمر النيل بالقاهرة .

الموضوع

بتاريخ أعلنت جهة عن وظائف شياغرة
بجريدة وفكرت المواصفات اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا
لبطاقات الوصف المعتمدة من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووزارة المالية .
وتقدم المدعى بطلب صحيح لشغل إحدى الوظائف المعلن عنها وذكر بطلبه
ما يفيد استيفائه المطلب اللازمة لشغل هذه الوظيفة طبقا للمواصفات المعلن
فيها من حيث المؤهل ، والخبرة ، والسمن ، وموقفه من التجديد .

وقد عقدت الجهة المعلنه اجتماعا للمتقدمين وكان ترتيب المدعى « الاول »
على المرشحين وعند اعلان النتيجة أعلنته الجهة المدعى عليها بالحضور لقررها
الرئيسي خلال عشرة ايام لاستلام العمل وفكرت انه في حالة عدم حضوره يعتبر
ذلك بمثابة تنازلا عن التعمين بالوظيفة المعلن عنها .

وبد شئت ان المدعى توجه لاستلام العمل في الموعد المحدد ، كما شئت ان الجهة
المدعى عليها رفضت تعيينه ، فتقدم بتظلم اداري الى الجهة المعلنه غير انها رفضت
تظلمه دون ذكر للاسباب .

الطلب

يلتزم المدعى بالحكم بقبول التظلم شكلا . وفي الموضوع بإلغاء القرار
الصادر في فيها تضمينه من تخطى المدعى ، وعدم
تعيينه في الوظيفة المعلن عنها مع كل ما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة
الادارة بالمصروفات ومقابل إتباعه المعالجة وحفظ سائر الحقوق الاخرى .

وتقبل المدعى

.....

المجهلى

.....

١ () هذه الدعوة بوشرت بتقربنا وحكم فيها لصالح موكلنا .

**(٤) صيغة دعوى بطلب إيقاف إلغاء القرار السلبى برفض قبول
استقالة وتسوية وإعطاء شهادة
بمدة خدمة وأخلاء الطرف**

السيد الاستاذ المستشار
(تقدم الدعوى للمحكمة المختصة نوعيا طبقا للمستوى الوظيفى للطلاب)
بتقدم بهذا لسيلادتكم (يتبع ما سبق بيانه) .

ضد

السيد / (تذكر وظيفة المدمى عليه وصفته فى الدعوى)
ويعلن / طبقا للمادة (٢٥) من قانون مجلس الدولة و (١٢) من
قانون المرافعات .

الموضوع

(١) استقال زوج الطالبة من وزارة التربية والتعليم ، والتحق بمدرسة
التعليم بالملكة العربية السعودية وتقدمت المدمية الى مدير مدرسة البنات
الثانوية التى تعمل بها بطلب تلتزم فيه بمنحها اجرة برافقة زوجها ، ولكنها
رفضت طلبها فاضطرت للانقطاع للحاق بزوجها لجمع شتات الاسرة ، وتم
انقطاعها فى وما زالت منقطعة حتى تاريخ تقديم العريضة ، ولم
تتخذ الادارة ضدها أى اجراء تأديبى خلال الشهر التالى للانقطاع ، ومن ثم ماتها
تعتبر مستقبلة بالتطبيق لاحكام المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ الخاص بالمحلفين
الذين بالدولة ، أى تعتبر استقالتها مقبولة بحكم القانون .

(٢) تطلبت المدمية من قرار رفض ادارة التعليمية ولكن
الادارة تسليت من الرد، مما يعتبر بمثابة قرارا سلبيا منها برفض طلبها .

السلب الدعوى

(٢) لم تكشف الادارة التعليمية عن الدوافع والاسباب التى تبرر امتناعها
من انهاء خدمة الطالبة بالمخالفة للمادة (٩٨) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الامر
الذى يعد مخالفة لصحيح القانون .

(٣) امتناع الادارة من اعتبار الطالبة مستقبلة فيه مخالفة لاحكام الدستور
اذ تنص المادة (١٢) منه على ما يلى :

« لا يجوز حرمان أى عمل على المواطنين »

المطلب

تطلب المدعية الحكم بطلانها المشروعة وهي :

أولاً : قبول الطعن شكلاً .

ثانياً : الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف القرار السلبي برفض طلبها وذلك نظراً لتوافر شرط الاستعجال والجدية والمشروعية في هذا الطلب .

مع الحكم برفع اسم المدعية من عداد العاملين بوزارة التربية والتعليم ومنحها شهادة بخلو طرفها من العمل وبمدة خبرتها وعملها وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثاً : وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار .
وأبداً : إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات وتكاليف التعلب المحللة .

دكتور خميس السيد اسماعيل

وكيل المدعية

المحلى

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتها ، وتضمن فيها لصالح موكلتنا ولاهمية هذا النوع من الدعاوى في الحياة العملية نبين الحكم المتعلق بها ..

(٥) صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإداري
بخصوص شق مستعجل بوقف تنفيذ القرار السلبي
بامتناع الإدارة عن إنهاء خدمة مدرسة وتسليمها
شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خدمتها وعملها

بسم الله الرحمن الرحيم

بلسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري
دائرة التسويات

بأجلاسة المنعقدة علناً في يوم الاثنين الموافق : ١٩٨٣/٢/٧ .

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المجيد الشاذلي وكيل مجلس الدولة
وعضوية السنيين الاستقلين / نصر عبد الطيم نصر ويحيى الفطري
المستقلين
وحضور السيد الاستاذ المستشار / على شحاته
مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / سلى وديع هنا
أمين السر

أصدرت الحكم الآتي
في الدعوى رقم ٧٠٧ لسنة ٣٧ق
المقامة من السيدة
ضد / السيد محافظ القاهرة

الوقائع

تلقت المدعية هذه الدعوى بإيداع صحيفةها تلم كتاب هذه المحكمة
بتاريخ ٨٣/١١/٢٤ طالبة الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار
السلبي بامتناع منطقة مصر القدية والمعادي التعليمية عن إنهاء خدمة المدعية
ورفع اسمها من عداد المعلمين وأعطائها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة
خبرتها وعملها (ثانيا) وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على
ذلك من آثار والزام الإدارة المصروفات . وشارحة دعواها قالت أنها كانت
مدرسة بمدرسة المعادي الثانوية للبنات التابعة لمنطقة مصر القدية والمعادي
التعليمية وقد طلبت في ١٩٨٢/١٠/١٠ أجيزة لمرافقة زوجها الذي يعمل بالملكة
العربية السعودية الذي أنهى خدمته بالتربية والتعليم من ١٩٨٢/٤/١ ولكن

الادارة لم ترد عليها وانتطعت من عملها عازفة عن الوظيفة اعتبارا من ١٩/١٠/١٩٨٢ حتى الآن وتقدمت الى الادارة طالبة اعطائها ما يفيد انتهاء خدمتها باعتبارها مستقيلة وخلو طرفها وشهادة بمدة خبرتها فامتنت بغير مسوغ من واقع أو قانون . ولما كلفت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ انقطاعه وكان يتعين على الادارة اصدار قرار بانتهاء خدمتها من ذلك التاريخ . ولما كان هذا الامتناع عن انتهاء خدمتها واعطائها شهادة بهذا الانتهاء ويخلو طرفها ومدة خبرتها يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ويتوافر به ركن الاستمجال فضلا عن توافر ركن الجدية بخلفه القانون فقد خلصت المدعية من ذلك الى طلب الحكم لها بطلبها وأرفقت بعريضة الدعوى حافظة بها أربعة مستندات لاثبات قيمه علاقة الزوجية وأن زوجها السيد / مسافر الى المملكة العربية السعودية . وقد تحدد لنظر الشق المستعجل جلسة ١٧/١/١٩٨٣ وعلى الوجه التليث بحضور الجلسة حيث قدم الحاضر عن المدعية حافظة بمستندين ومذكرة ردت المدعية فيها دفاعها وتقرر اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع الايضاحات وبعد مداولة .

ومن حيث أن المدعية تهدف بالشق المستعجل من الدعوى الى الحكم بوقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع جهة الادارة من انتهاء خدمتها واعطائها شهادة تنيد ذلك وخلو طرفها ومدة خبرتها وعملها .

ومن حيث أن المحافظ هو الذى يمثل المحافظة بما يتبعها من مديريات الخدمات ومنها الادارة التعليمية اتم القضاء عملا بقانون (الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من ثم يكون محافظ القاهرة فى الدعوى المظلة هو الشخص الذى توجه اليه المناوئة واذا استوفت الدعوى سائر الاجراءات المقررة قانونا ففى مقبولة شكلا . . .

ومن حيث أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون ووزنه بميزانا منطله المشروعية فلا يوقف تنفيذ القرار الا اذا توافر ركنان الاول ركن الاستمجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المظنون فيه نتائج يتعذر تداركها والثانى يتصل بمبدأ المشروعية أى أن يكون ادعاء الطالب تقيما بحسب الظاهر على أسباب تحمل فى طلبها سنداً لإلغاء القرار كل ذلك دون مساس بطلب الإلغاء ذاته الذى ينبغى حتى يفصل فيه موضوعيا .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فقد جرى قضاء هذه المحكة على أن امتناع الإدارة من إنهاء خدمة العليل الذي انقطع عن العمل وانتهت خدمته باعتباره مستقبلا وفقا لحكم القانون دون مبرر قانوني يمثل عقبة قانونية تحرمه من السفر والانتقال ما دام الثابت من جواز سفره ويطاقتته العائلية أنه موظف بها إذ أن الأمر يحتاج الى موافقتها كما يضمنه من تغيير بيانات بطاقته العائلية أو الشخصية كذا عدم افلاته من مدة خبرته السابقة في الوظيفة الجديدة عند تقديمه الى عمل آخر يتكسب منه وهي كلها أمور تقيد حريته وتشكل قيداً عليها ويتعارض مع ما كتله الدستور للمواطنين من حرية الانتقال والهجرة والعمل في حدود القانون وما لا شك فيه أن الاعتداء على الحرية أو تقييدها بلا موجب من القانون هو أبرز الصور التي يترتب عليها نتائج يتعذر تداركها وبما يتوافر معه ركن الاستعجال .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ركن الجدية فإن الثابت من ظاهر الأوراق دون التعرض لاصل طلب الالغاء أن المدعية قد انقطعت عن العمل بدون إذن اعتباراً من ٨٢/١٠/١٨ ثم استمرت منقطعة عن العمل عارضة عن الوظيفة ولم تجد جهة الادارة ذلك كما هو ثابت من كتب ادارة مصر القديمة التعليمية الى المحكة كما افاضت بأن المدعية احيلت الى التحقيق في ١٩٨٢/١٢/٢ ومن ثم فإن المدعية تعتبر مقدمة لاستقلالتها من الخدمة وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أن جهة الادارة لم تقدم ما يفيد اخذها أي اجراء تأديبي ضدها خلال الشهر التالي إذ لم يبدأ التحقيق معها الا في ١٩٨٢/١٢/٢ بينما كان الانقطاع اعتباراً من ١٩٨٢/١٠/١٩ أي بعد أكثر من شهر عن الانقطاع ومن ثم فإن خدمتها تعتبر بحسب الظاهر منتهية من تاريخ الانقطاع وفقاً لهذا النص وكان يتعين على جهة الادارة اصدار قرار بإنهاء خدمتها واعطائها شهادة تنيد ذلك وخلق طرفها ومدة خبرتها وفقاً لنص المادة ٢٦٢ من اللائحة المالية للبيزائية والصلابات ويكون امتناع الادارة عن ذلك مخالفاً للقانون مما يتوافر معه ركن الجدية في طلبه ليقاب التنفيذ .

ومن حيث أنه بذلك يكون قد توافر في الطلب المستعجل ركن الاستعجال والجدية ويكون طلب وقف التنفيذ قائماً بحسب الظاهر على سبب صحيح من القانون ويتمين الحكم بوقف تنفيذه مع عدم المساس باصل طلب الالغاء وما يترفع عنه من دفع ودلائل موضوعية حتى يوصل فيه موضوعياً بعد أن تقوم هيئة بغوضى الدولة بتقديم تقرير في الدعوى .

ومن حيث أن جهة الادارة تكون قد خسرت هذا الشق من الدعوى فيتمين التزامها بمروءات الطلب المستعجل وفقاً لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكيت المحكة بقبول الدعوى شكلا وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار الملبى بلمتناع ادارة مصر القديمة-التعليمية عن انتهاء خبة المدعية وتسليمها شهادة بخلو طرفها من العمل ومدة خبرتها وعملها والزممت جهة الادارة بصروفات هذا الطلب وقررت احالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضرها وتقديم تقرير في الموضوع .

سكرتير المحكة

رئيس المحكة

(٦) صيغة إيقاف والفاء قرار صادر من مجلس تاديب الطلبة بجامعة
بفصل طالب فصلا نهائيا من الجامعة

السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة
القضاء الإداري « دائرة منازعات الأفراد » .
تحية طيبة وبعد
يتقدم بهذا لسيفدتكم (تكتب الديليجة) .

فصل

السيد / رئيس جامعة بصفته
وبعلن بموطنه القانوني بجامعة

الوقائع

١ — بتاريخ / / ١٩ أدى الطالب / الاختحان في مادة
..... وسلم ورقة الاجابة الى ملاحظ اللجنة وتسلم منه بطاقة
اثبتت شخصية .

٢ — بتاريخ / / ١٩ فوجيء الطالب باستدعائه للشؤون القانونية
بالكلية للتحقيق معه لاتهمه بعدم تسليمه ورقة الاجابة .

٣ — دافع الطالب من نفسه بفتكار التهمة بديل و
و

اولا : الاتهام غير صحيح بديل انه لا يمكن تسلم الطامن بطاقة شخصيته
الا بعد تسليم ورقة الاجابة للملاحظ المختص .

ثانيا : ان الاتهام لا يلقي جزاءا وانما بناء على التحقيق واليقين وليس بناء على
الشك والظن والتخمين .

ثالثا : ان العقوبة الموقعة تمت على اساس الافتراض الجدلي بصحة الواقعة
المكتوبة ، جاء على غير سند من الواقع او الحقيقة او القانون .

رابعا :
ومن حيث أن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الواجبة قانونا ، حيث تظلم
الطالب الى رئيس الجامعة من قرار مجلس التاديب خلال عشرة أيام من صدور
قرار الفصل طبقا للمادة (١٨٤) ولم يجاب الى تظلمه .

(١) تراجع المواد ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بخصوص ما أورده من النظم التاديبى
للطلاب ، كما تراجع اللائحة التنفيذية للقانون في شأن تحديد العقوبات .

. وحيث أن الشق المتعلق بالاعتقال توافرت له أسباب الاستعجال : من حيث الجدية ، والمشروعية ، وتعذر تدارك أمر لا يمكن تداركه في المستقبل ، إذ أن القرار المطلوب اعتقاله والغائه يضر بمستقبل الطاعن ضررا يلحقا ، فضلا عن كونه مشوب بالغلو في تقدير الجزاء حيث طبقت على الطالب أقصى العقوبات التأديبية الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات (١) .

ثالثا

يلتزم الطاعن بالحكم بطلباته المشروعة وهي :
أولا : الحكم بقبول الطعن شكلا .

ثانيا : الحكم بإيقاف تنفيذ القرار الصادر برقم بتاريخ / / ١٩
والذى يقضى بفصل الطالب (مع ما يترتب على ذلك من آثار) .

ثالثا : وفي الموضوع إلغاء قرار مجلس تأديب الطلبة الصادر من جامعة
بتاريخ / / ١٩ والذى تضمن فصل الطالب نهائيا من
كلية مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام الطعون ضده بصفته بالمصروفات ومقابل ائتمالية المحاماة
وحفظ سائر الحقوق الأخرى للطاعن .

وكيل المدعى

.....

المحلى

(١) تندرج الجزاءات الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجمعيات في ١٣ جزء تبدأ بـ
شهادة أو كتابة ، وتنتهى بالفصل النهائى الذى طبق على الطالب مما يجعل
القرار المطعون فيه مبررا في القسوة ، مما يجعله مشوب بالغلو وركوب متن
الشطط في تقدير الجزاء .

(٧) صيغة الطعن في القرار السلبى بعدم قبول ابنه المدعى (بصفته)
بالجامعة على أساس الطعن في الاستثناءات المقررة لإنشاء بعض الفئات
وعدم شرعية تفصيلهم على اصحاب المجاميع الاعلى
في القبول بالجامعة

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى « دائرة
منازعات الافراد والهيئات » .

يتقدم بهذا لسيادتكم السيد / ومهنته
والمقيم بصفته وليا عن ابنته الطالبة
المصرية الجنسية - وموطنها المختل مكتب الاستاذ المحلى
بالتقضى والكلن برقم بصفته وكيلًا في الدعوى بموجب توكيل علم رسمى
رقم صادر من مأمورية الشهر العقارى بـ

مـدـ

السيد الدكتور / وزير التعليم العالى بصفته رئيس المجلس الاعلى
للجامعات مدعى عليه ويعلن بهيئة قضايا الدولة بجميع التحرير - قصر النيل
بالقاهرة مخاطبا مع :

الوقائع

١ - نجحت ابنة المدعى في شهادة الثانوية العامة قسم علمى في العلم الدراسى
١٩٨٤/٨٣ من مدرسة وحصلت على درجات
مجموعها ٣٤٥ درجة ونصف من مجموع الدرجات وقدرها ٤٠٠ درجة ،
وقدمت رغبتهام لمكتب التنسيق وكلفت الرغبة الاولى للطلب البشرى ، ثم
طب الاسنان ، ثم كلية الصيدلة ، وذلك طبقا لما جاء بطلب الترشيح
الذى قدم فى / / ١٩ .

٢ - علم المدعى بصفته وليا عن ابنته من جريدة « الاخبار » فى / / ١٩
ان ابنته رشحت الى كلية الطب البيطرى بجامعة

٣ - سنبودع المدعى بالحفاظة بالجامعة المستندات الآتية :

(١٠) صورة توكيل رمنى علم من المدعى الى الدكتور / فهدى السيد
اسماعيل مسافر من مكتب الشهر العقارى بـ
ومسجلا برقم

(ب) صورة رسمية من بيان درجات ابنة المدعى / شيرين محمد أحمد حسنين ، وثبت بها أنها حصلت على شهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٤/٨٣ شعبة القسم العلمى - علوم من مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية بالزقازيق بمجموع درجات ٣٤٥٥ درجة من النهاية الكبرى للدرجات وقدرها ٤٠٠ درجة ، وصورة الشهادة مصدق عليها بأنها طبق الاصل ومختومة بخاتم الدولة .

(ج) صورة ايصال الاوراق المقدمة لمكتب التنسيق القبول للجامعات والمعاهد سنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٨/٧ .

الاساليب

اولا : يعلم المدعى بصفته على القرار السلبى بلمتناع الجهة الادارية عن قبول ابنته بالحدى الكليات ، حسب اولوية الرغبت المقدمة من ابنته وهى : كلية الطب البشرى ، او طب الاسنان ، او الصيدلة ، بالرغم من قبول غيرها بكلية الطب البشرى ممن يقل مجموع درجاتهم عنها على غير سند من القانون اللهم الا بسبب الاستثناءات غير المشروعة حيث قبلت كلية الطب البشرى بالزقازيق مجموع اولى ٣٥٢ درجة بالنسبة للحالات العادية ، ومجموع ٣٢٢ درجة بالنسبة لاصحاب الاستثناءات غير المشروعة .

وبذلك كان يحتتم على مكتب التنسيق ترشيح ابنة المدعى لكلية الطب البشرى باعتبار أن مجموعها ٣٤٥٥ كما سبقت الاشارة الى ذلك .

ثانيا : أن القرار المطعون عليه يتعارض مع مبدأ المساواة ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين وهما المبدأين اللذين حرص الدستور عليهما وتأكيدهما في المادتين ٨ ، ٤٠ منه ، على سند من أن حرص التعليم للمواطنين يجب أن تكون واحدة وثابتة على أسس الكفاءة والموهبة وحدهما .

ثالثا : أن من شأن القوانين واللوائح والقرارات الخاصة باستثناء بعض الفئات من شرط الحصول على المجموع الكلى للدرجات للاحتياق بالحدى الكليات يترتب عليه الاضرار بالمستقبل العلمى لابناء الدولة النابهين ، فضلا عن اهدار المبادئ الدستورية والقانون الدستورى الذى يعتبر المصدر الاسمى للمشروعية وسيادة القانون ...

رابعا : الثابت مما سبق بيانه أن علم المدعى بالقرار السلبى علما يقينيا شاملا لجميع عناصره واسبله لم يتحقق الا عن طريق جريدة الاخبار فى ١٠/١٠/١٩٨٤ التى نشرت نتيجة القبول بالجامعات .

(م - ٥ صيغ الدملوى)

خامسا : يبين للهيئة المختصة ان القرار المطعون عليه مشوب بمرادة صحيحة في اصداره وهي من اهم اركان القرار الادارى ، كما انه مشوب بعيب مخالفة القانون لاسيما القانون الاسمى وهو الدستور ، كما انه مشوب بعيب الانحراف بالسلطة لخروجه عن الهدف الذى حددته المشرع بالدستور .

وحيث ان المادة « ١٩ » من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نصت على اختصاص المجلس الاعلى للجامعات في بعض المسائل التى يدخل ضمنها النظم والاحكام العلمية المشتركة بين الجامعات ، وتلك المشتركة بين طلبتها ومعاهدها ، ومن اهم هذه المسائل في موضوعنا « شروط قبول الطلاب وتقدمهم » فان الدعوى طبقا لصحيح القانون توجه الى السيد / وزير التعليم العالى ورئيس المجلس الاعلى للجامعات بصفته .

وحيث ان المدعى بصفته يهدف بهذه الدعوى الى ابطال القرار السلبى المطعون عليه فيما تضمنه من عدم قبول ابنته بكلية الطب البشرى حسب رغبتها ، وطبقا لمجوعها الذى يسمح لها بذلك نظرا لتقدمه على اصحاب مجوعات المقبولين بكلية الطب البشرى بامتيازيق من اصحاب الاستثناءات غير المشروعة والمخالفة للدستور .

وحيث انه يبين من ظاهري الاوراق ان اسباب الشق المستعمل والمتعلق بايقاف القرار تسانده اسباب الاستعجال والجدية والمشروعية ، فضلا عن ان تفويت فرصة التحاق ابنة المدعى بكلية الطب البشرى يفوت عليها فرصة يتعذر تداركها في المستقبل .

وحيث ان محكمة القضاء الادارى - دائرة منازعات الافراد والهيئات قد اصدرت حكمها بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢ في الدعوى رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٨م وغيرها من الدعاوى المماثلة ، حكما بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بتلك الدعوى المستشهد بها ، وذلك في شأن طلب الغاء القرار السلبى بشأن عدم قبول ابنة المدعى بصفته بكلية الطب البشرى ، او طب الاسنان ، او الصيدلة ، واحالة اوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم « ٤٩ » لسنة ١٩٧٢ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم « ٨-٩ » لسنة ١٩٧٥ والبنء

«ب» من الفقرة (الثالثة) من المادة «١٢٣» من القانون رقم «٢٣٢» لسنة ١٩٥٩ في شأن

ومن هنا يبين لعدالة المحكمة أن تلك الحالة مطابقة تماماً لموضوع الدعوى الماثلة ...

الملك

يلتمس المدعى بصفته ولياً عن ابنته « الحكم بطلباته المشروعة » وهى :

اولاً : قبول الدموى شكلاً .

ثانياً : ايقاف القرار السلبي المطمون عليه فيما تضمنه من عدم قبول ابنة المدعى بكلية الطب البشرى على سند من الاسباب الواردة بهذه العريضة .

ثالثاً : إلغاء القرار السلبي المطمون عليه ، وما يترتب على ذلك من آثار وسائر الحقوق الأخرى للمدعى بصفته .

مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

دكتور / خميس السيد اسماعيل
المحامى بالنتقض

ملاحظة :

قضت المحكمة بأحقية المدعية فى الالتحاق بكلية الطب البشرى فى هذه القضية التى تمنا بالرافعة فيها عن المدعية .

(ثانيا) « الصيغ المتعلقة بدعوى التعويض الناتجة عن المسؤولية الادارية »

تمهيد :

(١) عرض لاهم القواعد القانونية المتعلقة بدعوى التعويض الناتجة عن المسؤولية الادارية

(أولا) أصبح مجلس الدولة مختصا بهيئة قضاء إدارى بطلبات التعويض الناتجة عن مختلف اسباب المسؤولية وليس فقط بسبب اصدار قرار ادارى غير مشروع .

وبناء على ذلك يختص مجلس الدولة بطلبات التعويض من الانعزال المدنية ، وكذلك عن الاضرار الناشئة عن الآلات والمباني ونحوها اذا كانت الحراسة القانونية تقع للادارة ، فتكون الادارة مسؤولة عن الاضرار والرعالية .

ولهذا فان المسؤولية عن الخطأ المرفق الذى تدخل فى مضمون العلاقة الادارية ، وطلبات التعويض عنها هى التى تعتبر من المنازعات الادارية ، وذلك نظرا لان الاخطاء تكون منسوبة للمرفق العام وتعتبر صادرة منه .

أما الخطأ الشخصى فلا يدخل فى مضمونها لان هذا الخطأ ينسب للموظف أو العايل ويصدر منه بسبب شخصية ، ولذلك فان المنازعة التى تنتج عنه وتقوم بسببه تكيف بأنها منازعة شخصية وليست منازعة ادارية ، فتختص بها المحاكم المدنية .

وجدير بالملاحظة انه اذا رفع المضرور دعواه بشأن مسؤولية الادارة عن اخطاء العايل أو الموظف باعتباره تابعاً لها (طبقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى) ، فان هذه المنازعة تصبح ادارية ايضا ، وترفع امام محكمة مجلس الدولة ، فتتقاضى محكمة المجلس ضد الجهة الادارية بالتعويض عن الخطأ المرفق ، أو عن مسؤوليتها على أسس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ، ولكن لا يجوز اختصام العايل بمفرده امام القضاء الادارى للحكم بمسؤوليته عن اخطائه الشخصية انما ترفع الدعوى الى المحاكم المدنية .

ويلاحظ انه يمكن تطبيق قواعد الارتباط بين الدعويين اذا توافرت الشروط القانونية اللازمة لذلك الارتباط (١) .

(١) دكتور مصطفى كمال وصفى — (المرجع السابق) — ص ٩٨ ، ٩٩ .

(ثانيا) : حالة الزام الجهة الادارية والموظف المسئول بالتعويض
بسبب عدم تنفيذ احكام القضاء الادارى :

يترتب على عدم تنفيذ الموظف المختص احكام القضاء الادارى مسئوليته
مع الادارة عن تعويض الضرر بشأن الامتناع عن تنفيذ الحكم ، وذلك استنادا
الى المادة (١٤) من الدستور التى تقرر « ان الوظائف العامة تكليفا للقائمين
بها لخدمة الشعب * * * » .

وكذلك فقد قضت محكمة القضاء الادارى بحكمها الصادر فى سنة ١٩٥٠
، ويدة ذلك حيث تقول :

« ان امتناع الوزير عن تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة قانونية لبدأ
اساسى واصل من الاصول القانونية ، تليه ، الطمينة العامة ، وتقضى به
ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقرارا ثابتا ، لك تعتبر
المخالفة القانونية فى هذه الحالة خطيرة وجسمة لما تنطوى عليه من خروج
سافر على القوانين فهى عمل غير مشروع معاقب عليه قانونا ، ومن ثم وجب
اعتبار خطأ الوزير شخصا يستوجب مسئوليته عن التعويض المطلب
به » (١) .

وفى هذه الحالة يثور التساؤل المتعلق بكيفية توزيع عبء المسئولية
بين الموظف المسئول والادارة .

للاجابة على ذلك التساؤل يرى الفقه ان أساس مسئولية الادارة هو
الغرم بالغرم ، فمن يستفيد من نشاط معين يجب ان يتحمل مخاطره ،
ولما كانت الادارة لا تسال نهائيا الا عن الاخطاء التى يرتكبها الموظفين
وهم يستهدفون الصالح العام ، فان مسئوليتها تجد أساسها فى ان استفادتها
من نشاط هؤلاء الموظفين يجب ان يعاقبه تحميلها عبء الاضرار الناجمة عن
هذا النشاط ، والتى تعد من مستلزمات أو مخطرات أى عمل .

اما مسئولية الموظف او العامل فمعنى على أسس الخطأ وتختلف باختلاف
طبيعة الخطأ الذى يتحمل عبئه » (٢) :

-
- (١) محكمة القضاء الادارى فى الدعوى ٨٨ - ٣٣ - ١٩٥٠/٦/٢٩
س٢ - ٢٠٣ - ص ٩٥٦ .
(٢) دكتور حسنى سعد عبد الواحد - مرجع سابق - ص ٦٠١ ، ٦٠٢ .

(ثالثا) تقدير التعويض :

ويمكن أن يكون التعويض تقديريا ، أو عينيا ، أو ادبيا ، فالتعويض النقدي يندثر في إلزام المسئول بدفع مبلغ من المال ، أما التعويض العيني فيختلف فيه موقف القضاء المدني عن موقف القضاء الإداري ، فالقضاء المدني يحكم بالتعويض العيني في حالة انعقاد المسئولية العقدية أو التقصيرية ، وينتقل التعويض العيني في إعادة المال المفقول إلى حاله عن طريق أداء بعض الأعمال .

أما بالنسبة للقضاء الإداري فهناك بعض الصعوبات للحكم بالتعويض العيني وذلك على سند من إلزام الإدارة بالقيام بعمل مما يمس استقلالها في مواجهة القضاء هو أمر غير جائز .

غير أن البعض يرى ترك هذه المسألة للقاضي الذي يقدر كل حالة بظروفها حرصا على استقرار سبب المرافق العامة سيرا منتظما مضطربا ، بحيث إذا كان من شأن الحكم بالتعويض العيني المساس بسبب المرافق العامة فإنه يتعين على القاضي أن يحجم عنه .

فالمسألة إذن تترك لتقدير القاضي طبقا للملابسات الصحيحة والتي يقدرها بقدرها .

أما التعويض الأدبي فهو ذلك التعويض غير النقدي الذي يعتبر الحكم به بمثابة ترصيه للضرور لإجرا حساسه بأنه قد أنصف (١) .

ومن الحالات العملية التي تعرض بالفعل أمام القضاء الإداري أنه إذا امتنعت الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من هذا القضاء بالقضاء قرار إداري معين فيها تضمنه من تخطى المدعى لدرجة أعلى أو وظيفة أعلى ، فالتعويض الأدبي هنا يتمثل في تراجع جهة الإدارة عن موقفها ، وتنفيذ الحكم بترقية المدعى الصادر له في هذا الخصوص ، وفي هذا تكون ترقيته المالية أو الأدبية بمثابة تعويض أدبي بديل عن التعويض المالي ، وقد يكون ذلك من الأمور التي ترصيه بدرجة تزيل عنه الفين الذي كان يعانيه .

ويعد سرد هذه القواعد القانونية نعرض صيغتين مختلفتين من صيغ التعويض وهما :

- ١ — صيغة طلب تعويض عن مسئولية الإدارة بإصدار قرار مخالف للقانون الحق بالمدعى ضررا ماديا وأدبيا .
- ٢ — صيغة طلب تعويض عن مسئولية الإدارة وتابعيها نتيجة الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري .

(١) دكتور / سعاد الشرقاوي : « المسئولية الإدارية » — مرجع سابق — ص ٢٥١ وما بعدها .

(١) صيغة دعوى بطلب تعويض لاحد الضباط نتيجة صدور قرار ادارى باحالته الى الاحتياط ثم احالته الى المعاش (قبل انفصل فى الدعوى الجنائية التى قضى فيها ببرأته) وقد الفت المحكمة الادارية القرارين :

السيد الاستاذ المستشار /
مقدمه السيد / ضابط الشرطة بوزارة الداخلية بصفته مدعيا
ومحله المختار مكتب الاستاذ / المحلى والكائن برقم
شارع مدينة
.....

نص

السيد / وزير الداخلية بصفته
ويعلن بهيئة قضيا الدولة بسجيع التحرير - قسم قصر النيل
محافظة القاهرة .

الموضوع

اولا : اقام المدعى الدعوى رقم لسنة ق بايداع
مريضتها تلم كطب المحكمة الادارية لوزارة الداخلية (طبقا للمستوى
الوظيفى الذى كان يشغله فى هذا التاريخ وهو (ملازم اول) حيث قيدت
بجدولها العلم برقم لسنة ق طالبا الحكم بما يلى :

- ١ - بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه من تاريخ احالته للمعاش حتى
عودته الى عمله .
- ٢ - بالغاء القرار الصادر باحالته للاحتياط والغاء القرار رقم
لسنة ١٩ الصادر بانتهاء خدمته واحالته للمعاش .
- ٣ - الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

ثانيا : بتاريخ حكمت المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بالغاء
القرارين وما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثا : اعيد المدعى للخدمة وتظلم من عدم صرف راتبه الذى حرم منه
من تاريخ احالته للاحتياط حتى عودته للخدمة ، غير ان الوزارة رفضت الاستجابة
الى تظلمه .

اسباب الدعوى

أولا : يبين مما سبق أن المحكمة الادارية الفت قرارى الاحالة للاحتياط وانهاء الخدمة على سند من مخالفة هذين القرارين للقانون ، وكان على الادارة أن تتحمل مخاطر تصرفها في انهاء خدمة المدعى في وقت غير لائق ، ، فضلا من اصدارها قرارات مشوبة بالاعتساف ، لانها لم تحمل على أى سبب من الاسباب ، وبررت بالصالح العام وهو هدف وليس سبب حسبما جاء بأسباب الحكم الذى جاء في صالح المدعى .

ثانيا : حيث أن مسؤولية الادارة عن قراراتها الادارية المخالفة للقانون والمشوبة بسوء استعمال السلطة لا تنسب الى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام ، وإنما الى القانون مباشرة باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية ، وليست اعمالا قانونية فلا تسقط مسؤولية الادارة عنها بثلاث سنوات من قبيل التقادم المقرر في دعوى العمل غير المشروع وإنما تسقط بالتقادم الطويل ، ولذلك فإن حق المدعى ما زال قائما في التعويض عما اصابه من اضرار مادية وأدبية نتيجة خطأ الادارة وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

(حكم المحكمة الادارية العليا في الدمويين ٦٧٥ و ٧٩٧ جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧) .

النتائج

يلتمس الطالب الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع الزام الجهة المدعى عليها بأن تدفع للطالب مبلغ مئة جنيها مصريا على سبيل التعويض المؤقت ، مع الزامها بالمرونة ومقابل اتماع الحلة وحفظ كافة الحقوق الاخرى للمدعى .

وكيل الطالب
دكتور / خميس السيد اسماعيل
الحلبي
بالمحكمة الادارية العليا

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفتنا وقد وفقنا الى الغاء قرار احالة الضابط الى الاحتياط ، وقرار انهاء خدمته ، وما زالت دعوى التعويض متداولة حتى كتابة هذه النصفه . وجاء تقرير الخوض لصالح موكلنا .

(٢) صيغة دعوى طلب تعويض لأحد المدعين عن مسئولية الإدارة في الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإدارى .

مقدمه السيد / المصرى الجنسية والموظف بـ
والمقيم بـ ومحلته المختار مكتب الاستاذ / المحلى
بالتنقضى والسكائن

فد

السيد / وزير بصفته
ويملن بهيئة قضايا الدولة بجميع التحرير - قسم قصر النيل
محلفظة القاهرة .

الموضوع

أولا : يتناول الموضوع فى أن محكمة القضاء الإدارى « دائرة
التسويات » أصدرت الحكم فى الدعوى لسنة ق ويقضى :
« بتعويض المدعى ببلغ وقدره جنيها » وقد أضيفت لقيمة
التعويض مبلغ قيمة مصروفات قضائية طبقا لأمر التقدير الصادر
من الاستاذ رئيس المحكمة .

ثانيا : قامت هيئة قضايا الدولة بإعلان الجهة المدمى عليها بالصورة
التنفيذية للحكم ، وبعد ذلك تقدم الطالب بالمستندات الرسمية الى مدير
الشنون القانونية بالوزارة بعد وصولها صورة الحكم المشمول بالصيغة
التنفيذية ، الا أنها أمرت على عدم التنفيذ وذلك بوضع شتى العرائيل
أمام الطالب لعدم تنفيذ الحكم حيث أعلقت أشكالا فى التنفيذ أمام القضاء
المستعجل « العادى » بالرغم من علمها أنه غير مختص اختصاصا ولاثيا
بنظر الاشكال ، وبالرغم من علمها بأن الحكم الصادر من محكمة القضاء
الإدارى بمجلس الدولة لا يوقف تنفيذه الا اذا أمرت بذلك دائرة فحص
الطعون ، وفى ذلك تنص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة
١٩٧٢ على ما يلى :

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم
الطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » .

ثالثا : وبالرغم من صدور الحكم بعدم الاختصاص الولائى من القضاء
المستعجل ، فقد أمرت الإدارة على عدم تنفيذ الحكم موضوع الدعوى المطلة .

رأبعا : ان تصرف الادارة على هذا النحو يترتب مسئوليتها المدنية ، فضلا عن مسئوليتها الجنائية طبقا للمادة (١٢٣) عقوبات ، وقد وجه الطالب جهة الادارة الى ذلك بظلمه من قرارها السلبى بعدم التنفيذ الا انها التفتت عن هذا التظلم . .

بناء على ما تقدم

فان اصرار الادارة على الامتناع عن تنفيذ الحكم على النحو السابق ، يترتب مسئولية الموظف المختص ، فضلا عن مسئولية الوزير باعتباره مسئولا عن اعمال تابعيه وذلك استنادا الى احكام القضاء الادارى وفى ذلك تقول محكمة القضاء الادارى :

« ان امتناع الادارة عن تنفيذ حكم قضائى نهائى حائزا حجية الشئ المقضى ، وواجب النفاذ طبقا لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويض وذلك لانه لا يلى بحكومة بلد متحضر ان تمتنع عن تنفيذ الاحكام النهائية بغير وجه قانونى لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من اشاعة الفوضى وفقدان الثقة فى سيادة القانون» .

(محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ يونية سنة ١٩٥٠ - السنة الرابعة رقم ٣٠٢ - ٩٠٥) .

وفى حكم آخر تقول المحكمة بمناسبة امتناع أحد الوزراء عن تنفيذ أحد احكامها ما يلى :

« ان ذات الفعل او الترك قد يكون خطأ شخصا وخطأ مصلحيا فى الوقت ذاته اذ يعد الخطأ الشخصى متى وقع من الموظف اثناء تاديته وظيفته او بمناسبة تاديتها دليلا على خطأ مصلحيا تسال عنه الحكومة لاهمالها الرقابة والاشراف على موظفيها . وعلى ذلك ليس فى القانون ما يمنع من قيام مسئولية الحكومة عن خطئها المصلحى المستقل بجانب مسئولية الموظف عن خطئه الشخصى ولا يمنع ايضا طالب التعويض من ان يجمع بين هاتين المسئوليتين معا فى قضية واحدة » .

(محكمة القضاء الادارى - فى القضية ٨٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ - س/٤ - ق ٢٠٢ - ص ٩٥٦) .

لذلك

يلتمس الطالب الحكم بطلبه المشروعة وهي :

أولا : قبول دعوى التعويض شبيكلا .

ثانيا : الحكم للطالب بتعويض مؤقت قدره (١٠١) جنيه عن الخطأ المرفق للوزير وعن المسؤولية الشخصية لتلميذ « مدير الشئون القانونية » على سند من الأحكام سالفه البيان .

نظرا لتوافر اسباب الخطأ المرفق والشخصي سالف البيان ، والضرر الادبي والمساوى الذي لحق بالطالب من جراء الاصرار على عدم تنفيذ الحكم ، وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

وكيل الطالب
د . / هيبس السيد
المحلى بالنتفخ

ملاحظة :

هذه الدعوى بوشرت بمعرفة المؤلف وما زالت متداولة أمام هيئة المفوضين

الباب الثاني

اجراءات وصيغ الطعون أمام المحاكم التأديبية على قرارات الجزاءات التأديبية
ونماذج مختارة من الاحكام

ويشتمل الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

الاجراءات والاحكام العامة في اقامة الدعوى التأديبية في ظل قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

واجراءات تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية ، او بناء على طلب الجهاز
المركزي للمحاسبات

نعرض ما يلي :

اولا - الاحكام العامة في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ م .

ثانيا - تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية .

ثالثا - الاحالة للمحاكمة التأديبية بطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات .

رابعا - عدم تطبيق المادة (١٣) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ م .

خامسا - الاجراءات المتعلقة بالوقف الاحتياطي وصرف المرقب للمابل
الموقوف .

سادسا - نماذج من الصيغ المتعلقة بالاجراءات مع تهديد لموضوع
الايقاف وصرف المرقب - وهي :

١ - صيغة ايداع النيابة الادارية لقرار الاحالة والالتهام بمسكرتارية
المحاكمة التأديبية .

٢ - صيغة طلب مقدم من احدى شركات القطاع العام لايقاف عضو
اللجنة النقابية بالشركة .

٣ — صيغة طلب مقدم من الإدارة الى المحكمة التأديبية للنظر في أمر صرف نصف المرتب الموقوف .

٤ — صيغة طلب مقدم من الإدارة الى المحكمة التأديبية لمد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة اشهر .

٥ — صيغة القرار الصادر من المحكمة التأديبية لصرف نصف مرتب الموقوف .

ونبين ذلك على النحو التالي :

(اولا) : الاحكام العامة في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ (١) .

تقلم الدعوى التأديبية من النيلية الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقترار الاحالة تلم كتاب المحكة المختصة ، ويوجب أن يتضمن القرار المذكور بيسلانا بأسماء المعلمين وغللتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق تلم كتاب المحكة ، ويتولى رئيس المحكة تحديدها خلال الميعاد المذكور على أن يقوم تلم كتاب المحكة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان في محل اقلية الملن اليه ، أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — ممن يسرى في شأنهم احكام هذا القانون — بتسليمه الى الادارة الفضائية المختصة بالقوات المسلحة (مادة « ٢٤ ») .

وتفصل المحكة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين مواعاة المحكة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة لتفصل في الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على ألا تجاوز فترة التأجيل اسبوعين .

وتصدر المحكة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ أحالة الدعوى اليها (مادة « ٢٥ ») .

وللمحكة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العيلين

(١) يعتبر تشكيل المحكة التأديبية من النظم العام ، فيجوز التمسك بما قد يشوبه من عيوب في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وللمحكة أن تثير هذه العيوب من تلقاء نفسها ، فإذا صدر حكمها رغم عدم سلامة تشكيلها كان حكمها باطلا ، ويجوز الطعن فيه أمام المحكة الادارية العليا ، وكذلك الوضع بالنسبة لتشكيل مجالس التأديب .

(يراجع حكم محكمة القضاء الادارى في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ س ١١ ص ٢٢٤ بند ١٥٥)

وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود مينا يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة ، أو شهادة الزور الاحكام المقررة لذلك قتلونا وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت في الامر جريمة .

واذا كان الشاهد من الملبين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتطلب عن الحضور بعد تأجيل الدعوى واخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع من أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالذمار ، أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين . (مادة « ٣٦ ») .

وللعامل المتقدم الى المحكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن يوكل عنه محاميا ، وله أن يبدى دفاعه كتابيا أو شفاهة وللمحكمة أن تقرّر حضوره شخصيا . (مادة « ٣٧ ») .

وتتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) . (مادة « ٣٨ ») .

واذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو غيرها من الوثائق التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية .

ومع ذلك اذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية . ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العمل .

وسلى النيابة الادارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال الوقت (مادة « ٣٩ »)

وتفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ، وبشرط أن تمنح العامل اجلا مناسباً لتخصير دفاعه اذا طلب ذلك . (مادة « ٤٠ ») .

وللمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة امامها اذا قلمت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم اجلا مناسباً لتخصير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى الى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة . (مادة « ٤١ ») .

ومع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام الملبين بالقطاع العام ، يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة

ن قانون المجلس بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — اولا — من الباب الاول من هذا القانون — أى قانون المجلس — عدا الاحكام المطلقة بهيئة مغوضى الدولة . (مادة « ٢ ») (٢) .

ولا يجوز تأجيل النطق بالحكم اكثر من مرة ، وتصدر الاحكام مسببة ويومتها الرئيس والاعضاء . (مادة « ٣ ») .

وشرحا لما تقدم نيين ما يلى :

١ — ان اول ما تتصدى له المحكمة التاديبية هو الفصل في الوقائع الواردة بقرار الاحالة ، ولا تتقيد المحكمة بالوصف القانونى الوارد بالقرار ، كما يجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان تأمر بضبط الشاهد واحضاره عملا بحكم الفقرة الاخيرة من المادة (٢٧) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ ، فلا محل للوصول بان هذه المادة الفغيت بموجب المادة (٣٦) من قانون المجلس ، لان المادتين غير متعارضتين ، وللمحكمة ان تستعين بآراء الخبراء ، ولها الحق في رفض طلب نديب خير اذا لم يكن لذلك مقتضى (٣) .

٢ — للمحكمة التاديبية ان تستخلص قضاؤها من ملف الدعوى وغير ذلك من مستندات وعناصر وقرائن طالما كل ذلك لازما وسائفا ومقائحا .

٣ — وللمحكمة ان تتصدى لوقائع لم ترد بقرار الاحالة طبعا لسحب المادة (٤٠) من قانون المجلس ، ويشترط لاعمال هذا النص ان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق وان يمنح الملعل اجلا مناسبا لتحصير دفاعه اذا طلب ذلك ، كما يحق للمحكمة اقلية الدعوى على علملين من غير من قدموا للمحكمة طبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس خسبما سبق بيانه .

(٢) جاء بالفصل الثالث — اولا من الباب الاول من قانون المجلس ما يلى .
مادة ٢٤ — « ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه في الجريدة الرسمية او في النشرات التى تصدرها المصلح العلة او اعلان صاحب الشأن به » — وجدير بالاحاطة ان الميعاد ينقطع بالتظلم ويجب ان يبت في التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

(٣) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٧/١١/٢٥ — في الدعوى ١٧٦ لسنة

اق .

(م — ٦ صيغ الدعوى)

ويشترط لذلك ما يلي :

(أ) أن يكون ذلك الامر بمناسبة دعوى منظورة أمام المحكمة التأديبية ، وأن تكون الدعوى متفرعة من هذه الدعوى ، فلا يجوز تقديم أشخاص عن مخالفت لا تتصل بالدعوى المنظورة أمام المحكمة .

(ب) أن تكون المحكمة في مجال مباشرة سلطتها التأديبية وليسست في مجال مباشرة سلطتها التعميقية .

(ج) أن تقوم لدى المحكمة أسباب جديدة تقتضى ممارسة هذه السلطة التأديبية .

(د) أن يمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .

(هـ) أن تحال الدعوى برمتها الى دائرة أخرى بقرار من رئيس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة .

وجدير بالاحاطة أن قرار المحكمة في هذا الشأن هو بمثابة احالة للمحكمة التأديبية عن غير طريق النيلة الادارية ، ولكنها تقوم بمباشرة الادعاء ، وطبقا للقواعد العلة تعتبر الدعوى مغلبة من تاريخ الحكم بالاحالة .

وبهذه المناسبة نحيل القارئ الى الكتاب الاول فيما يختص بوقف الدعوى التأديبية وسقوطها ، أما انتضاء الدعوى التأديبية فيكون لوفاء المخالف ولا يسرى هذا الحكم بالنسبة لباقي المتقدمين معه الى المحكمة التأديبية .

(ثانيا) تحريك الدعوى بمعرفة النيابة الادارية :

يتم ذلك في الصور التالية :

(الصورة الاولى) : تطلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية بناء على تحقيق تكون قد أجرته بنفسها :

وفي هذه الصورة تلتزم النيابة الادارية بمباشرة الدعوى ، ولها استيفاء التحقيق أو اعادته الى الجهة الادارية اذا رأت سببا لذلك ، استنادا الى نص المادة « ٢٣ » من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحکم التأديبية . (٤) وطبقا للمادة « ٦٩ » من التعليمات العلية بتنظيم العمل الفني بالنيابة الادارية .

ويتعين مواجهة المخلف بها هو منسوب اليه بالدلة التي تؤيد المخالفة وذلك لبدء ما يكون لديه من أوجه دفاع جديدة وتحقيقها .

(الصورة الثانية) :

اذا رأت النيابة الادارية في تحقيق تلمت بلجرائه حفظ الاوراق ، أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، ولكن جهة الادارة تخلفها في ذلك وترى تقديم العامل الى المحكمة التأديبية ، ففى هذه الحالة تصاد الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة (طبقا لدرجة الموظف حسبها سبق بيانه) وتلتزم النيابة الادارية بذلك ايا كانت الاعتبارات وذلك عملا بأحكام المادة « ١٢ » من قانون النيابة الادارية . (٥)

وفي هذه الصورة تشير النيابة الادارية الى المدة سالفة الذكر في مواد القيد والانتهم .

(٤) تنص المادة (٢٣) من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاکم التأديبية على ما يلى :

« اذا طلبت الجهة الادارية بناء على تحقيق أجرته ، اقامة الدعوى التأديبية جاز للنيابة الادارية أن تستوفى التحقيق اذا رأت وجها لذلك » .

(٥) تنص المادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بالنيابة الادارية والمحاکم التأديبية على ما يلى :

« اذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق أو أن المخالفة تستوجب توقيع جزاء أشد من الجزاءات التي تملك الجهة الادارية توقيعها احوالت الاوراق اليها » .

ومع ذلك فللنيابة الادارية أن تحيل الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة اذا رأت مجررا لذلك .

=

❖ الوضع المتعلق بالتحقيق مع انعمانين بالاضطاع العام :

بالنسبة للمعلمين بالقطاع العام والخاضعين للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يراعى اعمال ما نصت عليه المادة «٨٥» من هذا القانون (٦) . وكل قرار يخلف هذه المادة يعتبر باطلا بسبب مخالفة القانون .

= وفى جميع الاحوال تخطر الجهة الادارية التى يتبعها العامل بالاحالة .
وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلغها بنتيجة التحقيق أن تصدر قرارا بالحفظ أو بتوقيع الجزاء .
فاذا رأت الجهة الادارية تقديم العامل الى المحاكمة التاديبية اعادت الاوراق الى النيابة الادارية لميلترة الدعوى أمام المحاكمة التاديبية المختصة .
ويجب على الجهة الادارية أن تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها فى الاوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية » .

٦ — نص المادة (٨٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعلمين بالقطاع العام على ما يلى :

« اذا رأى مجلس الادارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التى ارتكبها المعلم تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل احالة المعلم الى المحاكمة التاديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- ١ — مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه
 - ٢ — ممثل للعمل تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة اذا لم توجد اللجنة النقابية
 - ٣ — ممثل الشركة
- وتتولى اللجنة المشار اليها بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رايها فيها لمجلس الادارة أو رئيس المجلس حسب الاحوال وذلك فى ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تليخ احالة الاوراق اليها وللجنة فى سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كلفة المستندات والبيانات التى ترى الاطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخفته من اجراءات وما سمعته من اقوال ورأى كل عضو من اعضائها الثلاثة مسببا . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة اخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة أو النقابة الفرعية أو النقابة العمالية حسب الاحوال .

وكل قرار يصدر بفصل أحد المعلمين خلافا لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ اى اجراء آخر .

مع العلم بأن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام يكون أصلاً بمعرفة النيابة الإدارية وبناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة ، كما يحقق مع رئيس مجلس إدارة الشركة إذا ما وجد سبباً لذلك بمعرفة النيابة الإدارية بناءً على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة وذلك طبقاً للفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٨٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . (٧)

* * *

(ثالثاً) الإحاطة للمحاكمة التأديبية بطلب من الجهاز المركزي للحسابات :

سبق أن بينا أن الجهاز المركزي للحسابات يمارس سلطة تعقيبية بالنسبة للمخالفات المالية طبقاً لنص المادة (الثالثة عشر) من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (٨) .

٧ - نص المادة (٨٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام على ما يلي :

« يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق ، والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب من يجري معه التحقيق الاستماع إلى الشهود والإطلاع على السجلات والأوراق التي يرى ثبوتها في التحقيق وإجراء المعاينة .

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة .

وأما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية بناءً على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة .

٨ - نص المادة (١٣) من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ما يلي :

« يخطر رئيس الجهاز المركزي للحسابات بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشر إليها في المادة السابقة .

ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية .

ولرئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالتسرار ان يطلب تقديم الموظف للمحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية .

وتعد الخمسة عشر يوما التي تشير اليها المادة (١٣) من القانون ١١٧ من المواعيد التنظيمية التي لا اثر لها الا بالحس والحفز على اتخاذ الاجراء وذلك على سند من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الدعوى ٢٣٨٧ لسنة السادسة القضائية ، غير ان الميعاد بالنسبة لرئيس الجهاز يعد من المواعيد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الدعوى التأديبية وتحصن الجزاء الموقع على العاقل بطريقة تلقائية ، وذلك على سند من الاحكام المستقرة للمحكمة الادارية العليا .

ويلاحظ ان الميعاد لا يسرى في حق الجهاز الا من تاريخ ورود ما يطلبه من استيفاءات وبشرط ان يتم طلب الاستيفاء خلال خمسة عشر يوما (٩) .
(المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٦ ق) .

ويعد العاقل محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهاز المركزي للمسابقات اتلبة الدعوى التأديبية .

(راجعا) : عدم تطبيق المادة (١٣) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ :

من اهم ما تجدر الإشارة اليه ان المادة الاولى من القانون رقم (١٩) الصادر بقرار رئيس الجمهورية في ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ قد خلت من الإشارة الى تطبيق

(٩) تعد الخمسة عشر يوما التي تشير اليها المادة (١٣) من القانون ١١٧ من المواعيد التنظيمية التي لا اثر لها الا بالحس والحفز على اتخاذ الاجراء ، وذلك على سند من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الدعوى ٢٣٨٧ لسنة ٦ ق ، غير ان الميعاد بالنسبة لرئيس الجهاز يعد من المواعيد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الدعوى التأديبية وتحصن الجزاء الموقع على العاقل ، وذلك على سند من الاحكام المستقرة في احكام المحكمة الادارية العليا فالجميع لا يسرى في حق الجهاز الا من تاريخ ورود ما يطلبه من استيفاءات وبشرط ان يتم طلب الاستيفاء خلال خمسة عشر يوما . (المحكمة الادارية العليا في ٦ يناير ١٩٦٢ الدعوى رقم ١٥٠ س ٦ ق) .

المادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الطوائف المنصوص عليها
في القانون المذكور .

وبمطالعة هذه المادة نجد أنها تنص على ما يلي :

مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص
الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من (٢) الى (١١) ، (١٧) من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه (١٠) .

تهديد لموضوع الإيقاف وصرف نصف المرتب الموقوف صرفه .

قبل عرض الصيغ المتعلقة بالإيقاف وصرف نصف المرتب نرى من المفيد
التهديد لها بالوضع القائم في قانون النيابة الإدارية ، ومجلس الدولة ، وقوانين
العاملين . وذلك نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في الحياة العملية .
ونبين ذلك على النحو التالي :

(١٠) المادة الأولى من القانون ١٩ : مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها
الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من «٢» الى
«١١» و «١٤» و «١٧» من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على :

١ — موظفي المؤسسات والهيئات العامة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات
العامة المشار إليها من تطبيق أحكام هذا القانون .

٢ — موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار
من رئيس الجمهورية .

٣ — موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من
الأرباح .

وبلاحظ أن رئيس الجهاز المركزي للحسابات لا يملك تقديم الماملين
بالجهات الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ إلى المحاكمة التأديبية وفقا
لأحكام المادة ١٣ من القانون ١١٧ ، (مع ملاحظة أن المؤسسات العامة قد
أقيمت حسبها سبق بيانه) .

غير أننا نرى أن عدم ذكر المادة (١٣) بالقانون ١٩ قد يكون غير مقصود
من المشرع ، ومع كل فلا اجتهد مع صراحة النص .

(أولا) الوضع في قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ :

تنص المادة العاشرة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ على ما يلي :

« لمدير النيابة الادارية او احد الوكلاء العاملين ان يطلب وقف الموظف عن اعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك .

ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ، فاذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف ، وجب عليه ابلاغ مدير النيابة الادارية بمبررات مناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه . ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى اوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة الى ان تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه » .

(ثانيا) الوضع القائم في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :

تنص المادة السادسة عشر من هذا القانون على ما يلي :

« يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف او مد وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » .

ويلاحظ أن التصود بالمحكمة هو المحكمة التأديبية ، والمقصود بالأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ، هم الطوائف الثابت بياتهم بالمادة الخامسة عشر من قانون المجلس (١١) .

(١١) تنص المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

على ما يلي :

« تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التى تقع من :

(أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حـداً ائنى من الأرباح .

(ثانيا) اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل واعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة

= ١٩٦٣

(ثالثا) الوضع في قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

تنص المادة (٨٢) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما يلي :

« للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها وينترب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً فإذا برئ العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فإن جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر » .

(رابعا) الوضع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين بالقطاع العام :

تنص المادة السادسة والثلاثين من هذا القانون على ما يلي :

« لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف

= (ثالثا) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المتصوص عليها في البندين تاسعا وثلاث عشر من المادة العاشرة » .

وجاء بالبندين (تاسعا) و (ثالث عشر) من المادة العاشرة ما يلي :
(تاسعا) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(ثالث عشر) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه تلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها . ويرتّب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملاً . فاذا برى العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجـزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من اجره فان جوزى بجـزاء اشد تقرر الجهة التي وقعت الجـزاء ما يتبع في شأن الاجر الموقوف صرفه .

فان جوزى بجـزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما قد يكون سبق صرفه له من اجر .

وبالنسبة لاعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر .

وبالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة واعضاء الادارة المعيّنين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى في شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر » .

*** ومن اهم ما يجب الاشارة اليه انه طبقا للقواعد العامة فان اللاحق من هذه النصوص ينسخ السابق في حالة وجود التعارض بينهما .

*** وبالنسبة للعاملين بالقطاع العام او الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يفرق في شأنهم بين اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، واعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، فلا يجوز وقفهم الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

✳️ وجددير بالاحاطة أيضا انه طبقا للمبادئ التي اقرتها المحكمة الادارية العليا فان قرار الايقاف اذا صدر من غير مختص فانه يمكن للمختص الذي يملك سلطة اصدار القرار ان يقوم باقراره (١٢) .

✳️ وطبقا لحكم هذه المحكمة فان التفويض في التصرف في التحقيق يستتبع بالضرورة التفويض في الايقاف عن العمل (١٣) .

(خامسا) شروط وقف العامل عن العمل احتياطيا .

يشترط شرطان لوقف العامل احتياطيا وهما :

١ — ان يكون هناك تحقيق يجري مع العامل .

٢ — ان يكون اتخاذ قرار ايقاف العامل احتياطيا عن العمل من الامور التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

وقد بينت المحكمة الادارية العليا ضرورة توافر الشرطين التاليين وهما (١٤)

(الشرط الاول) وجود تحقيق قائم بالفعل .

(الشرط الثانى) ان تقتضى مصلحة التحقيق ذلك .

والهدف من هذين الشرطين هو ابعاد العامل المحال الى التحقيق عن مجال تأثيره أو تلاعبه بالاوراق والمستندات اللازمة للتحقيق .

وتبدأ الاجراءات المتعلقة بعرض أمر نصف مرتب العامل الموقوف على المحكمة التأديبية المختصة بطلب موجه من جهة الادارة الموقفة للعامل الى الوكيل العام الاول للنسابة الادارية (ادارة الدعوى التأديبية) .

ويوضح بهذا الخطاب موجز لما هو منسوب للعامل الموقوف ومبررات ايقافه ، ثم ينتهى الخطاب بطلب عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الاعداد القانوني للنظر في أمر صرف نصف المرتب الموقوف — وانادة الجهة الادارية الطالبة بما يتم في ذلك .

(١٢) حكم المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/٦/٦ في القضية رقم ٨٥٠

س ق ٢ .

(١٣) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٥/٦/٢٠ في القضية ٧١١ س ق ٦ .

(١٤) المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٦/١١/١٣ في الطعن ٢٤٧ لسنة ١٩٦٦

ويمكن لجهة الإدارة أن تضيف إلى الطلب السابق طلب عرض الأمر على المحكمة لمدة الإيقاف بعد نهائية الثلاثة أشهر — ويمكن لجهة الإدارة كذلك أن ترفق بالطلب مذكرة شارحة للموضوع ، ويتعين عليها في جميع الأحوال إرفاق صورة رسمية من قرار الإيقاف .

وبورود هذا الطلب ومرفقاته إلى النيابة الإدارية « إدارة الدعوى التأديبية » يؤشر عليه بما يلي :

« بقيد طلب بت في أمر نصف المرتب الموقوف ويودع سكرتارية المحكمة لتحديد أقرب جلسة لنظره » .

ونور ذلك تقوم إدارة الدعوى التأديبية بإيداع الطلب ومرفقاته بحافظة مستندات سكرتارية المحكمة المختصة ، ويتولى السكرتير المختص عرض الأمر على المحكمة ، لتحديد أقرب جلسة لنظر الطلب حيث يتم الفصل فيه بعد سماع رأى ممثل النيابة الإدارية أقوال العايل الموقوف .

ونعرض فيما يلي الصيغ المتعلقة بهذا الموضوع :

(سادسا) نماذج من الصيغ المتعلقة بالإجراءات التأديبية الصحيحة :

*** صيغة ايداع مستندات الدعوى المقسمة من النيابة الادارية
بسكرتارية المحكمة التأديبية (١) :

تمهيد :

تعد النيابة الادارية التى تبشر الادعاء امام المحكمة التأديبية قرار الاحالة ،
وتقرير الاتهام ، وتودع ملف التحقيق بسكرتارية المحكمة التأديبية ويكون الايداع
بمقتضى محضر رسمى من نسختين ويتم الايداع بموجب الصيغة التالية :

مجلس الدولة
المحكمة التأديبية

« محضر ايداع »

فى القضية المقيدة بسجلات المحكمة برقم لسنة ق والمقيدة
بالجدول العام للنيابة الادارية برقم لسنة ق .

والمقسمة من

النيابة الادارية بصفتها مهلة الادعاء

(١) تراجع الفقرة الاخيرة من المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
والتي تنص على أن :

« يعتبر العامل محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية او
الجهة المركزى للمحاسبة من النيابة الادارية لاتقابلة الدعوى التأديبية » .
وكذلك طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ بنظم العاملين بالقطاع العام والتي تنص على أن : « يعتبر العامل
محالا للمحاكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الادارية او الجهاز المركزى
للمحاسبة من النيابة الادارية لاتقابلة الدعوى التأديبية » .

ونحن نرى أن هناك فرق بين الاحالة للمحاكمة ، والاحالة الى التحقيق
فالاحالة للمحاكمة تعنى طبقا للنصوص المشار اليها « اتقابلة الدعوى التأديبية »
اما الاحالة للتحقيق فتعنى احالة العامل المقترف للذنب الادارى للتحقيق معه
سواء بمعرفة الشؤون القانونية ، او بمعرفة النيابة الادارية . فمرحلة الاحالة
الى التحقيق تسبق اذا مرحلة الاحالة للمحاكمة .

ضمم

المدعى عليه العليل بالدرجة بوظيفة بمجموعة
الوظائف

ويثبت ما يلى :

أنه فى يوم الساعة
حضر الى مكتارية السيد /
وقام بإيداع المستندات التالية :

رقم مسلسل	بيان المستند	عدد الصور المرفقة
١	قرار الاحالة الى المحكمة	صور
٢	مذكرة الانهال	صور
٣	حفظه مستندات	صور

نقط لا غير بخلاف الصور المشار اليها .

الصيغة الثانية :

صيغة طلب مقدم من إحدى شركات القطاع العام لإيقاف عضو اللجنـة
النقابية بالشركة (١) .

الشركة

.....

.....

السيد الأستاذ /

نظرا لان المطلوب إيقافه هو السيد /
عضو باللجنة النقابية بالشركة ، ويتمتع الاختصاص بوقفه للمحكمة التأديبية
طبقا لنص المادة (٥/٨٦) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ .

لذلك

تلتزم الشركة عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة للموافقة على
إيقاف :

السيد / والشاغل لى عضو اللجنة النقابية
بالشركة ، مع صرف نصف مرتبه .

وتفضلوا

رئيس مجلس الإدارة

.....

(١) اذا كلن العامل الموقوف من الطوائف التى تختص المحكمة التأديبية
بوقفها ابتداء ، وهم أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية ، وأعضاء
مجلس الإدارة المنتخبين فإن الذى يعرض على المحكمة التأديبية هو قرار
وقفهم ابتداء .

وفى ذلك تنص المادة (٥/٨٦) سلفة البيان على ما يلى :
« وبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين يكون وقفهم من العمل
بقرار من السلطة القضائية المختصة ، وتسرى فى شأنهم الأحكام المتقدمة
الخاصة بمد الوقف عن العمل وما يقرب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف
الأجر » .

أما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة
المعينين ، يكون وقفهم عن العمل كما سبق أن بينا بقرار من رئيس الجمعية
المعمومة لشركة ، وتسرى فى شأنهم الأحكام المتعلقة بمددة الوقف وتصرف
المرتـب .

الصفة الثالثة :

(أولا) : (٢) : صيغة طلب مقدم من جهة الإدارة الى المحكمة التأديبية المختصة بالنظر في أمر طلب مد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة أشهر :

الجهة الادارية

.....

.....

السيد الاستاذ /
تلتمس اتخاذ الإجراءات القانونية لعرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الميعاد القانوني في أمر مد الإيقاف بعد نهاية الثلاثة أشهر التي تنتهى في ... / ... / ١٩ ..

وتنصلوا بقبول

مرفقت :

توقيع

.....

(١) يتم عرض قرار مد الإيقاف على المحكمة التأديبية المختصة بذات الإجراءات التي أشرنا إليها في مجال النظر في أمر صرف نصف المرتب الموقوف .
ويلاحظ أنه اذا ما قضت المحكمة التأديبية بمد الإيقاف فإنها لا تتقيد بمدة الثلاثة أشهر وانما لها ان تقدر المدة اللازمة حسبما تقتضيه مصلحة التحقيق او المحاكمة التأديبية وظروف الحال .
(المحكمة الادارية العليا في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٩ في الدعوى رقم ٩٧ س د ق) .

ومن اهم ما يجدر بنا التنبيه اليه ان بطلان القرار الصادر بالوقف ابتداء لا يسلب المحكمة التأديبية اختصاصها بالبت في أمر مده ، مثلما لم يسلبها اختصاصها بالبت في نصف مرتب الموقوف ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا .

» ان اختصاص المحكمة التأديبية بمد مدة وقف الموظف وتقرير صرف الباقي من مرتبه عن مدة الوقف مرده الى حكم القانون الذي لم يقيد اختصاصها في =

== هذا الشأن بصحة أو بطلان القرار الصادر من الجهة الإدارية بالوقف ابتداء ، إذ أن هذا الوقف هو بذاته المعروض على المحكمة لتصدر حكمها فيه ، فيحدد على مقتضاه مركز الموظف الموقوف عن العمل ، والقول بغير ذلك مؤداه أن يظل مركز هذا الموظف معلقا وهو ما لا يتصور بداهة أن المشرع قد أراده بحال من الأحوال ، ومن ثم كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تنقضى في الطلب المعروض عليها موضوعيا بحسب ظروف الحال المعروضة وملابستها لتقرير قبول الطلب أو رفضه ، لا أن تتسلب من ولايتها وتحكم بعدم اختصاصها بنظره ... » .

وبلاحظ أن هيئة مفوضي الدولة حاولت اقناع المحكمة الإدارية العليا بأن قرارات المحاكم التأديبية في شأن الفصل في صرف مرتب أو نصف مرتب الموقوف ، وفي شأن وقف أو مد وقف العاملين احتياطيا عن العمل تعد قرارات ولائية وليست أحكاما قضائية ، غير أن هذا الرأي لم يلق قبولا من المحكمة الإدارية العليا التي قبلت الطعن أمامها في هذه القرارات في اليمعاد المقرر قانونا للطعن في الأحكام ومن أحكام الإدارية العليا في هذا الشأن حكمها الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٧٤ .

الصفة الرابعة :

(أولاً) : (١) : صيغة طلب مقدم من جهة الإدارة الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في أمر صرف نصف مرتب الموقوف .

الجهة الإدارية

.....

.....

السيد الاستاذ /
تلتبس اتخاذ الاجراءات القسائية لعرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة في الميعاد القانوني في أمر صرف نصف المرتب الموقوف صرفه . (١)

وتفضلوا بقبول

مرفقت :

توقيع

.....

(١) يلاحظ أن بعض الجهات الإدارية ترفق بالطلب مذكرة شارحة للموضوع بينما تكتفي جهات أخرى بشرح الموضوع في ذات الطلب غير أنه يجب في كل الاحوال ارفاق صورة رسمية من قرار الايقاف

وبورود هذا الطلب ومرفقاته يؤثر مدير ادارة الدعوى التأديبية على هذا الطلب بالنائير التالي :

* يتيد طلب يت في أمر نصف مرتب الموقوف .

* يودع سكرتارية المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظره .

التوقيع

.....

ومور ذلك تقوم ادارة الدعوى التأديبية بإيداع الطلب ومرفقاته في حافظة مستندات بسكرتارية المحكمة المختصة ، ويتم الإيداع بحضور ايداع وفق نموذج معين ويتولى السكرتير المختص عرض الامر على رئيس المحكمة لتحديد اقرب جلسة لنظر الطلب حيث يتم الفصل فيه بعد سماع أي ممثل النيابة الادارية ، وأقوال الممثل الموقوف . =

• • • • •
• • • • •
• • • • •
• • • • •

= ويلاحظ أن بعض رؤساء المحاكم يفصلون في الطلب في غير جلسة رسمية على أساس أن اختصاصهم في هذا الشأن ولائي وليس قضائي - وفي بعض الأحيان لا يدعى العليل الموقوف لحضور الجلسة ، ويكون ذلك في الحالات التي لا تسمح فيها مهلة العرض بذلك .

ويلاحظ أن رؤساء المحاكم التأديبية ما زالوا يفصلون في هذه الطلبات وحدهم على أساس النص الوارد بالمادة (١٦) من قانون مجلس الدولة التي تقول « يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشركين في المدة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » وذلك يتناقض مع نصوص قوانين العامين بالدولة ، والقطاع العلم حيث أوجبت عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة ، ونحن نرى الأخذ بقوانين العامين لانها تعتبر معدلة للمادة (١٦) لانها الاحث .

واننا نرى أن حضور العليل جلسة الفصل في الطلب من الإجراءات التي اعتبرت المحكمة الادارية العليا جوهرية ، ويترتب على اغفال حضوره بطلان القرار الصادر بالحرمان من المرتب ، وذلك على سند من أن الحرمان من المرتب عن مدة الوقف وان لم يعتبر جزاء تأديبيا الا انه ينطوي على معنى الجزاء .

ولذلك نرى أنه يتعين أن تتخذ إجراءات البت فيه في مواجهة العليل الحال الى المحاكمة التأديبية ، وان عدم اخطاره لحضور الجلسة للدفاع عن نفسه يعتبر اغفالا للضوابط الجوهرية في التأديب مما يربط بطلان القرار .

(المحكمة الادارية العليا في اول مايو سنة ١٩٦٥ - الدعوى رقم ١٧٤٩ من ٧٢) .

وتتبع المحاكم التأديبية بسلطة تقديرية في الفصل في طلبات صرف نصف المرتب الموقوف حيث توازن بين مبررات الاعتق والحالة المالية للموظف طبقا لما سبق لنا الاشارة اليه بصدد هذا الموضوع .

الفصل الثاني

الاجراءات وصيغ مختارة من الطعون في قرارات الجزاءات امام المحاكم التأديبية
مع عرض احكام مختارة

ويقع في مبطن وهما :

المبحث الاول

صيغ الطعون امام المحاكم التأديبية

نعرض ما يلي :

(١) صيغة طعن في قرار مجلس تأديب الجامعة يقضى بفصل طالب للنفس
في الامتحان (بالمخالفة لنظام تأديب الطلاب) .

(٢) صيغة طعن في قرار إيقاف أحد العالين عن العمل (دون أن
تتضمن مصلحة التحقيق ذلك) .

(٣) صيغة طعن في قرار تأديب عضو لجنة نقابية (بمشروب
بمخالفة القانون) .

(٤) صيغة طعن في قرار تأديبي لمعامل محل الى المحاكم الجنائية (دون
التريص بنتيجة التحقيق الجنائي) .

(٥) صيغة طعن في قرار تأديبي (دون مراعاة حيدة المحقق) .

(٦) صيغة طعن في قرار جزاء تأديبي مقرر .

(٧) صيغة طعن في قرار تأديبي يتضمن تكرار الجرائم عن الإتهام الواحد .

ونعرض ذلك فيما يلي :

الصيغة الأولى :

صيغة طعن في قرار مجلس تأديب الجامعة والذي يقضى بفصل طالب
للفش في الامتحان (بالمخالفة لنظام تأديب الطلاب) :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة
مقدمه لسيادتكم الطالب بكلية الحقوق والمصرى
الجنسية والتقيم برقم بشارع بمدينة وموطنه
المختار مكتب الاستاذ / المحلى بـ

مقدم

السيد الاستاذ رئيس جامعة مدعى عليه بصفته
ويعن بمقر عمله بالجامعة والكائن بـ

الواقعات

تتخص الواقعت موضوع القضية فيما يلى :

(١) كان الطالب المذكور يؤدي الامتحان في مادة قانون العمل في
/ / ١٩ / واقعاء ذلك ادعى عليه احد المراقبين بالفش أثناء تأدية
الامتحان ، فاحيل الى عضوة بالشئون القانونية وحررت محضرا بالواقعة
نفى فيه الطالب الواقعة ، واثبت عنوانه املها بمسمة رسمية
بالعنوان التالى :

« شارع : » « مدينة قنا »

وهرم الطالب بعد ذلك من اداء الامتحان في بقية المواد وهى ستة
مواد من مواد الامتحان ، ولم يكن للطالب مواد متخلفة .

(٢) صدر قرار اداوى من مجلس تأديب كلية الحقوق ببنى سويف التابعة
لجامعة القاهرة في / / ١٩ بفصل الطالب من الجامعة .

(٣) عندما علم الطالب علما يقينا في اول فبراير سنة ١٩٨٧ بقرار مجلس
التأديب الذى قضى بفصله من الجامعة ، تقدم بتظلم الى رئيس جامعة
القاهرة من قرار فصله من الجامعة في / / ١٩٨٧ ، (وذلك لان فرع
كلية الحقوق ببنى سويف تابع لجامعة القاهرة) وسبب عدم علمه اليقينى بقرار
الفصل باته يرجع الى خطأ الادارة في اعلانه على غير العنوان الذى اثبت في
المحضر سلف الذكر ، حيث اعلن خطأ على العنوان التالى :

« رقم شلوع بمدينة (بيا) منزل السيد / »
وهو العنوان الذي كان يقيم فيه اثناء الدراسة فقط ليتكهن من مواصلة
الدراسة لقربه من كلية الحقوق بينى سويف وذلك لعدم تمكنه من الحصول
على مسكن بمحافظة بنى سويف بإيجار محقول .

(٤) قيد التظلم المقدم من الطالب بسجل رئيس الجامعة برقم
٢ فى / / ١٩ وحول لنائب رئيس الجامعة برقم
فى / / ١٩ ، ثم سلم التظلم الى الاستاذة /
مندوب كلية الحقوق فى / / ١٩ م .

(٥) حاول الطالب معرفة ما تم فى تظلمه بترده على الجامعة عدة
مرات وفى كل مرة كان يقال له أن الموضوع قيد البحث . ولم يخطر بنتيجة
البحث المزعوم .

اسباب الطعن

السبب الاول

بطلان محضر التحقيق والاضلال بضمانات الدفاع
نبين ذلك على النحو التالى :

(١) أن محضر التحقيق الذى أجرى مع الطالب تم بمعرفة عضوة
الشئون القانونية ولم يتم بمعرفة عضو هيئة تدريس ينتدب لهذا الغرض
كالمفهوم من نص المادة ١٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
والتي تنص على ما يلى :

« لا توقع عقوبة من العقوبات الواردة فى البند الخامس وما بعده من
المادة (١٢٦) إلا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسماع اقواله فيها هو منسوب
اليه فاذا لم يحضر فى الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه فى سماع اقواله
ويتولى التحقيق من ينتدبه عميد الكلية .

**ولا يجوز لعضو هيئة التدريس المنتدب للتحقيق مع الطالب أن يكون عضوا
فى مجلس التأديب :**

(٢) لم يحال الطالب الى لجنة تحقيق قبل احلته الى مجلس التأديب « ولم
تتاح له حضوره لسبب بطلان اعلانه لحضور المحكمة وابداء دفاعه » .

(٣) أنه وان كانت اللائحة خلت من النص على وجوب اجراء تحقيق

ابتدائي قبل الاحالة الى مجلس التاديب الا ان ذلك امرًا واجبًا ، وفي ذلك تقول المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٦ ما يلي :

« انه ولئن كانت لاتحse النظام الدراسي والتاديب لطلاب الجامعة قد خلت من النص على وجوب اجراء تحقيق ابتدائي مع المتهم بالغش قبل احالته الى مجلس التاديب الا ان عميد الكلية وقد اشر الى احالة الطالب الى لجنة التحقيق يكون قد علق الاحالة الى لجنة التحقيق على النتيجة التي يسفر عنها التحقيق الذي امر به ورتب للطالب بذلك حقا في ذلك الشأن بتمكينه من ابداء دفاعه في هذه المرحلة التاديبية ، الامر الذي يتيح له اظهار براءته بما يجنبه المحاكمة التاديبية » .

(٤) المحضر الذي اجرته عضوة الشئون القانونية باطل لاخلاله بضمانات الدفاع لانها لم تساله الا عن اسمه وعنوانه وسلمت تسليمها مطلقا بمحضر ضبط الواقعة الذي يطعن عليه الطالب بالتفتيق ، فضلا عن ان الحققة التفتت عن اثبات دفاعه او الاستماع الى شهود النفي ، بالاضافة الى ان عضوة الشئون القانونية غير مختصة بالتحقيق مع الطالب طبقا للبستناد من المادة (١٢٨) سلقة البيان .

السبب الثاني

بطلان قرار مجلس التاديب لعدم اعلان الطالب اعلانا قانونيا على عنوانه الصحيح مما يترتب عليه عيب شكلي في اجراءات المحاكمة

ان الهدف من الاعلان الصحيح هو توفير الضمانات الاساسية للمحال الى المحاكمة التاديبية ليدافع عن نفسه ، وذلك باحالته علما بالمخالفات المنسوبة اليه ، وبترخيص الجلسة المحددة للمحاكمة لتمكينه من المشور امام المحكمة مستعدا بكل ما يملك من اساتيد ومستندات ليدفع الاتهام عن نفسه ، وان مخالفة ذلك الامر يخل بمصلحة جوهرية للطاعن ويجعل القرار التاديبى مشوباً بعيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

(يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بجلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥ ، منشور بمجموعة السنة ٢١ ، والسنة ١٣ ، بعدد رقم ٥ ، وكذلك الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٨/١٢/١٩٨٢ غير منشور ، وكذلك حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق بجلسة ١٧/١١/١٩٨٤ — غير منشور) .

المسبب الثالث

القرار الطمئن مخالف للقانون ومشوياً بالفلو في تقدير الجزاء

القرار الطمئن مخالف للقانون ونكتفى بما سبق بيسلته في هذا الشأن ، كما أنه مشوب بالفلو في تقدير الجزاء وبممن في القسوة ، وذلك على سند من أن المجلس طبق أقصى العقوبات الواردة بالمادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لتنظيم الجامعات دون مراعاة التدرج في العقوبة لا سيما وأن الشك يكتنف الواقعة من كل الجوانب .

وبهذه المناسبة فإن التدرج بالمادة (١٢٦) هو على النحو التالي :

« العقوبات التأديبية هي »

- ١ — التنبيه شفاهة أو كتابة .
- ٢ — الإنذار .
- ٣ — الحرمان من بعض الخدمات الطلابية .
- ٤ — الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تجاوز شهراً .
- ٥ — الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز شهراً .
- ٦ — الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر .
- ٧ — وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تجاوز شهرين أو لمدة فصل دراسي .
- ٨ — إلغاء الامتحان الطالب في مقرر أو أكثر .
- ٩ — الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز فصلاً دراسياً .
- ١٠ — الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر .
- ١١ — حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسي أو أكثر .
- ١٢ — الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي .
- ١٣ — الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل الى الجامعات الاخرى ويرتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم الى الامتحانات في جامعة جمهورية مصر العربية .

ويجوز الأمر بإعلان القرار الصادر بالعقوبة التأديبية داخل الكلية ويجب إبلاغ القرار الى ولي أمر الطالب .
وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوي في ملف الطالب .

ولمجلس الجامعة أن يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار » .

السبب الرابع

القرار الطعن مشوب بالانعدام لتهدم أركانه

وذلك على سند مما يلي :

- (أ) لم يحمل القرار على سبب صحيح لانكار الطاعن التهمة المسندة اليه .
 - (ب) القرار لم يصادف محلا مشروعا .
 - (ج) القرار يفتقر الى ركن الإرادة الصحيحة .
- وغير ذلك من الاسباب التي سيبيها الطاعن خلال جلسات المرافعة .

لذلك

نتلمس بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : ايقاف تنفيذ القرار المطعون عليه والرقيم في / / ١٩ والصادر من مجلس تأديب طلاب كلية الحقوق جامعة وكل ما يترتب على ذلك من آثار ، نظرا لتوافر حالة الاستعجال من حيث المشروعية ، والجدية ، وتمذر أمر لا يمكن تداركه .

(ثالثا) : الفاء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
وحفظ كافة الحقوق الاخرى للدعى مع الزام جهة الادارة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحللة ، (١)

وكيل الطاعن

.....

(١) ملاحظة : بوشرت هذه الدعوى بمعرفة المؤلف ومتداولة ولم يصدر الحكم في شأنها حتى الآن .

الصيغة الثانية :

صيغة طعن في قرار إيقاف أحد العاملين عن العمل دون أن تقتضى مصلحة التحقيق ذلك :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية لـ
مقدمه لسيداتكم المصرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنتم وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكلن بـ

ضد

السيد / وزير بصفته
وبعلن بادارة هيئة قضيا الدولة ببنى المجمع بميدان التحرير .

الواقعات

بتاريخ / / ١٩ قدم المدير العام لـ مذكرة الى
السيد / رئيس جهك تضمنت وقائع لم تكن مستظمة من تحقيقات
جارية ولم توصى المذكرة بلجراء تحقيقات ، ولم يكن هناك ما يدعو الى
ذلك ، حيث سبق أن أجرى تحقيق ادارى مع المدعى وأنهى الى الحفظ وبراءة
المدعى مما نسب اليه براءة شاملة ، ومع ذلك فعندما عرضت المذكرة على
الوزير قرر إيقاف المدعى عن عمله احتياطيا مبرا ذلك بطلب اعادة استطلاع
رأى الشئون القانونية دون سبب يمرر ذلك مستقدا استقدا خاطئا لنص
المادة (٨٣) من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومخالفا لاحكام
المحكمة الادارية العليا التى قضت بضرورة توافر شرطين لإيقاف العامل وهما :

- (١) وجود تحقيق قائم بالفعل .
- ٢ - أن تقتضى مصلحة التحقيق ذلك .
- (حكم محكمة الادارية العليا فى ١٣/١١/١٩٦٦ فى الطعن ٢٤٧ لسنة ٢٩)
وقد تظلم المدعى من هذا القرار الباطل ولم تستجيب جهة الادارة لتظلمه .

الذلل

يطلب المدعى الحكم بطلان المشروعة وهى :

- (١) قبول الطعن شكلا .
- (٢) إيقاف القرار المطعون فيه .
- (٣) إلغاء القرار المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
- والزام المدعى عليه بالمضروفت ومقابل اتمتة المحللة .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة الثالثة :

صيغة طعن متعلق بقرار تأييدي ضد عضو من أعضاء مجلس
التشكيلات النقابية (أو عضو من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين) .

السيد الاستاذ المستشار /

يتقدم بهذا الطلب السيد / عضو مجلس التشكيلات
النقابية (أو عضو مجلس الإدارة المنتخبين حسب موضوع الدعوى)
والموظف بوظيفة والمصرى الجنسية والمسلم الديانة
ومحلته المختار بـ

ضد

رئيس مجلس إدارة شركة
(باعتبار الشخص الطبيعي الذي يمثل الشركة)

الواقعات

تمثل الواقعات فيما يلي :

- (١) أصدر رئيس مجلس الإدارة قراره الطعن رقم في
. ويقضى بإيقاف الطاعن عن العمل بالمخالفة لنص الفقرة الخامسة
من المادة (٨٦) من قانون نظام المبلعين بالقطاع العام والتي تنص بما يلي :
« وبالنسبة لأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء
مجلس الإدارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية
المختصة وتسرى في شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة بمدة الوقف عن
العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر » .
- (٢) بنى رئيس مجلس الإدارة قراره البطل بإيقاف الطاعن بالمخالفة
لحكم القانون بناء على تقرير مقدم من مدير مكتبه يتضمن وتلحق لم تكن مستخلصة
استخلاصا صحيحا من واقع نتائجها نجاه القرار مخالفا للواقع والقانون
ويوصم الطاعن بارتكاب مخالفات إدارية ومالية غير محمولة على
أسباب صحيحة .

- (٣) لم يتخذ رئيس مجلس الإدارة قرار الوقف بناء على وجود مخالفات
إدارية ومالية منسوبة للطاعن ، كما أساء تطبيق القانون بإبلاغ الجهاز
المركزي للمحاسبة لممارسة سلطته التعميقية بالمخالفة لحكم المادة الأولى
من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

الأسباب

تمثل أسباب الطعن فيما يلي :

السبب الأول

مخالفة القانون

خالف رئيس مجلس الإدارة حكم الفقرة الخامسة من المادة (٨٦) حسبما سبق بيانه .

السبب الثاني

مخالفة احكام الاختصاص والخطأ في تطبيق القانون .

أخطأ رئيس مجلس الإدارة في ابلاغ رئيس الجهاز المركزي للحسابات لاعمال سلطته التعقيبية في احالة الطامن الى المحكمة التأديبية مخالفاً بذلك نص المادة الاولى في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والتي جاءت ظلوا من تطبيق المادة ١٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على الفئات المتصوص عليها بترك المادة .

الحكم

يرجى من عدالة الهيئة المؤقتة الحكم بطلبنا.وهي :

(أولا) قبول الطعن شكلا .

وفي الموضوع :

١ - ايتفق قرار الايقاف الصادر من رئيس مجلس الإدارة برقم بتاريخ وقرار احالة الطامن الى المحكمة التأديبية بمعرفة الجهاز المركزي للحسابات والصادر برقم في وكل ما يترتب على ذلك من اثار . (*)

(٢) الغاء القرارات المشار اليهما وكل ما يترتب على ذلك من اثار .

(٣) الحكم للطامن بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيها لخطأ الإدارة ولاسائة استعمال السلطة وللضرر الذي لحق بالطامن مع توافر رابطة السببية .

وكيل الطامن

.....

المحلى

(*) مما تجدر الإشارة اليه ان العابل الموقوف بملك الطعن في قرار الايقاف ان لم يتم على سبب يبرره (المحكمة الادارية العليا في ه مايو سنة ١٩٧٣ في الدفوى رقم ٨١١) فضلا عن انه يترك الطعن في قرار المحكمة التأديبية اذا ما وافقت على هذا. الايقاف المعيب . =

.

= وفي هذا تقول المحكمة الادارية العليا :

« ... ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق يجرى مع الموظف قبل احالته الى المحكمة التأديبية ».

وفي الصيغة المقتلة نجد ان رئيس مجلس الادارة اصدر قرار الاعتقال متجاوزا اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن لان الطاعن عضو بالتشكيلات النقابية ، كما ابلغ الجهاز المركزي للحسابات لاحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية استنادا خلطنا الى نص المادة ١٣ من القانون ١١٧

وكان يجب على رئيس مجلس الادارة ان يلتزم بالوسيلة التي نص عليها القانون والفرض الذي شرعت من اجله والا كان قراره مشوبا بمخالفة قواعد الاختصاص فضلا عن مخالفة الاجراءات ، والخطأ في تطبيق القانون .

ونضيف الى ما تقدم انه على الفرض الجدلي بان الطاعن ليس عضوا في التشكيلات النقابية فانه لا يمكن لجهة الادارة ان توقفه الا بشروط معينة وهي حسبها سبقت الاشارة اليها ان يكون هناك تحقيق قائم مع العمل يمتد ليشمل مرحلة المحكمة التأديبية وان تقتضي مصلحة التحقيق ذلك ، والمتقضى هنا هو ابعاد العمل حتى لا يمتد تأثيره على الاوراق والمستندات اللازمة للتحقيق ، فالوقوف عن العمل وسيلة الى غاية ولا يمكن فصل احدهما عن الاخرى .

(المحكمة الادارية العليا في ١٩٦٥/٦/٢٠ في الدعوى ١١٧٠ - س٦٦)

ولهذا نرى ضرورة التزام السلطات الادارية بحدود القانون سواء اكان العامل المطلوب اعتقاله عميلا علانيا او عضوا بتشكيلات اللجان النقابية .

الصيغة الرابعة :

صيفة طعن في قرار تاديبى دون انتريص بنتيجة التحقيق الجنائى الذى
قضى ببراءة الطاعن - وطلب التعويض المؤقت للطاعن عن القرار التاديبى
المشوب باساءة استعمال السلطة .

السيد الاستاذ / رئيس المحكمة التاديبية له

مقدمه لسيلدتك المصرى الجنسية والمقيم بـ
ومهنته وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن بـ

ضد

السيد / وزير

الواقعات

وقعت ادارة التابعة لوزارة على الطاعن جزاء تاديبيا
يقضى بـ مدمية انه تسبب في سرقة ملف يتعلق بأحد المناقصات
العامة بالرغم من احالة الموضوع الى النيابة العامة للتحقيق فيه

ويطلب الطاعن الفاء قرار الجزاء لبطلانه استنادا الى الاسباب التالية :

(أولا) : لاتحاد الوصفين الجنئى والتاديبى في الجريمة المسندة الى
المائل ، وكان الامر يقتضى التريص بحكم القضاء الجنائى .

(ثانيا) : للارتباط الوثيق بين الفصل في الدمويين .

(ثالثا) : كان على جهة الادارة أن تتريص بنتيجة التحقيق الجنائى
الذى يمكن في وجوده استكمالاً للعناصر اللازمة للفصل في الموضوع من
الناحية التاديبية وحتى يستقر وجدانها عند الفصل في الدعوى التاديبية
على أساس سليم ، لا سيما وأن المحكمة الجنائية أصدرت حكمها ببراءة
الطاعن لعدم صحة الاتهام المسند اليه ، وليس على أساس الشك في ثبوت
الاتهام .

بناء على ما تقدم

يتضح لعدالة المحكمة بطلان قرار الجزاء المطعون فيه استنادا الى
الاستناد والاسباب مسلفة البيان .

وحيث أن الطاعن تظلم لجهة الادارة بطلب الفاء الجزاء دون أن تتصنه .

ونظراً لـ
و
و
و
وحيث أنه

لذلك

يلتمس الطاعن :

(أولا) : قبول الطعن شكلاً .

(ثانياً) : إلغاء قرار الجراء المظنون عليه والرقم لسنة ١٩
والصادر في / / ١٩ .

(ثالثاً) : الحكم على جهة الإدارة بتمويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه على
سند من اساءة استعمال السلطة ونوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

مع الزام الجهة المظنون عليها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن

.....

المحلى

الصفة الخامسة :

صفة طعن في قرار تأديبي دون مراعاة جيدة المحقق .

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية لـ
مقربه لسيادتكم المصرى الجنسية المقيم بـ
ومهنته وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى
والكائن بـ

ضد

السيد / وزير

الواقعات

تنبث الواقعة موضوع الطعن فيما يلى :

(١) اتهم المدير العلم لادارة بالوزارة أحد العاملين تحت رئاسته بتأخير انجاز الاعمال المسندة اليه ، وبعد أن وجه له هذا الاتهام ، قام المدير بالتحقيق معه ، ثم اصدر قرارا بمجازاته بـ خصبا من راتبه ، ثم احاله للشئون القانونية للتحقيق معه .
ويطلب الطامن الغاء قرار الجزاء لبطالانه استنادا الى الاسباب التالية :

الاسباب

(اولا) عدم مراعاة الحيدة في التحقيق لوجود خلافت بين المدير والطامن وعدم اختصاص المدير بالتحقيق مع الطامن .

(ثانيا) بطلان التحقيق لان المدير جعل من نفسه خصما وحكما وكان عليه ازالة الطامن للشئون القانونية والتريص بنتيجة التحقيق قبل توقيع الجزاء ، ولان الشئون القانونية قررت بنتيجة التحقيق الذى أجرته مع الطامن برأته بما نسب اليه .

(ثالثا) خلف المدير الضمانات الاساسية التى تقوم عليها اجراءات ونظم التأديب والتى تتبع لضمان السلامة والحيدة والاستتصاء للحقيقة لصالح هذه الحقيقة حسبما تقرره المحكمة الادارية العليا فى احكامها المستقرة ، واستنادا الى حكمها فى السنة السادسة حيث تقول :

(م — ٨ صيغ الدعوى)

« انه يجب أن يكون القرار انتدابي مستندا الى تحقيقات روعيت فيها
اجراءات أساسية اتبعت فيها وهماية حق الدفاع عن المتهم
تحقيقا للمدالة » .

بناء على ما تقدم

يتضح لعدالة المحكمة بطلان قرار الجزاء المطعون فيه استنادا الى اسباب
البطلان سالفة البيان ، وذلك فضلا على أن قرار الجزاء المطعون فيه لم
يحل في صلبه أسبابه المؤدية اليه ، وبذلك خالف مصدر القرار احكام
المحكمة الإدارية العليا التي تشترط ضرورة تسبیب القرار التاديبی حتى
تتمكن المحاكم في نطاق سلطتها الرقابية على مشروعية القرار وتبين ما يمكن
أن يشوبه من أسباب قد تؤدي الى بطلانه ، لا سيما حالة الغلو في
تفسير الجزاء .

(قضاء مطرد للمحكمة الإدارية العليا) .

وحيث أن الطامن تظلم الى جهة الادارة لالفاء هذا القرار دون جدوى .

لذلك

يلتمس الطامن :

(أولا) : قبول الطمن شكلا .

(ثانيا) الفاء قرار الجزاء المطعون عليه والرقيم لسنة ١٩
والصادر في / / ١٩ وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام الجهة المطعون عليها بالمصاريف ومقابل اتعاب المحلابة مع حفظ
لكل حقوق الطامن الاخرى .

وكيل الطامن

.....

الصيغة السادسة :

صيغة طعن في جزاء تأديبي مقنع :

السيد الاستاذ المستشار رئيس محكمة
مقبه لسيادتكم :..... العايل بهيئة البريد ويشغل وظيفة
مضو الشئون القانونية بالادارة المركزية للشئون القانونية ، والمقيم برقم
..... بمدينة والمصرى الجنسية والمسلم الديانة ،
وموطنه المختار مكتب الاستاذ المحلى ، والكائن بمكتبه برقم
بالقاهرة .

ضد

السيد / رئيس هيئة البريد .

الواقعات

تتمثل الواقعة كما يلي :

(١) يشغل المدمى وظيفة بلحث اول بمجموعة الوظائف القانونية بالهيئة ،
وتم تسكينه على هذه الوظيفة بموجب القرار الوزارى رقم
في / / ١٩ .

(٢) أصدر المظعون ضده قرارا اداريا بنقل المدمى الى مجموعة وظائف
التنمية الادارية بح نقله من القاهرة الى اسيوط .

(٣) الملاحظات وظروف الحال المحيطة بالموضوع تدل على أن النقل
مشوب بإساءة استعمال السلطة وغير محمول على سبب صحيح أو هدف
مشروع ، فلقرار الطعين استهدف نقل المدمى نقلا مكتنيا ونوعيا بقصد
ابعاده عن حركة الترقية التي تمت بهرافية الشئون القانونية ، بهدف
انساح المجال لترقية من هو أحدث من المدمى في الاقدمية ودرجة
الكفاية .

الاستنباط

(١) ينمى المدمى على القرار الطعين انه مشوب بمخالفة القاتسون
واستنادا استعمال السلطة فهو غير محمول على سبب صحيح أو هدف
مشروع .

(٢) القرار الطعن مشوب بمخالفة القانون لان قرار النقل صدر ممن لا يملك الحق في اصداره نظرا لان تسكين المدعى صدر بقرار وزارى ، فلا يحق سحب أو الغائه الا بمعرفة نفس السلطة التى اصدرته او السلطة الاعلى طبقا للبادىء القانونىة الصحيحة .

(٣) القرار الطعن يعتبر قرارا معدوما لتهدم اركانه حيث لم يحل على سبب صحيح ، او هدف مشروع او ارادة صحيحة كما لم يصادف محلا مشروعاً .

(٤) يبين من الواقعة بطلان القرار الطعن لان مصدر القرار تسد ابتدع نوعا من الجزاء التأديبى الذى لم ينص عليه القانون فهو يستر فى الحقيقة جزاءا تأديبيا مقنما جديرا بالالفاء .

الطلب

يلتمس الطاعن بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلى :

(اولا) قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) ايقال القرار الطعن رقم ٠٠٠٠٠ بتاريخ / / ١٩ وكل ما يترتب على ذلك من آثار (على سند من توافر الجدية والمشروعية وتمعذر امر لا يمكن تداركه) .

(ثالثا) الفاء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .
(رابعا) الحكم للمدعى بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيهها مصرى عما اصابه من ضرر مالى وأدى نتيجة لسبب خطأ الادارة مع توافر رابطة السببية (١) .

وكيل الطاعن

.....

(١) جدير الاشارة بما يلى :

قررت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٩ فى الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ قضائية والذى يقول :
« ان المحاكم التأديبية تختص بالحكم فى طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التى تفتقر بالغاها الا اذا منع ذلك نصا صريح فى القانون » =

٢ = أن المحكم التأديبية تختص بنظر القرارات التأديبية المقنعة ، والقرار التأديبي المقنع هو ذلك القرار الذي تتخذه السلطة الادارية بتفخية في شكل لا يظهر فيه القرار على أنه قرار تأديبي وذلك في الاحوال التي يبتين فيها من الملائمات أن نية مصدر القرار تنجس الى التأديب والعقاب دون اتباع الاجراءات التأديبية الصحيحة ، كي يحرم العاقل من الضمانات التي يكفلها له القانون في المحاكمات التأديبية الصريحة ، وليس بلزوم أن يعتبر القرار الاداري بمثابة الجزاء التأديبي المقنع أن يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعنية والا أصبح قرارا تأديبيا صريحا .

وفي ذلك تقول المحكمة الإدارية العليا :

« لا يلزم لى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزء التاديبى المقنع ان يكون منضمنا عقوبة من العقوبات التاديبية المعينة ، والا أصبح جزاء تاديبيا صريحا ، وانما يكفى ان تستعين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها ان نية الإدارة اتجهت الى عقاب الماثل ، اما اذا صدر القرار بسبب تصرف معين ينطوى على اخلال الماثل بواجبات وظيفته ، كان القرار قرارا تاديبيا » .

(المحكمة الادارية العليا في ١٩٧٦/٥/٢٩ - الطعن ٥٠٩ س١٧٢)
وكذلك في نفس الموضوع حكما بطلان ١٩٧٩/٢/٢٤ في الطعن رقم ٢٤٠
س١٢١) .

الصيغة السابعة :

صيغة طعن في قرار تاديبى يتضمن تكرار الجزاء عن الاتهام الواحد :

انسيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة

مقدمه لسيادتكم العابل بـ والمصرى الجنسية
والمسلم الديانة والمقيم بـ رقم بمدينة وموطنسه
المختار مكتب الاستاذ / المحلى والكائن بـ

ضد

السيد / وزير مدعى عليه بصفته

الواقعات

تتبل الواقعات فيها يلى :

- (١) اتهم المدعى بالتراخى فى اداء عمله ، فقامت الادارة بمجازاته
بمقوية بموجب القرار رقم فى / / ١٩٠٠ .
- (٢) عاد نفس الرئيس الى احالة المدعى الى النيابة الادارية للتحقيق
معه عن نفس الواقعة التى جوزى عنها ودون تكرارها .
- (٣) اثبتت النيابة الادارية بنتيجة التحقيق الذى أجرته مع المدعى
تقصيره ، وطلبت من الجهة الرئاسية توقيع الجزاء المنسب عليه .
- (٤) عاد نفس الرئيس المختص بتكرار توقيع الجزاء على المدعى باصدار
القرار المطعون عليه رقم فى / / ١٩٠٠ عن نفس الاخطاء
السابق مجازاته عيها بتذرعاً بتنفيذ توصية النيابة الادارية .

الاسباب

تتبل اسباب الطعن فيها يلى :

- (١) ينمى المدعى على قرار الجزاء الاخير انه صدر مخالفا
للقانون (اى القانون بمعناه الواسع وبمخالفة القواعد والاحكام المستقرة فى
النظم التاديبية) .
- (١) تقول المحكمة فى حكما الصادر فى ديسمبر ١٩٦٢ فى الطعن
رقم ١٣٢ للجنة السابعة القضائية ما يلى :

« لا يجوز محاكمة الموظف تاديبيا عن تهمة جوزى من اجلها اداريا ، فالجزاء التاديبى الذى وقع عليه أولا ، ايا كانت طبيعته يجب ما عداها مادام انه قد وقع طبقا للاوضاع القانونية الصحيحة » .

(ب) وفى حكم آخر صدر فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ٦٨٦ لسنة الثالثة القضائية نقول المحكمة :

« اذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه ، فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء عليه عن السلوك ذاته ، مادام هو ذات الجريمة التاديبية » .

الملك

نلتبس بعد تحضير الدعوى الحكم بما يلى :

(أولا) قبول الدعوى شكلا .

١ ثانيا) ايتفق القرار المطعون عليه رقم بتاريخ / / ١٩ وكل ما يترتب على ذلك من آثار على مستند من توافر الجدية والمشرعية ، وتعدر امر لا يمكن تداركه .

(ثالثا) الفناء القرار المطعون عليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(رابعا) الحكم للدعى بتمويض مؤقت قدره ١٠١ ج.م عما أصابه من ضرر نتيجة خطأ الادارة واسساءة استعمال سلطتها ، وللغير الذى لحق بالدعى مع توافر رافضة التضييبية . (١)

وكيل الطامن

.....

(١) قررت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٧١/٤/٢٨ فى الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ق : « أن المحاكم التاديبية تختص بالحكم فى طلبات التمويض عن القرارات الادارية التى تختص بالمائها ، الا اذا منع ذلك بنص صريح فى القانون » .

المبحث الثاني

نماذج مختارة من الاحكام الصادر من المحاكم التأديبية

نعرض ما يلي :

(١) نموذج لحكم صادر بإلغاء قرار تأديبي بوقف عامل عن العمل لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وما يترتب على ذلك من آثار .

(٢) نموذج حكم صادر بفصل عاملين متهمين باقتراف مخالفات إدارية ومالية .

نموذج حكم صادر من المحكمة التأديبية في نطاق اختصاصها التأديبي الصادر بوقف الطاعن عن العمل لمدة تزيد على الثلاثة أشهر وما يترتب على ذلك من آثار

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المحكمة التأديبية —

باجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة يوم من سنة ١٤
الموافق / / ١٩

برئاسة السيد الاستاذ المستشار / المستشار المساعد بـ المجلس الدولة
رئيس المحكمة

وعضوية السيد الاستاذ /
والسيد الاستاذ / النائب بـ المجلس الدولة
وسكرتارية السيد / أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة ... ق

المقام من :

ضد : شركة

الوقائع :

بمعرفة مودعة ظم كتاب المحكمة بتاريخ / / ١٩٨
الطاعن هذا الطعن طلبا الحكم بإلغاء القرار رقم لسنة ١٩٨

فيما تضمنه من وقفه عن العمل مدة تزيد على الثلاثة اشهر اعتبارا من / / ١٩٨ واعادته لعمله باجر. كابل مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وقال الطامن شرحا لطعنه انه بتاريخ / / ١٩٨ صدر الامر الاداري رقم بإيقافه مع آخرين عن العمل وبتاريخ / / ١٩٨ صدر الامر الاداري رقم باستمرار وقفه عن العمل مع صرف نصف أجره واحالة الاوراق الى النيابة العامة للتحقيق في واقعة عجز في كميات من الأخشاب .

واضاف الطامن أن الشركة حتى الآن لم تعرض أمر وقفه عن العمل على المحكمة التأديبية المختصة الامر الذي يجعل استمرار إيقافه عن العمل امرا مخالفا للقانون لا سيما وأن ما يقتضاه من نصف راتبه لا يفي احتياجاته الضرورية وخلص الطامن الى ما تقدم من طلباته .

وجدد لنظر الطمن جلسة / / ١٩٨ حيث قدم الحاضر عن الطامن حافظة بهستنداته وقدمت الشركة المطعون ضدها حافظة بهستنداتها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم وصرحت للشركة المطعون ضدها بتقديم مذكرة بدفاعها حتى / / ١٩٨ ولم تقدم مذكرة بدفاعها في الاجل المحدد .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة قانونا .

من حيث أن حقيقة طلبات الطامن حسبما يبيها من طعنه هي الحكم بإلغاء القرار رقم لسنة ١٩٨ فيما تضمنه من إيقافه عن العمل مدة تزيد على الثلاث اشهر التي بدأت من / / ١٩٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن المادة (٨٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام تنص على أنه لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، ولا يجوز وقفه هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أن التثبت من الاوراق أن الشركة المطعون ضدها أصدرت قرارها رقم لسنة ١٩٨ الصادر بوقف الطامن عن عمله لصالح

التحقيق اعتباراً من / / ١٩٨٠ ويتاريخ / / ١٩٨٠ احلته مع آخرين الى النيابة العامة للتحقيق في واقعة اختلاس كمية من الاختساب الزان ، وقد صدر القرار المذكور دون تحديده مدة لوقف الطامن كما لم تقسم الشركة بهرض امر مد وقفه عن العمل على المحكمة التأديبية المختصة لتقدير ملامة مد الوقف من عبءه ولمدة التي تحددها . ومتى كان ما تقدم ، فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر بوقف الطامن حتى / / ١٩٨٠ . وببناء على ما تقدم فان الشركة المطعون ضدها تكون قد اغتصبت سلطة المحكمة التأديبية ويكون القرار المطعون عليه بعد / / ١٩٨٠ وحتى عودته الى العمل تاراً مخلصاً للقانون بخلافه جسيمة تنحدر به الى حد العدم ولا يتقيد الطمن عليه بالاجراءات والمواعيد المقررة للطمن بالالفاء .

ولكل هذه الاسباب فان الطعن المائل يكون قد استند الى صحيح الواقع والقانون بمعين القبول .

فلهذه الاسباب :

حكمت المحكمة : بالفاء القرار رقم لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من وقف الطامن عن العمل لمدة تزيد على الثلاثة اشهر التي بدأت من / / ١٩٨٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

.....

.....

نموذج حكم صادر بفصل عاملين متهمين بمخالفات ادارية ومالية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب
مجلس الدولة

المحكمة التأديبية بـ

بالجلسة العلنية المتعقدة بمقر المحكمة يوم الموافق / / ١٩٨
برئاسة السيد المستشار / رئيس المحكمة
وعضوية السيد الاستاذ / المستشار
والسيد الاستاذ / النائب بمجلس الدولة
وحضور السيد الاستاذ / وكيل علم النيابة الادارية ممثلا للادماء
وسكرتارية السيد / أمين السر

اصدرت الحكم الاتي

في الدعوى رقم لسنة ق
المقدمة من النيابة الادارية

ضد

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -

الوقائع :

بتاريخ / / ١٩٨ اتلعت النيابة الادارية هذه الدعوى بإيداع
اوراقها قلم كتاب المحكمة متضمنة تقريراً بتهام كل من (١)
(٢) (٣) لانهم خلال المدة من / / ١٩٨ حتى
/ / ١٩٨ بدائرة بحافظة خرجوا على
مقتضى الواجب الوظيفي ولم يؤدوا العمل المنوط بهم بدقة وسلوكاً مسلكاً بمعيباً
لا يتفق مع مقتضيات الوظيفة ولم يحافظوا على اموال وممتلكات الجهة التي
يعملون بها بأن استولوا على

ويسؤال المتهم الثالث

اجاب

ومن حيث أن الثابت من الاوراق والتحقيقات أن ما قلم به المتهمون الثلاثة
يمثل ذنبا اداريا وماليا متضمنا ضررا كبيرا بأموال الشركة .

وبذلك يكون المتهمون الثلاثة قد خرجوا على المألوف من السلوك ، وبذلك
يكونوا قد فقدوا صلاحية البقاء في الوظيفة العامة ويحق لامثالهم جزاء الفصل
من الخدمة .

« لهذه الاسباب »

حكيت المحكة بمعاينة (١) (٢) (٣) بالفصل
من الخدمة .

رئيس المحكة

السكرتير

.....

.....

الباب الثالث

اجراءات وصيغ الطعون امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من مذكرات الدفاع والاحكام

الباب الثالث

اجراءات وصيغ الطعون امام المحكمة الادارية العليا
ونماذج مختارة من مذكرات الدفاع والاحكام

ينقسم هذا الباب الى فصلين وهما :

الفصل الاول

تمهيد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا
وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الافراد ومفوضى الدولة ونموذج من مذكرة
الدفاع

الفصل الثانى

الاحكام الصادرة في الطعون المقامة من الافراد وهيئة مفوضى الدولة
وتبين ذلك على النحو التالى :

الفصل الأول

تمهيد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا
وصيغ مختارة من الطعون المقامة من الافراد ومفوضى الدولة ونموذج من مذكرة
ويتناول ما يلى :

تمهيد بالاجراءات امام المحكمة الادارية العليا :

- ١ - صيغة طعن على حكم يقضى بالاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية.
 - ٢ - صيغة طعن على حكم يقضى بمعاقبة الطامن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى .
 - ٣ - صيغة طعن على حكم يقضى ببد الايقاف لقرار ايقاف باطل .
 - ٤ - صيغة طعن على قرار صادر من مجلس تأديب الجامعة بتوقيع عقوبة العزل على احد اعضاء هيئة التدريس .
 - ٥ - صيغة طعن على حكم بسبب الاخلال بالضمانات الجوهرية للتحقيق والمصلحة .
 - ٦ - صيغة طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم يقضى بعدم جواز اقلية الدعوى التأديبية لان خدمة العمل منتهية بقوة القانون (بينما تقرر الهيئة عدم اعدائه مستقبلا) .
 - ٧ - نموذج لمذكرة دفاع مقدمة الى دائرة فحص الطعون .
- (م - ٩ صيغ الدعوى)

نهيي : الإجراءاء أمام المحكة الإءاءرية العلىا :

أن ميعاء رفع الطعن أمام المحكة الإءاءرية الطلىا سئون يوما من ءارلئخ
صءور الحكم المضعون ملىه .

ولقءم الطعن من ذوى الشآن بءقراء بوءع قلم كءاب المحكة موءع من
مءام من المقبوللن أملكها ولبب أن لشنءل ءقراء علاوة على البلىاء العسابة
المءعلقة بأسماء الخصوم وصفاءهم وموطن كل منهم على ببلان الحكم المءعون ملىه
وءارلئخه ولببلن بالأسلبب الءى بئى علىها الطعن وطلبء الطاعن ماذأ لم لحصل
الطعن على هذا الوجه جائ الحكم ببلءلئه .

ولبب على ذى الشآن عءء القراء بالطعن أن بوءع ءزانة المجلس كءالة
مءءارها عئرة ءئبلهء ، ءضى ءائرة ءحص الطعون بمصاءرءها فى ءالة الحكم
برمض الطعن ، ولا لمرى هذا الحكم على الطعون الءى ءرفع من الوزىر المءص
وهلئة مفعضى ءولة ورئلس الءهاز المركضى للمءسبلء ومءىر ءئبله الإءاءرية .
(مائة « ٤٤ ») . « من قانوء المجلس » .

ولبب على قلم كءاب المحكة ضم ملف ءموى المءعون فى الحكم الصاءر
ملىها قءل أءالءها الى هلئة مفعضى ءولة . (مائة « ٤٥ ») .

وءنظر ءائرة ءحص الطعون الطعن بعء سماع ابلصاءء مفعضى ءولة
وذوى الشآن أن رأى رئلس ءائرة وءها لءلك ، واذا راء ءائرة ءحص الطعون
أن الطعن ءءىر بالعرض على المحكة الإءاءرية العلىا أما لأن الطعن مرجء
القبول أو لأن الفصل فى الطعن لققضى قراء مباء قانوءلى لم لمسبق للمكة
قراءه ، أصدرء قراءا بلءالئه لىها . أما اذا راء — بلءماع الإراء — أنه لم
مقبول شكلا أو باطل أو لم ءءىر بالعرض على المحكة ءكء برفضه .

ولقئفى بءكر القراء أو الحكم بلءضر الءلسة . وءبلن المحكة فى المءضر
بلءببب وءهة النظر اذا كان الحكم صاءرا بالرفض ، ولا لءببب الطعن ملىه باى
طرق من طرق الطعن .

واذا قراء ءائرة ءحص الطعون أءالة الطعن الى المحكة الإءاءرية العلىا
لؤشر قلم كءاب المحكة بءلك على قراء الطعن ولفضر ذوى الشآن وهبلئة
مفعضى ءولة بهذا القراء . (مائة « ٤٦ ») .

وءسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكة الإءاءرية العلىا على
الطعن أمام ءائرة ءحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة . (مادة « ٧ ») .

ومع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة الى المحكمة الإدارية العليا يعمل أمليها بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الاول من هذا القانون (مادة « ٨ ») (١) .

(١) أننا نوجه النقد الشديد الى قانون مجلس الدولة بالنسبة لاجازته عدم كتابة الحكم الذي يصدر من هيئة فحص الطعون ، لانه حكم قطعي كسائر الاحكام ، بل هو اخطر منها لانه الامل الاخرى الذي يتعلق به الطامن ، فلا محل على وجه الاطلاق لحرمانه من معرفة الاسباب والصيغيات التي اقامت عليها الهيئة رفضها للطعن ، والحيولة دون وصوله الى المحكمة الإدارية العليا التي تعتقد انها هي القاضي الطبيعي لنظر الطعن ، وفي ذلك مخالفة لاحكام المادة « ٦٨ » ، من الدستور وتقول : « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ... » .

ونضيف الى ما تقدم ان المحكمة الإدارية العليا قررت في حكمها الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ انه : « ولأن كانت للسلطة التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا أن مناط مشروعية هذه السلطة ، ثباتها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى ، الا يشوب استمبالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملامية الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ... »

ويتضح من هذا الحكم أن المحكمة الإدارية العليا هي القائمة على مراقبة مشروعية القرار التأديبي من عدمه ، والتوصل الى بيان عدم مشروعية تركوب متن التشط في القسوة ، ذلك الامر الذي يحتاج لاثباته تبيان اسبابه مسببة ، وليس الاكتفاء بقرار غير مسبب . يصدر من دائرة فحص الطعون ، يحسم الطامن من معرفة اسباب رفض الطعن ، والانتفاكات عن دفاعه ودفعه . ونضيف حجة أخرى مفادها خطورة الحكم أو القرار الذي تصدره هيئة فحص الطعون لانه يواجه السلطة الإدارية أو المحاكم التأديبية أو الطامن بقرار قبول الطعن أو رفضه ، وهذه مسألة كبيرة الخطورة ، فلا أقل من إصدار حكم له ما يبرره من الاسباب القانونية ، مع اتاحة الفرصة للطامن الذي يفضل بحكم دائرة فحص الطعون بأن يطعن فيه امل المحكمة الإدارية العليا وهي من وجهة نظرنا القاضي الطبيعي للطامن ولا نقبل القول بأن دائرة فحص الطعون تابعة للمحكمة الإدارية العليا لان لكل منهما مجله واختصاصه .

الصفحة الاولى :

طعن امام المحكمة الادارية العليا في حكم صادر من المحكمة التاديبية العليا
بعقوبة الاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية (1) .

تقرير الطعن

(تنقل الديساجة) :

.....
.....
.....

صفحة الطعن

(تنقل الديساجة) :

.....
.....
.....

واقعت الطعن

بناء على الشكوى المقدمة من مؤرخة في نسب فيها
الشكوى الى الطامعن الاتهابت التالية :

- ١ -
.....
- ٢ -
.....
- ٣ -
.....
- ٤ -
.....

وقد قدم الطامعن الى المحكمة التاديبية العليا لمحاكمته من هذه الاتهابات
الكيدية وبجساسة / / ١٩٠ صدر الحكم سالف الذكر ، وقضى بمعاقبة
الطامعن باحاليته الى المعاش ورفض البضع بعدم قبول الدعوى وبقبولها (وكان
البضع يتعلق بالتربص بنتيجة التقارير التي طلبت النيلية الادارية اجراؤها بمعرفة
لجان بنية ودون التربص بنتيجة تحقيقات النيلية الملحة في بعض الموضوعات
التي احالتها النيلية الادارية للنيلية الملحة) .

(١) بولتر هذا الطعن بمعرفتنا ولم يصدر الحكم فيه حتى كتابة هذه
الصفحة ، ويلاحظ اننا لم نشر الى الوقائع تفصيلا حفاظا على سريتها .

اسباب الطعن

تتلخص اسباب الطعن فيما يلي :

(السبب الاول)

بطلان الحكم الطعين لانتفائه عن الدفع المتعلق بعدم قبول الدعوى
لرفعها قبل الاوان

وشرحا لهذا الدفع نقرر أنه كان على المحكمة أن تقرص بنتيجة تقرير
اللجان الفنية التي طلبت النيابة الادارية تشكيلها لتقديم تقرير شامل عن
المخالفات المنسوبة للطاعن وكذلك طلبها تقرير من النيابة العامة عن بعض
المخالفات الاخرى .

وكان على المحكمة ان تقرص بالنتائج المطلوبة طبقا لاحكام النقص المستقرة
وللاصول القانونية الصحيحة .

(نقص ١٧/٤/١٩٧٤ - م ٢٥ - م ٦٩٨ ، ونقص ٦٣/٣/٢١ - المكتب
الفنى م ١٤ ص ٣٧) .

وتبرير الحكم الطعين لاسباب الانتفات عن هذا الدفع باطل وغير مقبول
ولا سند له من القانون .

(السبب الثانى)

بطلان الاجراءات التي اتبعت في التحقيقات التي اجريت بمعونة الشئون
القانونية والنيابة الادارية لانها تقرر ان بعض المخالفات المصنوية لبتهم مخالفات
مالية ومع ذلك التفتت عن اخطار الجهاز المركزى للمحاسبيات بها ليمارس
سلطته التقييية طبقا لاحكام القانون الذى يقضى بذلك .

ويعتبر الحكم باطلا لتسليمه المطلق بهذه الاجراءات دون اثبات او
تحصيل ، ولان اسببه جاءت بتهارة ومتناقضة مع بعضها .

(السبب الثالث)

لم يتصدى الحكم الطعين للدفع الذى اثاره الطاعن امام المحكمة التأديبية
الحاليا بسقوط الدعوى التأديبية في المخالفات الادارية طبقا لصحيح المادة (٩١)
من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بمضى « سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر
بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ وقوعها او اى الحتين اقرب » .

والثابت من اوراق الدعوى ان جميع الرؤساء قد علموا بالوقوع المنسوبة

للطامن والتي حدثت منذ خمس سنوات ، بل وإقروه على تصرفاته ، لانه سم يستهدف منها سوى زيادة الموارد المالية للدولة ولو تقيد بالاجراءات الروتينية الجاهدة لضاعت هذه الموارد .

بنساء على ما تقدم

يلتبس الطامن بعد استيفاء الاجراءات الغاثونية تحديد اقرب جلسة اُمام دائرة فحص الطعون لتأمر بإحالة الطمن الى المحكمة الادارية العليا لتتقضى بطلبات الطامن المشروعة وهى :

اولا : ايقاف الحكم الطمين والرقم والصادر من المحكمة التاديبية العليا فى / / ١٩٨٠ وكل ما يترتب على ذلك من آثار على سند من توافر شروط الاستمجال والمشروعية والجدية .

ثانيا : وفى الموضوع الغاء الحكم الطمين وكل ما يترتب على ذلك من آثار .. مع الزام جهة الادارة بالصروفات ومقابل اتماع المحللة عن الدرجتين .

وكيل الطامن

.....

وبما ذكر تحرر هذا الطمن وتوقع عليه منا ومن السيد /
الحامى المقبول للرافعة اُمام محكمة التقضى والمحكمة الادارية العليا ، وتيسد برقم لسنة ق عليا .

مراقب المحكمة الادارية العليا

توقيع :

وكيل الطامن

دكتور

خبيس السيد اسماعيل

شرح وتعليق على عقوبة الاحالة الى المعاش وضرورة التربص بالحكم الجنائي

(أولا) الاحالة للمعاش :

نصت المادة (٨٠) من النظام الحالي للمعاملين المدنيين بالدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعاملين هي : (١٠) الاحالة الى المعاش (١١) الفصل من الخدمة » ، كما جاء بهذه المادة : « اما بالنسبة للمعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية (٢) الاحالة الى المعاش (٣) الفصل من الخدمة » .

كذلك نصت المادة (٨٢) من نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المعاملين هي : (١٠) الاحالة الى المعاش (١١) الفصل من الخدمة — اما بالنسبة للمعاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا جزاءات (التنبية — اللوم — الاحالة الى المعاش — الفصل من الخدمة) » .

وجدير بالاحاطة انه لا يجوز الحرمان من المعاش او المكافاة الا بنص خاص وصريح وذلك لان النصوص العقابية تفسر تفسيرا ضيقا فلا يتوسع في تفسيرها ولا يقاس عليها ، ومن ثم فلا يصح الحرمان من المعاش او المكافاة كليا او جزئيا ما دام ان المشرع لم ينص صراحة على ذلك .

(ثانيا) التربص بالحكم الجنائي :

ان الاثبات او النفي للوجود المادي للوقائع كما يستظهره الحكم الجنائي يقيد السلطة التأديبية ، وبصفة اخرى يحوز الحكم الجنائي « قوة الشيء المقضي » فيما يفتنه او ينفيه من الوقائع المكونة للجريمة الجنائية (المحكمة الادارية العليا في ١٩٥٩/١/٢٤ س ٥٤ ص ٦٦٣) .

ومن ناحية اخرى اذا ما اثبت الحكم الجنائي واقعة معينة في حق العامل ، فالسلطة التأديبية لا تنتقد الا بالاثبات المادي لهذه الواقعة ، وتبقى بمقد ذلك حرة في اعطائها التكيف الذي تراه قانونيا من الناحية التأديبية .

الصيغة الثانية :

صيغة طعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأديبية يتقضى بمعاينة الطاعن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى لوظيفته مباشرة بسبب اتهامه بمخالفة مالية في عدم صحة تقدير الضريبة العقارية المستحقة على أرض فضاء ، ويثبت الدفاع بالعريضة بطلان الحكم لعدم توافر الشروط اللازمة لاعتبار الأرض من الأراضي الفضاء التي تستحق عليها الضريبة العقارية وتشتمل الصيغة على طلب مستعجل بالإيقاف وطلب موضوعي بالإلغاء (١) .

تقرير طعن

(تنقل الديباجة) :

.
.
.

صحيفة الطعن

السيد الأستاذ المستشار / رئيس المحكمة الإدارية العليا .

(تنقل الديباجة)

.
.
.

الواقعات

تمثل الوقائع موضوع هذا الطعن فيما يلي :

١- انتهت النيابة الإدارية الطاعن والذي يعمل
بالدرجة بان اعتمد هو وآخرين قرار لجنة المعاينة المؤرخ / / ١٩

(١) يجدر التنبيه الى أننا اسطينا هذه الصيغة من أحد الاحكام المعاينة التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في الحياة المعايينة ، وقد جورنا ما جناء بالحكم الى صيغة بعد دعم هذه الصيغة ببعض القواعد والمبادئ الهللة المستقاة من الاحكام والقواعد التي اشرنا اليها بالكتاب الاول من هذه الموسوعة .

بموجب تحصيل ضريبة الاراضى الزراعية بدلا من ضريبة الارض الفضاء مما
ادى الى تاخير تحصيل مبلغ

٢ - بجلسة / / ١٩ قضت المحكمة التأديبية بـ
بمجازاة الطاعن بخفض وظيفته الى وظيفة من الدرجة الأدنى منها مباشرة -
واقبلت قضائها على وقائع غير صحيحة حسبما سيأتى بيانه في اسباب الطعن ،
فقد ذهبت المحكمة التأديبية الى أن المواطن / يمتلك قطعة
أرض فضاء مساحتها حوالى أخضعتها بأمورية الضرائب
المعتارية لضريبة الارض الفضاء اعتبارا من سنة ١٩ وطبقا لما
استقرت منه اعمال لجان الفحص .

٣ - وقد تقدم الملك بشكوى طالبا رفع هذه الضريبة استنادا
الى أن الارض محل التقدير هى أرض زراعية ، فانتقل المهندس المسلمى
المختص ورأى خضوع الارض لضريبة الاطيان الزراعية بدلا من ضريبة
الارض الفضاء .

٤ - اعتد كل من رئيس المهورية ، ومدير ادارة الربط والتحصيل
والطاعن السيد / المعنية المذكورة بموجب تحصيل ضريبة
الاطيان الزراعية ، وقبلت المهورية المختصة في / / ١٩ برقع
ضريبة الارض الفضاء استنادا الى كون الارض زراعية .

غير أن الجهاز المركزى للمسابك اعترض على ذلك ، فوافقت الادارة
المختصة بمتنشا اداريا للعلينة في / / ١٩ - وقد رأى أن
الارض هى أرض فضاء ومقسمة الى أجزاء ، وابتدأت اليها المرافق بن مياه وأنقرة ،
ومجارى ، وهناك حركة عمرانية في أجزاء متناثرة من الارض ، وذلك على غير
سند من الواقع أو الحقائق المادية .

اسباب الطعن

تمهيد :

من الوقائع الثابتة ومن البحث الضحيح الذى لا يحتاج الى جدل أن عين
التداعى غير متصلة بالمرافق العامة ، ومن ثم فلا تخففس لضريبة الارض
الفضاء ، ومن مطالعة ملف الدعوى يتضح أن الطاعن قام بواجبه على
افضل وجه ممكن في نطاق اختصاصاته الوظيفية وطبقا للقوانين واللوائح
الصحيحة .

تفصيل الاسباب :

السبب الاول

(غسار الاستغلال)

ان الحقائق الثابتة تدل وتقطع بما لا يدع مجالا للشك بانتفاء شروط خضوع الارض لضريبة الارض الفضاء ومن ثم فان الحكم الطعن يكون ضد بنى على سبب غير صحيح ومخالف للقانون ، كما انه مشوب بالخروج عن الغاية التى يستهدفها المشرع من التاديب ، فيغزو مشوبا باساءة استعمال السلطة لان الهدف من العقوبة التاديبية هو تقويم الملل المخالف وزجره اذا كان لهذا الزجر مقتضى ، والمقتضى هنا هو الخروج على واجبات الوظيفة ومقتضياتها وهو ما لم يحدث فى الدعوى موضوع الطعن المائل امام المحكمة .

وتاكيدا لما تقدم نقرر ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ والذى صدر بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن صندوق تمويل مشروعات الاسكان الانتصادى وتضمن بالمادة الثالثة مكررا منه فرض ضريبة على الاراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن المتصلة بالمرافق العامة الاساسية من مياه ، ومجلى ، وكهرباء ، والتى لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية او لضريبة الاطيان الزراعية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير بعض احكام هذا القانون مما ادى بمصلحة الضرائب العقارية ان تستطلع رأى قسم الرأى بمجلس الدولة عن النقاط الآتية :

١ - ما الذى يتبع نحو تحديد المرافق العامة الرئيسية التى وردت بنص المادة (٣ مكررا) ، وهل هى على سبيل الحصر أم المثل بحيث لا تعتبر الارض ارضا فضاء الا اذا توافرت العناصر الثلاثة بجمعة (كهرباء - مياه - مجلى) ؟

٢ - ما الذى يتبع نحو الارض الفضاء المقسمة ولم يعتمد التقسيم بعد من مجلس المدينة ؟

٣ - ما موقف المبنى تحت الاتهام ولم تربط بضريبة العقارات المبنية بعد ؟

٤ - كيفية حساب الزيادة السنوية وقدرها ٧٪ على قيمة الارض بعد سنة ١٩٧٤ وهل هى زيادة بسيطة أم مركبة ؟

وقد افتى مجلس الدولة بفتواه رقم ٥٨ في ١٦/١/١٩٨٠ بما يلي :

« ١ - وجوب اتصال الأرض الفضاء بجميع المرافق الأساسية
الثلاثة .

٢ - لا أثر لكون الأرض الفضاء معتمدا تقسيمها أو غير معتمد من مجالس
المسكن .

٣ - أتمام البناء أو عدم أتمامه لا يؤثر في فرض الضريبة الجديدة طالما
كانت هذه الأرض فضاء فعلا أو حكما وطالما كانت غير خاضعة لأي من الضريبة
العقارية على المباني أو الضريبة على الاطيان الزراعية وتوافرت فيها بقوة ،
الشروط الواردة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ .

٤ - تحسب قيمة الأرض الفضاء الخاضعة للضريبة الجديدة بزيادة
مركبة » .

وقد وافقت المصلحة على فتوى مجلس الدولة غير انها رأت عدم
التفرقة بين المجارى التى ينشئها الاهلى (البيارات) وبين المجارى العمومية
التي تنشئها الدولة .

وقد وافق السيد / وزير المالية على هذا في ٥/٢/١٩٨٠ .

(اراجع في ذلك كله كتلب دورى رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر من مصلحة
الضرائب العقارية) .

أى أن المشرع (في ضوء فتوى مجلس الدولة) اشترط لخضوع الأرض
لضريبة الأرض الفضاء اتصالها بجميع المرافق الأساسية الثلاثة (الكهرباء -
والمياه - والمجارى) .

وإذا فاقصت الأرض بأحد المرافق أو بمرقتين لا يكفى لخضوعها لضريبة
الأرض الفضاء . وإنما يلزم اتصالها بالثلاثة مراعى حتى تخضع لهذه
الضريبة ويكون بدء سريان الضريبة عليها من تاريخ اكتمال اتصالها بهذه
المرافق الثلاثة .

بناء على ما تقدم يتضح أن أرض المواطن / لم تجتمع فيها
هذه المرافق الثلاثة حتى تاريخ تقديم الطعن .

وتأسيسا على ذلك فإنه لا يحق أن تخضع أرض الطامن لضريبة أرض
الفضاء .

(هـ) مستندات الطعن هي :

المستند الأول :

جاء بكتاب رئيس الوحدة المطية لمدينة ومركز المرسل
إلى رئيس الضرائب العقارية بـ في / / ١٩ ما يلي :

.....
.....
.....

المستند الثاني :

جاء بكتاب السيد / مدير علم الإدارة العامة لتوزيع كهرباء
المرسل إلى السيد رئيس مأمورية الضرائب العقارية بمدينة
في / / ١٩ ما يلي :

.....
.....

ويفهم مما تقدم أن تركيب أنظمة الكهرباء بالشوارع المحيطة بتقسيم
الأرض موضوع الدعوى لم يتم إلا خلال أعوام لاحقة على إجراءات
التحقيق والمحكمة وهي على / / ١٩ .

وتأسيسا على ما تقدم فإن الكهرباء لم تصل أرض الداعى مما يفقد الادعاء
إحدى شروطه الجوهرية .

المستند الثالث :

كتاب مجلس مدينة ومركز الإدارة الهندسية
المرسل إلى السيد / مدير لإدارة العامة للضرائب العقارية « مراقبة التحصيل »
بتاريخ / / ١٩ ورد به
.....
.....

إذا يفهم مما تقدم أن أرض المواطن / لم تكن في سنة ١٩
وحتى تاريخ تقديم العريضة متصلة بمرافق الكهرباء والمجارى وبالتالي لا يمكن
إخضاعها لضريبة الأرض الفضاء .

أما صرف بعض تراخيص البناء على بعض قطع التقسيم فليس من
شأن هذه التراخيص أن تقيم الحجة أو يخلق دليلا على إخضاع

الارض لضريبة الارض الفضاء لان منازع هذا الاجتياح يتمثل في أمر آخر ، هو التحقق من اتصال الارض بالمرافق الثلاثة الرئيسية والتي اثبتنا بانها لم تكن متصلة بها .

ولما كان ذلك كذلك فان الحكم الطمين يكون قد بنى على اسباب مبتصرة ومتهاترة ولا تمثل الواقع او الحقيقة في شيء ، ولهذا فان معاقبة الطاعن على هذا الاساس الفاسد يكون مخالفا للقانون لقليله على سبب غير صحيح ويغزو الحكم مشوبا بساءة استعمال السلطة لانه لم يستهدف المصالح العام ، وكما سبق القول فان الهدف من العقوبة هو تقويم العمل المخالف الذى لم يلتزم القيام بواجبات الوظيفة ومقتضاها وأن الزجر يكون حقا ونافعا لمن يقترب ويرتكب الذنب الإدارى وليس لمن قام بتنفيذ القانون على وجهه الصحيح .

(يراجع حكم محكمة القضاء الادارى ١٧٧ لسنة ٢٠ في ١٤ مارس ١٩٧٧. من ١: ٢١ من ٩١ - ب ٦٣ - ويراجع كذلك حكم المحكمة الادارية العليا ١٠٢٩ لسنة ١٩٦٣/١١/٢٠ س ٩ من ١٥ ب ١٦ - مشار لهذه الاحكام بمرجع « العقوبات التأديبية للمستشار / عبد الوهاب البندارى ص ١١) .

السبب الثانى

بطلان اسباب الاتهام والقصور في التسبب

الطاعن التزم بواجبات وظيفته وبمقتضاياتها بما يحقق المصلحة العامة ولم يتجاوز احكام اللوائح والقوانين ولم يخرج عن قاصدة تخصيص الاهداف . ولكن الحكم الطمين لم يحص الوقائع ولم يسند الاتهام الى اسباب صحيحة ، وكانت اسبابه قاصرة ومتهاترة وحرصا على وقت المحكمة نحيل في ذلك الى ما جاء بالوقائع سائلة البيان .

بناء على ما تقدم

يخلص من جماع ما تقدم بطلان الحكم لان ارض المواطن لم تتوافر فيها شروط اخضاعها لضريبة الارض الفضاء .

وتأسيسا على ذلك فان الطاعن لم يرتكب اى زور ، ولم يقترب اى مخالفة للقانون بل على العكس من ذلك قام بتنفيذ القانون على الوجه الصحيح .

فيحق له أن يطلب إيقاف تنفيذ الحكم الطمين الى أن يقضى بالفائه ويؤسس الدفاع الطلب المستعجل على أساس المشروعية والجديّة

لترجيح الحكم لصالح الطاعن ، ولتلافي أمر لا يمكن تداركه لان الجسزاء
يقف حائلا دون ترقية الطاعن في دوره الطبيعي .

الثالث

يلتمس الطاعن الحكم بطلانيته المشروعية وهي :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وكل
ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثا) : الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب
اليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

وكيل الطاعن

.....

الصيغة الثالثة :

صيغة طمن على حكم المحكمة التأديبية المتماق بمد ايقاف قرار
باطل بايقاف العامل عن العمل .

تقرير طمن

(تنقل دياجة التقرير) :

.
.
.

صحيفة الطمن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(تنقل الدياجة) :

.
.
.

الواقعات

بتاريخ / / ١٩ صدر قرار وزير بلياق
الطامن من العمل دون أن يكون محالا الى تحقيق يجرى معه ، وانما بنت جهة
الإدارة قرار الايقاف لغرض لم يستهدفه المشرع حيث قررت أن العامل
مقد شرط اللياقة الطبية ورفض توقيع الكشف الطبي عليه ، وأصررت الإدارة
على موقفها ، واثار امتناعه عن الاعلان لها أوقفته عن العمل مدة ثلاثة اشهر
دون اجراء تحقيق معه ثم طلبت من المحكمة التأديبية مد هذا الايقاف فأصدرت
المحكمة القرار المطعون فيه استجابة لطلب الإدارة على غير سند من القانون ،
أو من احكام المحكمة الإدارية العليا التي قضت « بأنه لا يجوز الوقف أو مده
الا اذا كان هناك تحقيق يجرى مع العامل قبل احالته الى المحكمة التأديبية
اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » .

(الادارية العليا — جلسة ١٩٦٦/١١/١٢ في الطعن ٢٤٧ لسنة ٩٨) .

وحيث أنه لا يسوغ لجهة الادارة با اتخذته من ايتك المدمى .

وحيث أن قرار المحكمة التاليفية بهد الايقاف يعتبر باطلا لكونه غير
محمول على اسباب قانونية صحيحة ، فضلا عن مخالفة القانون .

الملك

يلتمس الطامن الحكم بطلانيه وهى :

(أولا) : قبول الطعن شكلا بعد تحضره بمعرفة دائرة محص الطمون .

(ثانيا) : وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه لخالفته للقانون .

وكيل الطامن

.....

الصيغة الرابعة :

صيغة طعن على قرار صادر من مجلس تاديب الجامعة بتوقيع عقوبة
العزل على أحد أعضاء هيئة التدريس :

تقرير طعن

(ننقل الديباجة) :

.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(ننقل الديباجة) :

.
.
.

الواقعات

تتمثل الواقعات موضوع الطعن فيما يلي :

١ - أقام المطعون ضده بصفته رئيس جامعة الدعوى
التأديبية رقم لسنة ضد الطاعن مدميا أنه اعتدى على أحد
زملائه بالضرب والقذف في حقه ، وادعى بتكرار هذا العمل منه قبل ذلك .

٢ -
٣ -
٤ -

(م - ١٠ صيغ الدملوى)

اسباب الطعن

السبب الاول

بطلان الشكل والاجراءات

لم يشكل مجلس التاديب التشكيل القانوني الصحيح الذي تنص عليه المادة (١٠٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ما يلي :

« تكون مساعلة جميع اعضاء هيئة التدريس امام مجلس تاديب يشكل من :

- (أ) أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنويا
- (ب) استاذ من كلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنويا
- (ج) مستشار من مجلس الدولة يندب سنويا
- رئيسا
- عضوين

وفي حالة الغياب أو المانع ، يحل النائب الآخر لرئيس الجامعة ثم اقدم المملاء ثم من يليه في الاقدمية منهم محل الرئيس .

ومع مراعاة حكم المادة (١٠٥) في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التاديب تسرى بالنسبة الى المساعلة امام مجلس التاديب القواعد الخاصة بالاحكام التاديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة » .

السبب الثاني

مخالفة القانون

١ - اسند التحقيق مع الطاعن الى مستشار الجامعة وكان من غير هيئة التدريس بالمخالفة لنص المادة (١٠٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والتي تنص على ما يلي :

« يكلف رئيس الجامعة احد اعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق من درجة لا تقل عن درجة من يجري التحقيق معه بمباشرة التحقيق فيما ينسب الى عضو هيئة التدريس او يطلب الى النيابة الادارية مباشرة هذا التحقيق . ويقدم عن التحقيق تقرير الى رئيس الجامعة . ولوزير التعليم العالي ان يطلب ايلافه هذا التقرير » .

ولرئيس الجامعة بعد الاطلاع على التقرير ان يحفظ التحقيق او ان يامر

باحالة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك أو أن يقتضى بتوقيف عقوبة في حدود ما تقرره المادة (١١٢) » .

٢ —

٣ —

السبب الثالث

الاخلال بضمانات التحقيق

١ — لم يتم رئيس الجامعة بإعلان الطامن ببيان التهم الموجهة اليه والواردة بذكره الاتهام بالمخالفة لنص المادة (١٠٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على ما يلي :

« يعلن رئيس الجامعة عضو هيئة التدريس المخال أن مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة اليه وبصورة من تقرير التحقيق ، وذلك بكتاب موصى عليه مضروب بعلم وصول قبل الجلسة المعينة للمساءلة بعشرين يوما على الأقل » .

٢ — استند مجلس التأديب الى شهود الاثبات والتفت من سماع شهود النفي في الجلسة التي سمع بها شهود الاثبات ، ولم يكن هناك ما يحول دون ذلك بالمخالفة للمادة (٧٣) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على ما يلي :

« يستمر التحقيق الى أن يتم سماع جميع شهود الاثبات والنفي في الميعاد ويجرى سماع شهود النفي في الجلسة ذاتها التي سمع فيها شهود الاثبات الا اذا حال دون ذلك مانع » .

وانذا اجل التحقيق لجلسة اخرى كان النطق بالتأجيل بمثابة تكليف أن يكون حاضرا من الشهود بالحضور في تلك الجلسة الا اذا امتنع المحكم او التقاضى صراحة من الحضور » .

السبب الرابع

الخلو في تقدير الجزاء

قرار الجزاء الموقع على الطامن والذي يقضى بمعقوبة العزل مع الاحتفاظ بالماشى او المكافأة مؤسس على ثبوت اعتداء الطامن على زميله وهو جزاء معين في القسوة لا سيما وأن الطامن نفى المخالفة واستشهد بمن التفت المجلس من سماع شهادتهم ولو سمعها لتغير وجه الحكم في الدعوى .

بناءً على ما تقدم

يلتمس الطاعن بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الحكم بطلانته المشروعة وهى :

(أولا) : قبول الطعن شكلا .

(ثانيا) : وقف تنفيذ القرار الصادر من مجلس التدبير الرقم (.....)
فى / / ١٩ والذى يقضى « بعزل الطاعن من العمل مع الاحتفاظ
بحقه فى المعاش أو المكافأة » وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

(ثالثا) : وفى الموضوع الغاء القرار المطعون عليه والصادر من مجلس
تأديب الجامعة وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل اتعاب المحللة .

وكيل الطاعن

.....

المحلى بالنقض والمحكمة الادارية العليا

الصيغة الخامسة :

صيغة طعن متعلق بمخالفة سلطات التحقيق ، والمحاكمة ، الأصول العامة والضمانات الجوهرية والمبادئ القضائية في اجراء التحقيقات التأديبية :

تقرير الطعن

(تنقل الديباجة على النحو سالف البيان)
.
.
.

صيغة الطعن

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة الادارية العليا

(تتبع الديباجة)
.
.
.

الواقعات

يخلص موضوع الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لـ
في الدعوى المقامة من النيابة الادارية ضد
.

الاسباب

يستند الدفاع الى اسباب قانونية تؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه
لمخالفته القانون ومساسد اسبابه واستدلاله ، وتهارره وتناقضه وذلك على
النحو التالي :

السبب الاول

الاخلال بضمانات المحاكمة

بطلان الحكم لتبنيه نتيجة التحقيقات البليطة التي اجرتها النيابة
الادارية مع المتهم لاخلالها بحق الدفاع ، فضلا عن الاخلال بالاصول

والضوابط التي تكفل سلامة القرارات التي تصدرها الهيئة المنوط بها
اجراء المحكمة ، فضلا عن التعتد والظو في الجراء .

وندلل على ذلك بما يلي :

- (أ)
- (ب)
- (ج)

السبب الثاني

بطلان الحكم لتسليمه المطلق بالتحقيقات التي التفتت
عن سماع شهود النفي والاكتفاء بشهود الاثبات
دون بحث او تمحيص مما جعله مشوب
بفساد التسييب والاستدلال

ويستفاد ذلك من مطالعة الاوراق ، ولذلك فان الحكم الطعين يعتبر
باطلا ، وفي ذلك نقول المحكمة الادارية العليا بحكمها الصادر في ٦ يونيو
سنة ١٩٦٤ ما يلي :

« ان ما أورده قانون النيابة الإدارية فيما يتعلق بالتحقيق الإداري هو
بمعيته ما يجري عليه التحقيق والتدابير الإداري من اصول وضوابط مسئلتهم
ومقررة في كنف قاعدة أساسية كلية تصدر عنها ، وتستقي منها الجزئيات
والتفاصيل وهي تحقيق الضمان وتوفر الاطمئنان للموظف في موضوع المسألة
الإدارية ، ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق القانوني الصحيح وكفالاته
و ضماناته ، واثاحة الفرصة لمناقشة شهود الاثبات ، وسماع من يرى
الاستشهاد بهم من شهود النفي وفي ذلك من مقتضيات الدفاع » .

كذلك فقد خالفت المحكمة المسادة (٧٠) من قانون الاثبات والتي تنص
على ما يلي :

« للمحكمة من تلقاء نفسها ان تلجأ بالاثبات بشهادة الشهود في الاحوال
التي يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة

للحقيقة ، كما يكون لها في جميع الاحوال ، كلما ابرت بالاثبات بشهادة
الشهود ان تستدعى من ترى لزوما لسماع شهادته اظهارا للحقيقة » (١) .

السبب الثالث

بطلان الحكم الطعين لكونه مشوبا بائقصور ومخالفة القانون

خلف الحكم الطعين حكم المادة (٤٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٢٧
لسنة ١٩٧٢ اذ التفت من التصدي لواقع لم ترد تقرار الاحالة بالرغم من ان
عناصر المخالفة ثلثة بشأنها في الاوراق ، كما التفتت المحكمة عن ادخال
الاشخاص المقترفين بصفة اساسية في الانتهات الموجهة للمتهم على غير سند
من الواقع ، وكان من حقها ادخالهم طبقا للمادة (٤١) من قانون المجلس .

ولو اتبعت المحكمة ذلك لغرت وجهة نظرها في اصدار الحكم الطعين
بما يبريء مسأحة المتهم .

(١) من أهم الضمانات التي قررتها المحكمة الادارية العليا ان يجري
التحقيق معه هي : تحقيق الضمان ، وتوفير الاطمئنان للموظف في موضوع
المسألة الادارية ، فيجب ان يكون للتحقيق مقوماته القانونية الصحيحة ،
وكنالاته ، وضماناته من حيث حيدة المحقق ، ووجوب استدعاء الموظف ،
وتمكنه من الدفاع عن نفسه ، واتاحة الفرصة له لمناقشة
شهود الاثبات ، وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ،
وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ، ولا يتعين اتباع تلك الاجراءات اذا تطلب
القانون اجراء تحقيق فحسب ، وانما يجب الالتزام بها حتى اذا لجأت
الادارة مفتارة الى اجراء التحقيق ، وهو مبدأ تقتضيه العدالة كبدا هلم
في كل حلكمة جنائية او تأديبية دون ما حاجة الى نص خاص (المحكمة
الادارية العليا في ١٩٦١/٢/١١ سابق) .

وسبق ان بينا بالكتاب الاول من هذه الموسوعة أهم الضمانات التي
تقتضيها النصوص التشريعية ، مكلة او مفسرة بالاحكام القضائية
وبالاراء الفقهية وهي : (١) مواجهة الملل بالمخالفات وبادلة الاتهام .
(٢) تمكين الملل من الدفاع عن نفسه ، والاستشهاد بشهود النفي .
(٣) حيدة السلطة التي توقع الجزاء . (٤) تسبب القرار التأديبي .
(٥) عدم الغلو في تقدير الجزاء .

المادة

يلتمس الطامن الحكم بالطلبات المشروعة وهي :

(اولا) : قبول الطمن شكلا .

(ثانيا) : الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وكل ما يترتب على ذلك من آثار ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضائه ببراءة الطامن مما أسند اليه وكل ما يترتب على ذلك من آثار .

مع الزام جهة الادارة بالمصروفات .

وكيل الطامن

توقيع :

المحلى المتبول لدى المحكمة الادارية العليا

بما ذكر تحرر هذا التقرير وتوقع عليه منا ومن الاستاذ
وكيل الطامن وتقييد برقم لسنة القضائية بالجدول .

الصيغة السادسة :

صيغة طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم صادر من المحكمة التأديبية — قضي « بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية لأن خدمة المائل منتهية بقوة القانون » بينما تقرر الهيئة عدم اعتبار المتهم مســــــتقيلا « وان الحكم الطعن مشوب بالخطا في تطبيق القانون وتاويله » .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة
هيئة مفوضى الدولة

تقرير طعن

مقام من رئيس هيئة مفوضى الدولة

امام المحكمة الادارية العليا

في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية —

بجلسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة ٤٤٠٠ ق

المقامة من النيابة الادارية

ضد :

الوقائع :

تتحصل الوقائع في انه بتاريخ / / ١٩ أودعت النيابة الادارية طم كئلب المحكمة التأديبية للعللين — تقرير اتهام ضد السيد /

وقد ورد بتقرير الاتهام انه في المدة من / / ١٩ الى / / ١٩م بئارة انتطع السيد المذكور عن عمله دون اذن وفي غير الحدود المرخص بها تقونا ، مرتكباً بذلك المخالفة الادارية المنصوص عليها بالمادتين ٦٢ ، ٧٨ من نظام العللين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وطلبت النيابة الادارية محكمة المتهم تأديبيا وفقا للمواد سلفه البيان ، وتطبيقاتا للمادتين ٨٠ ، ٨٣ من نظام العللين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعلادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بقرار بقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ ، ١٥ أولا ، ١/١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

وبتلريخ / / ١٩ قضت المحكمة بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على المتهم ، واقرت قضاءها على أساس أن المتهم قد انقطع فعلا عن عمله دون إذن أو عذر مقبول اعتبارا من / / ١٩ واستمر لانقطاعه أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقطاعه أسبابا تبرر ذلك الانقطاع ، وأن الجهة الادارية لم تتخذ ضده اية اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل ، وأنه باعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على هذه الوقائع فإن خدمة المتهم تعتبر منتهية بقوة القانون اعتبارا من تاريخ انقطاعه ، بما يتعين معه الحكم بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة لواقعة الانقطاع تطبيقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ولما كان هذا الحكم قد اخطأ في تطبيق وتاويل نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهى تبعا لذلك الى نتيجة خاطئة ، فمن ثم يتعين الطعن عليه تطبيقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

أسباب الطعن

من حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالات السابقتين يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية .

٣ -

ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل او الخلفته بالخدمة في جهة اجنبية .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر تفسيره لهذا النص — الذى ورد بكلفة التشريعات المنظمة لشئون العاملين بالدولة السابقة على قانون نظام العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — على أن المشرع قد أقام قرينة قانونية هي اعتبار العامل مستقيلا اذا انقطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وهذه القرينة مقرررة لصالح الجهة الادارية عليها بسلطتها التقديرية أما أن تعتبر العامل مستقيلا وأما أن تتخذ ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لتركه العمل ، باعتبار أن انقطاع العامل بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة ادارية تستوجب الماخذه ، وفي هذه الحالة لا يجوز اعتبار العامل مستقيلا بحكم القانون الى أن تبت السلطة المختصة قانونا في أمر تأديبه .

(المحكمة الادارية العليا جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ الطعن رقم ٨١٢ لسنة ١٢ اق منشور بمجموعة احكام العليا للسنة ١٧ — ص ٣٧٢) .

ومن حيث لما تقدم ، وكان الثابت أن العامل المذكور قد انقطع عن العمل اعتبارا من / / ١٩ ولم تعتبره الجهة الادارية مستقيلا ، بل أمهلته لعله يعود الى عمله ثم تجرى شئونها معه بشأن الانقطاع ، فانه لا يجوز اعتبار العامل المذكور مستقيلا بقوة القانون ، وبالتالي فان خذته تعتبر لا زالت قائمة ومستمرة ، وليس ثمة ما يحول بين الجهة الادارية وبين اقامة الدعوى التأديبية ضده لمؤاخذته عن الانقطاع .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وجانب الصواب فيها انتهى اليه من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على العامل المتهم ، بما من شأنه أن يؤدي الى بطلانه .

فلهذا الاسباب

يقرر رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعن امام المحكمة الادارية العليا في الحكم المشار اليه طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها .

توقيع : رئيس هيئة مفوضى الدولة
القرار المستشار :
نائب رئيس مجلس الدولة

نموذج مذكرة دفاع (١)

مقدمة الى دائرة فحص الطعون في الطعن رقم لسنة ق
المقام امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر
في في الدعوى لسنة
من المحكمة التأديبية لـ

مذكرة

مقدمة امام المحكمة الادارية العليا « دائرة فحص الطعون » جلسة
/ / ١٩٨٧ المحددة لنظر الطعن رقم لسنة في بنفاج .
السند / يصفه طاعنا في الحكم الصادر
من المحكمة التأديبية لـ
في / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة ق

ضد

خبر النيابة الادارية. يصفه

الواقعات

نوجز الواقعات في اتيهام كل من الطاعن بمذوب مشتريات
بوزارة بالدرجة السابعة ، و رئيس قسم
الصيانة الميكانيكية بالشركة المذكورة ، بالدرجة الثالثة ، و
نجار بورشة الشركة المذكورة بالدرجة الثالثة ، لانهم خلال المدة من
/ / ١٩٨ حتى / / ١٩٨ بدائرة شركة
بمحافظة خرجوا على مقتضى الواجب الوظيفي ولم يؤدوا العمل
المنوط بهم بدقة وسلكوا مسلكا معيبا لا يتفق مع مقتضيات الوظيفة ولم يحافظوا
على اموال وممتلكات الجهة التي يعملون بها بأن استولوا على كمية من الخشب
الزنان نمره ١ قيمتها جنيه ومطلوكة للشركة التي يعملون بها
ووصفت المخلفة بأنها مخالفة مالية وأحيلوا بهذا السبب الى المحكمة
التأديبية .
وتداولت الدعوى امام المحكمة التأديبية واصدرت حكما المطعون عليه
بظنة / / ١٩٨ وقضى بمعاقبة كل من الطاعن ،
..... بالفصل من الخدمة .

١ (١) هذه القضية بوشريت بمعرفتنا ، ولم يصدر الحكم فيها والموسوعة
كانت تحت الطبع .

الفصاع

(اولا) : النفعوع :

١ - نذفع ببطلان الحكم المطعون عليه لخالفته للقانون لانه لم يحدد ملعم جنبه مسئولية كل من الطامن وزميليه في قيمة العجز المزعوم والمقال انه وذلك بالخالفة لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا ، كما أن اسبابه جاءت مجردة ومرسلة وغير محددة وتصلح لكل اتهم .

٢ - نذفع ببطلان الحكم لابتنائه على قرار احالة باطل لان الخالفات المنسوبة للطامن وزميليه كينت بانها مخالفة مالية ، ولم تتخذ في شأنها الاجراءات الواردة بالمادة (١٣) بقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ (ولاحكام المحكمة الادارية العليا) وذلك لان هذه المادة لم تجعل قرارات الجهة الزناسية بالتصرف في التحقيق في الجرائم المالية نهائية ، وانما نظمت نوعا من التعقيب عليها لرئيس الجهاز المركزي للحاسبات ولهذا الرئيس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف للمحكمة التأديبية ، وللنيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية : ولذلك يعتبر قرار الاحالة مشوبا بعيب الشكل والاجراءات فضلا عن مخالفة القانون .

٣ - نذفع ببطلان الحكم بفصل الطامن وزميليه لانطوائه على تكرار الجزاء عن الفعل الواحد لسابقة مجازاتهم بموجب كتاب الشئون القانونية في / / ١٩٨ الذي قرر انهلاء ايقاف الطامن وزميليه وآخر وتحيلهم قيمة الاخشاب المقل انها عجز .

٤ - نذفع ببطلان جزاء الفصل الموقع على الطامن لخالفة ذلك لقرار المستشار المحامي العام الاول لنيابة الكلية الذي قرر في / / ١٩٨ الاكتفاء بجازاة الطامن وزميليه بجزاء اداري عما هو منسوب اليهم مع خصم ثمن كمية الاخشاب المقل انها عجز من مستحقاتهم ولم يوصى المحامي العام بفصلهم ، ونذلل على ذلك بأن القرار ذكر من مستحقاتهم ولم يقل من معاشهم مما يفهم أن القرار لم يقرر الفصل .

الرد على تقرير هيئة المفوضين

ببطلمة تقرير هيئة مفوضى الدولة يتضح انه لم يصف جديدا الى قرار الاتهام فجاء خلوا من اى سند قانوني يدين الطامنين حيث استند الى مذكرة الشئون القانونية ولم يناقش قرار الاحالة أو حكم المحكمة مخالفة قانونية

صحيحة بالرغم من أن الحكم مشوب بالغلط في تقرير الجزاء ، ولو حرص التقرير على التعقيب على النواحي القانونية وعلى الوقائع لما كتبه التوصل الى ما يلي :

١ - بطلان الحكم لا يبتثقه على قرار احالة باطل لعدم اتباع الاجراءات الواردة بالمادة (١٣) من قانون النيلية الادارية رقم ١١٧ والتي لم تجعل قرارات الجهة الرئاسية بالتصرف في التحقيق نهائية وانما نظمت نوعا من التعقيب عليها كالثالث بالدفع الثاني .

٢ - لم يتصدى التقرير لبطلان التحقيق لانه لم يحدد مسئولية كل من الطاعن وزميليه نجاة الاتهام مرسلا ومخلفا لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا في ضرورة تحديد الاتهام بالمبالغ موضوع الاتهام بالنسبة لكل منهم على حدة .

٣ - لم يتصدى التقرير لبطلان الحكم لانه بنى على تكرار الجزاء عن الفعل الواحد حسبما جاء بالدفع الثالث .

٤ - لم يتصدى التقرير لمخالفة قرار الاحالة لقرار المحامى العام الذى انتهى الى مجازاة المتهمين بجزاء ادارى وخصم قيمة الاختساب من مستحقاتهم ولم يقل من معاشهم مما يدل ان نيته لم تنبج الى الفصل وطبقا للاحكام المستقرة فان الجهة الادارية تنقيد بالحكم والقرار الجنائى . طالما جاء بخصوص نفس الوقائع المتعلقة بالمحكمة التأديبية .

٥ - لم يتصدى التقرير لبطلان احالة المتهمين دون غيرهم من ثبتت ادايتهم بتحقيقات الشئون القانونية بالرغم من اعتراف المهندس / من انه مسئول عن عدم مراجعة كمية الاختساب موضوع القضية وانه اعترف بانه اتجه الى مكان انزال الخشب ووجده موضوعا بطريقة توحى انها بطبيعة ما يشكك في الاتهام .

وطبقا للمادة (١) من قانون المجلس يحق للمحكمة ادخال متهمين جدد في دائرة الاتهام .

بناء على ذلك

نقد جاء تقرير هيئة المفوضين خلويا من المبادئ القانونية ومتهاورا ومسلما تسليما مطلقا بقرار الاتهام والاحالة ، دون فحص او تمحيص .
وبعد هذا التهيد نوجز اسباب الطعن فيما يلي :

— اسباب الطعن —

السبب الاول

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للقانون

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الاول .

السبب الثاني

بطلان الحكم لابتثائه على قرار احالة باطل

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الثاني .

السبب الثالث

بطلان الحكم بفصل الطاعن لانتطوائه على تكرار الجزاء عن الفعل الواحد

حرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الثالث ..

السبب الرابع

بطلان جزاء الفصل الموقع على الطاعن لمخالفته ذلك لقـرار المستشار المحامي العام الاول لتبيلة الكلية الذي قرر الاكتفاء بمجازاة الطاعن وزميليـه بجزاء اداري مع خصم ثـن الاخشاب المـقال انها عـجز من مستحقـاتهم .

وحرصا على وقت الهيئة الموقرة نكتفى بما ذكرناه بالدفع الرابع (بأن القرار الصادر من المحامي العام قرر الخصم من مستحقاتهم ولم يقل من معاشهم مما يفهم أن القرار لم يقرر الفصل) ويضاف الى ذلك أن قرار الفصل الطعن مشوب بالخلو في تقدير الجزاء فهو مشوب بركوب متن الشطط في القسوة ، وكان على المحكمة أن تخفف من المبالاة في تقدير الجزاء لا سيما وأن الإدارة تنكبت سوء قصد ولم تسند قرارها الى سبب صحيح فضلا عن ارتسكابها مخالفة عدم المساواة بين المسؤولين إذ أغضت العين عن أغلبهم وركزت اتهاهما على الطاعن وزميليـه مما يشوب تصرفاتها بعمى اساءة استعمال السلطة .

السبب الخامس

اساءة استعمال السلطة لاحالة الطاعن وزميليـه للمحكمة الثانية وكان على المحكمة أن تقدم المسؤولين الآخرين الواردة اسماؤهم بتحقيقات الشئون القانونية طبقا لحكم المادة (١) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
ونستد في ذلك على قرار مدير الشئون القانونية، والتحقيقات بالوزارة

والصادر في / / ١٩٨٠ والذي قرر بالصنعة رقم (.....)
بالبنء ثانيا ما يلي :

ثانيا : قيد الواقعة مخالفة اءارية ومالية .

فءء

- ١ - السيد / سلق سيلة من الءرة الءالءة .
- ٢ - السيد / سلق سيلة من الءرة الراءعة .
- ٣ - السيد / رؤيس ورش الصيانة من الءرة الءالءة
ورئيس لءة الفءص .
- ٤ - السيد / أهن مءزن من الءرة الراءعة وعضو
لءة الفءص .
- ٥ - السيد / ملاحظ ورشة الصيانة الميكانيكية الءرة
الءالءة وعضو لءة الشراء ولءة الفءص
- ٦ - السيد / نءار من الءرة الراءعة وعضو لءة
الشراء وعضو لءة الفءص .
- ٧ - السيد / مءءوب مشءرواء من الءرة الءالءة
وعضو لءة الشراء .

ومفءاء ما ءءم ان ءة الءارة اساءء اسءعمال السلءة وءسءراء على
أءلب المسءولين ولم ءءبهم الى المءكة ءاءيبية ، وءءء في سبيلهم بالءامان
وزميليهم ءون بقاءة العاللين السبعة المشار اليهم .

ونءلل على اءهلم من ءبءء اءاءءهم بما اسءء لكل منهم من مءالفاء ءءيرة
كالبين بعريضة الءعوى بالصءءاء ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ونءيل الى ءلك منعسا
للءكرار .

وءءراء على سبيل المءال انه بمءالعة ءءقواء الشؤزن ءالءونية ءءسءء
ان المسءول الاءل في هءة القضاة هو المهندس / الءى
ءراء انه : « لم ىم بفءص كمياء الاءشاب موضوع القضاة » والواءة ىوم
/ / ١٩٨٠ للوزارة بالرفم من انه مءءص ومسءول عن ءلك ، ولم
يسءطء الءفاع عن نفسه الا بقول غير مسءءء ءبء ءراء :

« ان اءضاء اللءة ءراءوا ان الاصلء المءلوبة موءوءة بالءكلل » كما
ءراء : « اننى ءوءبء الى مكان انزال ءءشب وكان موضوعا على شكل كوبة
بوسء الورشة ءوى بان الكمية مءلقة » .

وبهذه الشهادة تتضح براءة الطامع (موكلنا) لان الاتهام يحوطه الشك من كلفه جوائبه ، والشك يفسر لصالح المتهم .

ثالثا

يلتبس الدناع الحكم بظليلاته المشروعة وهى :

اولا : يقبول الطعن شكلا ، والزام الجهة المطعون عليها بالرد على الدفوع .

ثانيا : ايقف الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ والصادرة فى / / ١٩٨ فى الدعوى رقم لسنة ق ، والمقابلة من النيابة الادارية والذى قضى بمعاقبة الطامع بالفصل من الخدمة ، وذلك نظرا لتوافر شروط الاستعجال ، والجدية التى تتمثل فى ترجيح الغاء الحكم المطعون فيه ، ولتعزيز امر لا يمكن تداركه فى المستقبل ، فضلا عن توافر المشروعية .

ثالثا : الغاء الحكم المطعون فيه على سند من الاسباب الواردة بالطعن ، ولانه مشوب بالفلو فى تقدير الجزاء .

رابعا : الغاء قرار الفصل المطعون عليه رقم (.....) لسنة ١٩٨ فيما تضمنه من رفع اسم الطامع / اعتبارا من / / ١٩٨ لاسباب بطلان هذا القرار طبقا للاسباب الواردة بالعريضة وبهذه المذكرة مع كل ما يترتب على ذلك من آثار مالية ووظيفية .

خامسا : الزام الجهة الادارية بالمصاريف واتعبل الحملة .

وكيل الطامع

دكتور

خميس السيد اسماعيل

(م - ١١ صبيخ الدعوى)

الفصل الثاني

الاحكام الصادرة في الطعون المقدمة من الافراد وهيئة مفوض الدولة

ونبين ذلك على النحو التالي :

- ١ - حكم يقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه لعدم اختصاص المحكم التأديبية بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من مجالس التأديب .
- ٢ - حكم يقضى بإلغاء الحكم الطعين وإلغاء القرار المطعون فيه لانه يستتر جزاءا تأديبيا مقنعا .
- ٣ - حكم يقضى بإلغاء القرار المطعون فيه لسقوط الدعوى التأديبية .
- ٤ - حكم في طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة يقضى بإلغاء الحكم الطعين لانه اعتبر خدمة العامل منتهية بقوة القانون بينما ترى الهيئة اعتبار العامل مستقيلا ، وقضى الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .
- د - حكم طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة تطعن فيه على حكم خلفه القانون بسبب بطلان الاعلان ، وقضى الحكم بإلغاء الحكم الطعين وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

القاعدة الاولى :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

(١) موضوع الدعوى : الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا والذي قضى بتأييد قرار تأديب صادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وأنهى اتي معاقبة المتهم بالعمل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

(ب) (الحكم) انشاء الحكم المطعون فيه لعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من مجالس تأديب ، لان الاختصاص طبقا لصحيح القانون ينحصر للمحكمة الادارية العليا اسوة بالاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية وفي الموضوع قضى الحكم بتعديل قرار مجلس التأديب الى مجازاة الطاعن بمقوية اللوم ، وتأخير الملاوة المستحقة لفترة واحدة .
* ولاهمية هذا الحكم لاحتوائه على الكثير من المبادئ القانونية الهامة نشير اليه كاملا :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
وعضوية السادة الاساتذة / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس
المحكمة ، المستشارين .

وحضور السيد الاستاذ / المستشار : ملغوض الدولة
وسكرتارية

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة القضائية المقام من الدكور /
في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بجلسة
من سنة في الطعن رقم لسنة القضائية
المقام منه ضد السيد / رئيس جلسة بصفته ، وفي الطعن رقم
لسنة القضائية ، المقام من ذات الطاعن ، ضد السيد / رئيس جامعة
..... بصفته في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس
بجامعة في من سنة ١٩ بمجازاته بالعمل
من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .

الاجراءات

في يوم ... الموافق ... من ... سنة ١٩٠٠ ، اودع الاستاذ / المحلى بصفته وكيلًا عن الدكتور / ، قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة القضائية ، في الحكم الصادر من المحكمة التاديبية لمستوى الادارة العليا بجلسة من ... سنة ١٩٠٠ والقاضي برفض الطعن رقم لسنة القضائية المقدم منه ضد السيد / رئيس جلعة بصفته في القرار الصادر من مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس بجلعة في ... من ... سنة ١٩٠٠ بجازاته بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافاة .

وطلب الطامن ، للاسباب المبينة في تقرير الطعن : الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار الصادر من مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس بجلعة في ... من ... سنة ١٩٠٠ بجازاته بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافاة وما يترتب على ذلك من آثار .

وأعلن تقرير الطعن الى الجهة المطعون ضدها على النحو المبين بالاوراق وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في الطعن ، اراتت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

وفي يوم الموافق ... من ... سنة ١٩٠٠ ، اودع الاستاذ / المحلى ، بصفته وكيلًا عن الدكتور / ، قلم كتاب المحكمة الادارية العليا ، تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة القضائية ، في القرار الصادر من مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس بجلعة في ... من ... سنة ١٩٠٠ بجازاته بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافاة .

وطلب الطامن للاسباب المبينة في تقرير الطعن ، الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بالغاء قرار مجلس التاديب المطعون فيه .

وأعلن تقرير الطعن الى الجهة المطعون ضدها على النحو المبين بالاوراق . وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في الطعن اراتت فيه اصلياً الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفضه بعد الابعاد ، واحتياطياً الحكم برفضه موضوعا .

وعين لنظر الطعن لسنة ٣١ القضائية جلسة من ...
 سنة ١٩ أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة ، كما عين لنظر الطعن
 رقم لسنة القضائية أمام دائرة فحص الطعون جلسة
 من ... سنة ١٩ ، ويجلسه من ... سنة ١٩ قررت
 الدائرة ضم الطعن رقم لسنة القضائية الى الطعن رقم
 لسنة القضائية ليصدر فيها حكم واحد ، ثم قررت بجلسته
 من ... سنة ١٩ احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا « الدائيرة
 الرابعة » لنظرهما بجلسته من ... سنة ١٩ ، وفيها استمعت
 المحكمة الى ما رأت لزومه من ايضاحات وارجات اصدار الحكم الى جلسة
 اليوم ، حيث صدر الحكم واودعت مسودته المشتملة على اسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانونا .

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تتحصل ، حسبها يبين من الاوراق في
 انه بتاريخ من ... سنة ١٩ اصدر السيد رئيس جامعة
 القرار رقم لسنة ١٩ بالقالة الدكتور / استاذ ورئيس
 قسم الصناعات الغذائية بكلية في ، الى مجلس تاديب
 اعضاء هيئة التدريس بجامعة ، لخالفته المادة ٩٦ من قانون تنظيم
 الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، اذ انه في المدة من ... من ..
 سنة ١٩ حتى نهلية امتحانات دور يونيه سنة ١٩ : —

١ — خرج عن مقتضيات الواجب الوظيفي والعرف والقيم الجامعية بأن تفوه
 علنا بالفاظ خارجة لطلبة وطلبات السنة الرابعة بكلية في

٢ — خالف القواعد والنظم والقوانين واللوائح الجامعية بان قلم بتمسديل
 نتيجة الطالبين و بما يؤدي الى نجاح الاولى
 ورسوب الثانية في المادة التي قام بتدريسها وتصحيحها وهي مادة منتجات
 لبنية ومثلجات . ونظر مجلس التاديب الدعوى التاديبية في عدة جلسات
 ابتداء من جلسة من ... سنة ١٩ ، حتى قرر بجلسته ...
 من ... لسنة ١٩ ، اصدار القرار فيها بجلسته من ...
 سنة ١٩ ، وفيها لم يحضر عضو مجلس التاديب عن الجامعة ، وقرر
 رئيس مجلس التاديب تأجيل الدعوى لجلسة من ... سنة ١٩ ،
 وفيها قرر المجلس اعادة الدعوى الى المرافعة بذات الجلسة وتأجيلها
 لجلسة من ... سنة ١٩ لحضور المحال ، حيث حضر

المحل وبسؤاله عما اذا كتلت لديه اقوال أخرى قرر أنه لا يمتنع في حجب الدعوى للحكم ، وقرر المجلس في ذات الجلسة مجازاة المحل بالمعزل عن الوظيفة مع الاحتفاظ بالملابس أو المكفأة . واقام المجلس قضاءه على ثبوت ما نسب الى المحل ، مما يشكل منه خروجاً عن الواجب الوظيفي ، وخاصة التهمة الثانية التي تمثل اخلافاً فاحشاً بواجبات وظيفته مما يوجب اقصاءه عن محراب العلم . ورفع المحكوم عليه الطعن رقم ١٩ لسنة ١٩٠٠ القضائية ، في ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة ١٩٠٠ ، أتم المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بـ ١٩٠٠ ، ضد السيد / رئيس جامعة ١٩٠٠ بصفته ، طالباً الحكم بصفته مستعجلة بوقف تنفيذ قرار مجلس التأديب ، وفي الموضوع بالفعله وما يترتب على ذلك من آثار .

وقضت المحكمة التأديبية مستوى الادارة العليا في جلسة ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة ١٩٠٠ بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً ، وأتملت قضاءها على ثبوت صحة القرار المطعون فيه . فأتم الطاعن الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ القضائية في ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة ١٩٠٠ أتم المحكمة الادارية العليا ، طالباً الغاء هذا الحكم والغاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، ثم أتم الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ القضائية في ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة ١٩٠٠ أتم المحكمة الادارية العليا ، طالباً الغاء قرار مجلس التأديب .

ومن حيث ان الطعن الاول يقوم على ان الحكم المطعون فيه خلف القانون واطلاً في تطبيقه لانه صحح ما اعترى اجراءات قرار مجلس التأديب المطعون فيه من بطلان ، ولم يتصدر لهذا الدفع الجوهري من جانب الطاعن ، ولم يتم على اسباب سائلة في اثبت صحة السبب الذي بنى عليه القرار المطعون فيه .

ومن حيث ان الطعن الثاني يقوم على ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه باطل ، لان التلخيص من مسودته ان اسبابه اودعت بجلسة ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة ١٩٠٠ التي تظف فيها أعضاء مجلس التأديب ، وبذا صدر وأودعت اسبابه من هيئة غير مكتملة وقيل اقفال بلب المرافعة والنطق به في جلسة ١٩٠٠ من ١٩٠٠ سنة ١٩٠٠ ، وذلك بالخالف للمادة (١٧٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي اوجبت ايداع مسودة الحكم عند النطق به لا قبله ولا بعده ، وهي مادة تسري على قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة طبقاً للمادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات والمادة (٣) من قانون اصدار قانون مجلس الدولة . كما يقوم هذا الطعن على ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه لم يستند الى اسباب صحيحة ، لان التهمة الاولى المنسوبة الى

الطامن نفاها عنه طلبه متعددون وأيد شهادتهم استأذهم الدكتور /
 وظهر الشهاده صحيح وان وجد اختلاف تفصيل ثنوية ، ولان التهمة الثانية
 انتزعت من غير اصل صحيح ينتجها اذ راجع الطامن التصحيح والاوراق بصفتي
 وقبل تسليمها للكتنول وهو حق له ، لذا عدل مجلس التاديب وصف التهمة
 من مخللة القواعد والنظم والقوانين واللوائح الى تهمة جديدة لم يحط بها علما
 ولم يكن من الدفاع فيها وهى وقوع ظل جسيم فى اسلوب تقدير الدرجات
 والاحراف الشديد فى عملية التصحيح ، وهو ما لم يثبت فى حق الطامن من
 الاوراق .

ومن حيث ان حكم المحكمة التاديبية لمستوى الادارة العليا بـ
 فى الطمن رقم لسنة القضائية ، صدر فى من
 سنة ١٩٠٠ بتول الطمن شكلا وبرغفه موضوعا ، وطمن فيه اطم المحكمة
 الادارية العليا بالطمن رقم لسنة القضائية الذى اودع تقريره
 طم كتب فى ... من ... سنة ١٩٠٠ أى خلال ستين يوما من تاريخ
 صدور الحكم المطعون فيه ، وذلك طبقا للمادتين ٢٢ ، ٤٤ من قانون مجلس
 الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اللتين حددتا بميعاد الطمن اطم
 المحكمة الادارية العليا بستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فمن
 ثم يكون الطمن الاول مرغوعا فى الميعاد القانونى ، مما يجعله مقبولا شكلا .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة ، جرى على ان قرارات مجلس التاديب
 التى لا تخضع لتصديق من جهات ادارية ، هى قرارات نهائية لا يجوز التظلم منها او
 سحبها او تعقيب الجهات الادارية عليها ، اذ تستنفذ مجلس التاديب ولايتها
 بصدار هذه القرارات ويمتنع عليها الرجوع فيها او تعديلها وينفلق ذلك أيضا
 على الجهات الادارية ، وبذا فانها قرارات اقرب فى طبيعتها الى الاحكام التاديبية
 منها الى القرارات الادارية ، ومن ثم يجرى عليها بالنسبة للطمن ما يجرى على
 الاحكام الصادرة من المحاكم التاديبية ، فلا تقتصر المحاكم التاديبية بنظر الطمون
 فيها ، وانما ينفذ هذا الاختصاص للمحكمة الادارية العليا مباشرة .

ومن حيث ان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة
 ١٩٧٢ ، لم يخضع قرارات مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس لتصديق ما ،
 ولذا ينفذ الاختصاص بنظر الطمون فيها للمحكمة الادارية العليا دون المحاكم
 التاديبية ، ما هو الشأن فى القرار الصادر من مجلس تاديب اعضاء هيئة
 التدريس بجامعة فى من لسنة ١٩٠٠ بجزاء الطمن
 بالمعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافاة ، اذ يتحصن عن نظر الطمن
 فيه اختصاص المحاكم التاديبية وشمله اختصاص المحكمة الادارية العليا ،

ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا
بجلسة من ... سنة ١٩ برفض الطعن رقم لسنة ١٩
القضائية المقام عن هذا القرار ، وهو الحكم محل الطعن رقم لسنة
القضائية يكون قد صدر من محكمة مختصة ، وبالتالي فإنه يتعين الحكم بإخلاقه
وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظره .

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجلسته
بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة ، صدر
في ... من ... سنة ١٩ ، وطعن فيه أمام المحكمة التأديبية لمستوى
الإدارة العليا بالطعن رقم لسنة القضائية المرفوع في ... من ...
سنة ١٩ أى خلال الميعاد المحدد للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهو
ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادتين ٢٣ ، ٤٤ من قانون مجلس
الدولة وهذا الطعن أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، وأن رفع
الى محكمة غير مختصة ، الا أنه اقيم خلال الميعاد القانونى على نحو قطعه ،
كما أن الحكم الصادر في ... من ... سنة ١٩ برفض طعن عليه خلال
الميعاد القانونى في ... من ... سنة ١٩ بالطعن رقم لسنة
القضائية على نحو ظل معه الميعاد مقطوعا ، لان القاعدة أن الميعاد المحدد
تقوتنا لاقبله الدعوى ينتطع برفعها خلاله ولو الى محكمة غير مختصة ويظل
مقطوعا حتى يصل فيها ولو من المحكمة الاعلى درجة الامر الذى يسمح
لصاحبها باللجوء الى المحكمة المختصة أن تبينها سواء ابلن قطع الميعاد او خلال
جريته ثانية طالما لم ينصرم بعد ، وهو ما يصدق على الطعن الثانى رقم
لسنة القضائية الذى اقبله الطاعن بإيداع تقريره ظم كطب المحكمة
الإدارية العليا في ... من ... لسنة ١٩ بطلب الغاء قرار مجلس التأديب
وذلك خلال نظر الطعن الاول رقم لسنة القضائية الذى سبق أن
اقامه في الميعاد بطلب الغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برفضه
طعنه المقام في الميعاد على ذات القرار ، فمن ثم يكون الطعن رقم ... لسنة ...
القضائية مرفوعا في الميعاد القانونى ، مما يجعله مقبولا شكلا .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات الصادر
بالتقانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ ، قضت بأن تسرى بنفسها الى المسطرة أمام
مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام
المحكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، ونصت المادة ٤٣ من
تانون مجلس الدولة الصادر بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن تصدر احكام
المحكمة التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء ، وبذا اكنت الاحالة الواردة
في المادة (٢) من قانون اصدار تقنون مجلس الدولة فيما لم يرد بشأنه نصوص

أحرائية الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، حيث أوجبت المادة (١٧٥) من هذا القانون بإيداع مسودة لحكم المشتبهة على أسبيله موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق به والا كإن الحكم باطلا ، ومنذ هذا أن قرار مجلس تاديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يجب أن تودع مسودته المشتبهة على أسبيله عند النطق به والا كإن باطلا ، الأمر الذى يعنى عدم جواز إيداعها قبل النطق به مثل عدم جواز إيداعها بعد النطق به ، غير أنه لا يكفى للدلالة على صدور قرار مجلس التاديب المطعون فيه وإيداع مسودته من هيئة غير مكتلة وقيل أفعال بلب المرافعة والنطق به فى جلسة من ... سنة ١٩ على نحو ما نراه عليه الطاعن ، مجرد إشارة وردت من مسودته فى معرض سرد إجراءات مجلس التاديب ، الى صدور ، وإيداع مسودته بجلسة من ... سنة ١٩ ، وهى الجلسة التى سبق تحديدها لإصدار القرار وأجلت الدعوى منها إداريا الى جلسة من ... سنة ١٩ حيث أعيدت الدعوى الى المرافعة ثم صدر القرار المطعون فيه ، إذ أن العبارة بإيداع المسودة فعلا وهو ما لم يثبت حدوثه بجلسة من ... سنة ١٩ ولم يتم ما ينهى إجرائه عند النطق بالقرار فى جلسة من ... سنة ١٩ ، كما أن تلك الإشارة أن عبرت عن سبق أعداد مشروع المسودة بدءا من الاستهلال حتى الوصول إليها فاتها لا تقطع بتسطير ما سبقها فى المسودة حتى خاتمتها ، بالإضافة الى أن أعداد مشروع المسودة مسبقا أمر لا جناح فيه ولا يأخذ عليه لان ضرورة إيداع المسودة عند النطق بالقرار تدمو الى البدء فى وضع مشروعها تهييدا لإصدار القرار وإيداع مسودته موقعة من الرئيس والأعضاء عند النطق به ، وهو ما جرى فى جلسة من ... سنة ١٩ ومن ثم فانه لا محل لهذا الوجه فى النعى على قرار مجلس التاديب المطعون فيه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ، أن الدكتور / الاستاذ المساعد بقسم الصناعات الغذائية فى كلية الزراعة بـ التابعة لجامعة قدم شكوى فى ... من ... سنة ١٩ الى السيد رئيس جامعة ، ذكر فيها أن طلبة إبلغوه أن الطاعن كلف طلبة السنة الرابعة فى القسم بدفع نفود لشراء مرواح لفرع الإبلان ، وأخير الشاكى الطاعن بما بلغه معترضاً عليه ، وفى ... من ... سنة ١٩ دخل الطاعن قاعة محاضرات السنة الرابعة فى القسم أثناء محاضرة الدكتور / واستفسر عن أسماء الطلبة الذين اشتكوا من جمع النفود ، فأثر الطلبة الصمت ، وحينئذ قال الطاعن لهم « أنتم فانس و وأنكم » {٤} طالب لا تسألوا عندى وإذا كنتم لا تريدون الكلام فأن فى استطاعتى أن أجبر / أمامكم وأخليه يقول لى من منكم الذى اشتكى » كما قدمت الطلبة / بالسنة الرابعة من القسم شكوى الى السيد رئيس جامعة ، جاء فيها

ان الطاعن وجه الفاظ خارجة الى الطلبة في قاعة المحاضرات ، ولما اعترضت على كلامه هدها قائل : « أنت مش وش علم ويجب أن تنظري سنة او اثنين بالكلية علشان تتعلمي » مما ادى الى رسوبها في مادته وهى تكنولوجيا المنتجات الدهنية والثلجات رغم انها متفوقة ، بينما نجحت زميلتها رغم ضعفها وذلك بسبب العلاقة بين الطاعن وبين زوجها ضابط الشرطة في واجرت الجامعة تحقيقا اداريا سمعت فيه اقوال الطلبة و و فقررنا جميعا ان الطاعن وجه هاتين العبارتين على النحو المتقدم . وبسؤال الدكتور / ذكر ان الطاعن دخل قاعة المحاضرات قبل بدء المحاضرة وتكلم مع الطلبة ولكنه لم يوجه العبارتين المشار اليهما ولم يهدد الطلبة وبسؤال الطاعن نفى انه وجهه العبارتين او التهديد ، وأشار الى وجود خلافات بينه وبين الدكتور / بمقدم الشكوى الاولى ، وقرر انه اعد النظر في الدرجات عموما قبل تسليم اوراق الاجابة للكتترول ، ووجد ان الطلبة / تستحق ٤٧ درجة بدلا من ٣٢ درجة ، وانكر وجود خدشات متبادلة مع زوجها ، كما نفى تحديه للطلبة بانه اعطاها ١٨ درجة من ٣٠ درجة في الامتحان العملى ، واحيل الطاعن الى مجلس التأديب الذى انتدب الدكتور / وكيل كلية الزراعة جامعة واستأذ الابان فيها لاعادة تصحيح خمس اوراق اجلبة منها ورقتها الطالبين / و ، فرأى ان الطلبة الاولى تستحق ١٦ درجة بينما منحها الطاعن ١٥ درجة في البداية وعدلها الى ٣٠ درجة في النهاية ، كما رأى ان الطلبة الثانية تستحق ٣٤ درجة بينما منحها الطاعن ٢٥ درجة في البداية وعدلها الى ٢٣ درجة في النهاية . وقرر مجلس التأديب بناء على طلب الطاعن سماع اقوال الدكتور / الذى قرر شهادته واضف انه ترك الطاعن في قاعة المحاضرات وذهب الى مكتبه لاحضار بعض الكتب وعاد بعد فترة وجيزة لا تقعدى نصف دقيقة ، وكذا اقوال الطلبة : و و الذين نفوا نفوه الطاعن بالفاظ خارجة او تهديده الطلبة / او صدور اعتراف منها على كلامه ، ولم تنفق اقوالهم في شأن وجود الدكتور / ابتداء وخروجه بمنفذ . وقد انتهى مجلس التأديب الى ادانة الطاعن ومجازاته على التفصيل السابق ذكره ..

ومن حيث انه يؤخذ مما سلف ان الطلبة الذين سمعت اقوالهم في التحقيق الادارى ، اجمعوا على ان الطاعن وجه العبارة الاولى الى عموم الطلبة في قاعة المحاضرات بما تضمنته هذه العبارة من الفاظ نابية ، كما وجه العبارة الثانية الى الطلبة بما ألححت به هذه العبارة من وعيد للطلبة اثر اعتراضها على العبارة الاولى ، وجاءت اقوال هؤلاء الطلبة متفقة غير

متناغره ، تلقائية غير مصطنعة ، فورية غير مترائية ، مما يزيكها صحة وبقينا . ولا يتقدح فيها مجرد انذار مرسل من الطاعن ضمن أقواله في ذات التحقيق حيث لم يستشهد بأحد حينئذ . وإذا كان الدكتور / وحده في ذلك التحقيق ثم مع الطلبة الذين استشهد بهم الطاعن وسمعت أقوالهم أمام مجلس التأديب ، قد ناصروا الطاعن في نفى صدور هاتين العبارتين منه ، إلا أن الأول قرر أمام مجلس التأديب أنه ترك قاعة المحاضرات فترة وجيزة ، كما أن بعض هؤلاء الطلبة ذكر أن الأول دخل القاعة بعد دخول الطاعن ، مما يوحي باحتمال صدور العبارتين من الطاعن إبان ذلك بالأضلفة إلى أن أقوال أولئك الطلبة جاءت بناء على استئصال من الطاعن ويعد مضي مدة على الواقعة وفي صورة متطبقة ، مما لا ترقى معه إلى فحص ما أجمع عليه في حينه الشهود الاوائل بالنظر إلى خروجه عنهم فوراً وصدوره عنهم عفويا دون تراخ ينسب ودون ترتيب يريب ، ومن ثم فإن تلفظ الطاعن بالعبارتين يكون أمراً ثابتاً في حقه ، وهو تلفظ بنطوى على إخلال منه بواجبه عالية كموظف وخاصة كاستاذ في حيث الاعتصام بصفة الاسان واستعمال ظاهر البين والاعتداد بحكمة الترشيذ ونبذ خاسر الوعيد ، حتى في حال الغضب ولو بحق ، وخاصة في محراب العلم ، حتى يكون اسوة حسنة وقدوة سالحة في موقعه حيث القيادة والريادة من جانبه بما يتمكن واقتداء من سواه على صعيد مرعوسيه وتلاميذه ، مما يشكل في حقه جريمة تأديبية تستوجب معاقبته عنها .

ومن حيث أنه يؤخذ مما سلف أيضاً أنه ولئن كان الطاعن وجهه العبارة الثانية إلى الطلبة بما المحت إليه من وعيد ، ونزل درجاتها من ٢٥ درجة إلى ٢٣ درجة بينما قدر لها الاستاذ المنتخب من مجلس التأديب ٣٤ درجة ، كما رفع درجات الطلبة من ١٥ درجة إلى ٣٠ درجة بينما منحها الاستاذ المنتخب ١٦ درجة ، أن القدر المتيقن أن الطاعن منح الطلبة ١٨ درجة من ٣٠ درجة في أعمال السنة وهو على بينة من أسماها حيث لا سرية في هذه الاعمال ، كما أن الثابت أن الطاعن أجرى التعديل في تقدير الدرجات بالورقتين وهما مازالتا في طي السرية شأن سائر الاوراق قبل تسليمها للكنترول حيث تقضى سريتها بعد التحقيق من سلامتها ، وهذا التعديل في حد ذاته مرخص فيه دون حظر له له أو منع منه ، ولم يتم ذليل خاطع بتلف الطاعن إلى ما وراء حجب الاوراق على نحو مكته من تحرى اصحابها واغراز الورقتين من بينها ، خاصة وأن القصد المبين قد ينفذ عند التصحيح ابتداء لا بالتعديل بعدئذ ، وإذا كان الطاعن قد برر اعداته التصحيح برغبته في تحسين النتيجة ، فله ليس بلام تخفيض هذه الامثلة عن تعديل بالزيادة في جميع الاوراق بحيث لا ينزل بأحد هاماً قط ولا يرفع بعضها محسوب وأن جرت العادة على ذلك ، فضلاً عن أن التعديل الذي تم في ورقة الطلبة

بانقاصها درجتين وان ادى الى خفض مجموع درجاتها في المادة من ٤٣ درجة الى ٤١ درجة الا انه لم يهبط بهذا المجموع الى حد يوجد سبيل جبرها بعدئذ حتى يزكو اتجاهه عمدا الى الاضرار بها ، بالإضافة الى انه لا محل للخوض في مدى سلامة التقدير في حد ذاته ولو استرشد بمحكين في هذا المجال الفني الذي يسوده بداهة الاختلاف والتباين ، وبذا فانه لا تثريب على الطامن في اجرائه التعديل في حد ذاته ، ولا سبيل الى الحكم بتعمده هذا التعديل محاباة للطلبة ونكالية بالطلبة ولا محل لحاسبته في تفاصيل تقديره ولو استهداء بمحكم من ذات التخصص ، ومن ثم يصبح الاتهام الثانى بلا دليل يقينى قاطع يقيمه ويأيده ويتمين لذلك تبرئة الطامن منه ، سواء حوى اجرائه ذات التعديل ، او تمثل في تعمده التعديل افادة لطلبة واضرار بالآخري ، او وقف عند الخطأ في تقدير درجاتها بميزان « العدل » .

ومن حيث ان الاتهام الاول ، وان قام في حق الطامن على النحو المتقدم ، الا انه لا يستوى وحده اسساً لحمل قرار مجلس التأديب محل الطامن فيما انزله بساحه الطامن من جزاء العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالماضى او المكافاة ، نظراً لما يعنيه هذا الجزاء بجسميته من بتر عن الوظيفة حدا اليه الاتهام الثانى الذى لم يتم قانوناً في حق الطامن على ما سلف بيناه ، ومن ثم تكنى المحكة بمعلقته عما ثبت في حقه بجزاء اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة عملاً بالبنود الثالث من المادة (١١٠) من قانون تنظيم الجامعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكة بقبول الطعنين شكلاً ، وفي الموضوع اولاً : بإلغاء الحكم الصادر من المحكة التأديبية لمستوى الادارة العليا بجلسة من سنة ١٩ في الطمن رقم لسنة ١٩ القضائية وبمعجز اختصاصها بنظره ، وثانياً : بتعديل قرار مجلس التأديب المطعون فيه بنجاة الطامن بمقوية اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة والزمت الجهة الادارية المصروفات .

صدر هذا الحكم وظى علنا بجلسة يوم الموافق من سنة ١٤٠٤ الموافق من سنة ١٩ بالمهنية الميمنة بصدوره .

رئيس المحكة

سكرتير المحكة

توقيع :

توقيع :

القاعدة الثانية :

موضوع الطعن وحكم المحكمة :

(أ) موضوع الطعن : يدور الموضوع حول الفصل في الدفاع المقدم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في قرارات النقل التي تستر جزاء تاديبيا مقتضا .

(ب) حكم المحكمة : قضت بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغناء الحكم الطعن حيث ثبت أن قرار النقل يستر جزاء مقتنع .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

الديباجة :

.....
.....
.....

إجراءات الطعن

في يوم الثلاثاء الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ الدكتور /
بصفته وكلاء عن السيد / قلم كتب المحكمة الإدارية العليا تقرير
طعن قيد بجدولها تحت رقم لسنة قضائية في الحكم
الصادر من محكمة القضاء الإداري بطسقة / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة قضائية القاضي « برفض الدفع بعدم اختصاص
المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واختصاصها بنظرها وبعدم قبول الدعوى
شكلا وبإلزام المدعى بالمصروفات .

وطلب الطاعن للاسباب المبينة بتقرير طعنه الحكم بالغناء الحكم المطعون
عليه والحكم مجددا بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغناء القرار
المطعون عليه نميا تضمنه نقل الطاعن من إلى وما يترتب
على ذلك من آثار وإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات .

وبعد اعلان تقرير الطعن على التصو المبين بالاوراق قدمت هيئة مفوضى ابدولة تقريراً برأيها القانوني رأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبتقبول الدعوى لرفعها في الميعاد وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري للفصل في موضوعها .

وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية عين لنظر الطعن ايام دائرة فحص الطعون جلسة / / ١٩ وبجلسة / / ١٩ قررت الدائرة احوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا الدائرة الرابعة وحددت لنظره ايامها جلسة / / ١٩ وتأجل نظره على الوجه المبين بمحاضر الجلسات وبجلسة / / ١٩ وبعد ان سمعت المحكمة ما رأت لزوماً لسماعه من ايضاحات نوى الشأن قررت اصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر وأودعت مسودته المشتملة على اسبليه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وبعد سماع الايضاحات وبعد مداولة .
من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بجلسة / / ١٩
وتقدم الطامن الى لجنة المساعدة القضائية بتاريخ / / ١٩ وتقرر
تبول الطلب بجلسة / / ١٩ وأقيم الطعن في / / ١٩
تكون الطعن بذلك مستوفياً أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحصل — حسبها هو مستخلص من الاوراق في أنه بتاريخ / / ١٩ أقام السيد / أمام محكمة القضاء الاداري الدعوى رقم لسنة ... في قضائية طالبها قبول دعواه شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم لسنة ١٩ الصادر من وزارة في / / ١٩ بنقله الى المحلفات وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار وقال شرحاً لدعواه انه كان يعمل بمصلحة واستمر يؤدي عمله بكفاءة الى أن توجيء بصدور القرار لسنة ١٩ الصادر في

/ / ١٩ والقاضي بنقله وآخرين من زملائه البالغ عددهم مائة واثنى عشر موظفاً من العاملين بمصلحة الى وحدات الحكم المحلي وفارت ضجة اعلامية كبيرة حول هذا القرار وتظلم المدعى منه ولم تستجب اليه الجهة الادارية . وبجلسة / / ١٩ قضت المحكمة برفض الشك المستعجل في الدعوى وبإختصاصها بنظرها وعدم قبول

الدعوى شكلا وبإلزام المدعى المصروفات وأُقيمت قضائها على أنه بالنسبة للدفع الذي أبدته الجهة الإدارية بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر استنادا الى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بموازنة الدولة ومن ثم يعتبر قرار النقل عملا تشريعيا يخرج عن ولاية القضاء فقد انتهى انحكم المطعون فيه الى أن القرار المطعون فيه يعتبر من جميع الوجوه قرارا إداريا منشأ لمرکز قانوني للمدعى وبالتالي لا يصح القول بأنه عمل تشريعي لمجرد صدوره استنادا الى قانون الموازنة العامة للدولة وإذا كان القرار المطعون فيه قد صدر في / / ١٩ ولكن المدعى قد أقام دعواه بتاريخ / / ١٩ ولم يقدم ما يفيد قبليه بالتظلم من هذا القرار فيكون رفع دعواه قد تم بعد الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء وتكون الدعوى من ثم غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أن مبنى الطعن يقوم على أسس أن العلم الذي يبدأ منه سريان ميعاد دعوى الالغاء هو العلم اليقيني وأن تنفيذ القرار لا يؤدي الى العلم بمحتويات القرار وغايته الحقيقية واسبله والثابت أن الطاعن قد تظلم من هذا القرار قبل رفع دعواه وقد تلقت الجهات العليا المسؤولة هذا التظلم وكلفت لجائا لبحثه ، ويضيف الطاعن أن القرار المطعون فيه ينحصر به عيب عدم المشروعية الى عدم ذلك أنه صدر بباعث الانتقام والمغالب بغير اتخاذ الاجراءات القانونية الصحيحة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن نعى منذ بدء اقامته دعواه أمام القضاء الإداري على القرار المطعون فيه ستره لمعقوبة تأديبية مقنعة وأن القصد من وراء القرار هو انزال العقاب عليه بغير اتباع للاصول القانونية السليمة من تحقيق أو سماع لدفاعه وهو ذات ما ورد في تقرير طعنه وقدم للتدليل على ذلك حافظة مستندات ضمنها علم وصول لكتاب مسجل بتظلم مرسل منه الى السيد / وكيل الوزارة مدير علم مصلحة بالقاهرة بتاريخ / / ١٩ ، وكذلك صورة رسمية من تقرير أعمال اللجنة المنبثقة عن لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب بشأن النظر في ضرر المتقولين من مصلحة الى المحليات ولم تنكرها جهة الادارة وقد جاء بهذا التقرير « ورغبة من اللجنة الفرعية في حسم الموضوع بعد سنوات مدة ترايد خلالها تلق المتضررين نتائج أجرت اتصالات بكل من السيد الدكتور / وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والسيد / وزير ثم طلبت الاجتماع بالسيد

الدكتور / وزير الذى اوضح فى هذا الاجتماع انه لم يطلب نقل سوى ١٥ شخصا اما ببقى من شملهم القرار فقد وردت تقارير من مجلس الوزراء ومن بعض جهات الرقابة ومن ثم فان السيد الوزير كلف المختصين بكتبه وبمصلحة اطلاق اللجنة الفرعية بالاضافة الى السيد / رئيس نقابة مصلحة وحضرها من الوزارة : ١ - وكيل الوزارة لشئون ٢ - السيد / وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير وعلى ضوء الاوراق والمستندات التى قدمها بمطلوا وزارة وعلى ضوء المناقشات التى دارت بين أعضاء اللجنة ومطلوا الوزارة - فقد أسفرت اطلعت اللجنة على اقتراح اعادة النظر فى قرار وكيل أول وزارة بالتفويض رقم لسنة ١٩ والخاص بنقل ١١٢ فردا من مصلحة الى قطاعات الحكم المحلى لما استجد من ظروف .

ان المفهوم العام للقرار انه نتاج تحريك اما المفهوم الادارى فهو نقل العمالة الزائدة الذى تنتهى بالتصريح فى مجلس الشعب بجلسته الاستماع المنعقدة فى / / ١٩ وتصريح السيد / وزير انه نتيجة تحريك من اجهزة رقابة ويضيف التقرير المذكور أن جهة الادارة ستكون فى موقف صعب عند تقديم لوزاق المعلومات من الانسداد بصورتها الحالية التى مرضت على اللجنة عند فحصها الموضوع وإن جهة الادارة ستكون فى موقف صعب عند تفرعها بالمصالح العام والعملية الزائدة كسبب لحدوث القرار حيث أصبحت مبرراتها معروفة للجميع وهى أنها بنيت على تحريات » .

ومن حيث أن القرار رقم لسنة ١٩ المطلوع فيه وان لم يتضمن سبب اصداره الا ان الاوراق قد افصححت بجلاء من هذا السبب على النحو الذى انطوى عليه التقرير سابق الذكر. وإذا كانت جهة الادارة قد ذكرت ان سبب القرار هو العمالة الزائدة الا ان هذا السبب هو السبب الظاهرى وليس بالسبب الحقيقى الذى كشف عنه التقرير المتقدم ذكره من انه صدر نتيجة لتحريك أجرتها الجهات الرقابية شملت الطامعن وزملائه ، ورات الجهة الادارية استفادا الى ما جوفه هذه التجريبات ابعاد هؤلاء الموظفين عن وظائفهم الاصلية بمصلحة الإبر الذى يترتب عليه ان تكون طبيعة هذا القرار عقابية قصد منها ابعادهم من وظائفهم الاصلية نتيجة ما اوردته بالنسبة لهم تحريك الجهات الرقابية .

ومن حيث انه ولئن كلن الطعن على هذا القرار ومراقبة مدى شرعيته انها يتمتع الاختصاص بالنسبة للمحكمة التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العلة فى الفصل فى مسائل تأديب العلبلين المدنيين بالدولة، الا أن محكمة القضاء (م - ١٢ صيخ الدملوى)

الإدارى وقد قضت بجلستها المعقودة في / / ١٩ برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بما ينطوي على القضاء باختصاص المحكمة المذكورة بالفصل في المنازعة وبقبولها شكلا وكان هذا القضاء حار قسوة الشيء المقضى فيه بعدم الطعن فيه في المواعيد المقررة تقوينا فإنه لا محيص من الاعتماد به وأعمال مقتضاه فيها قضى به ضحنا بمن اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبقبولها شكلا ولا يساغ والأمر كذلك إحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للاختصاص بنظرهما هذا وما كان يجوز لمحكمة القضاء الإدارى بعد أن قضت ضحنا بقبول الدعوى شكلا بحكم حائز لقوة الأمر المقضى أن تعود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم يخالف وبهذه المثلية يكون الحكم المطعون فيه قد خلف حكم القانون فيها قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بدعوى رفعها بعد الميعاد القانونى ويتعين من ثم القضاء بقبولها نزولا على قوة الأمر المقضى للحكم الصادر في هذا الشأن .

ومن حيث أن صدور القرار المطعون فيه في الظروف سائلة البيان لا يدع مجالاً للشك على ما سبق تفصيله في أن مصدر القرار ما قصد بهذا الفصل إلا توقيع جزاء على المدمى وبناء عليه فإن هذا القرار وإن كان في ظاهره نقلاً مكافئاً إلا أنه وقد ستر جزاء تأديبياً فإنه يكون قد شابه عيب عدم المشروعية باعتبار أن النقل ليس من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ويحق من ثم القضاء بلفظه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بلفظه وبإلغاء القرار المطعون فيه والزام جهة الإدارة المصروفات .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الإدارية المصروفات .

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة يوم سنة ١٤١٥
الموافق من سنة ١٩٠٠ من الهيئة المبينة يصدره

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة
وعضوية السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
والسيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة
والسيد الاستاذ المستشار / المستشار بالمجلس
وحضور السيد الاستاذ المستشار / مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / أمين سر المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة القضائية المقدم من السيد /
في الحكم الصادر من مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة / / ١٩ في الدعوى رقم لسنة ١٩ المغلقة من
السيد المستشار ورئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن .

الاجراءات

في يوم الخميس الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ
المحامي بصفته وكيلًا عن السيد / ، قلم كتيب المحكمة الادارية
العليا ، تقرير طعن قيد بجدولها برقم لسنة القضائية في
القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة من سنة ١٩ في الدعوى رقم لسنة ١٩ المغلقة
من السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد السيد /
بجائزة السيد المذكور بخصم ما يعادل شهرا من راتبه .

وطلب الطاعن — للاستيلاء المبينة بتقرير الطعن — الحكم بقبول الطعن
شكلا وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفي الموضوع بالقضاء

هذا الحكم مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدهما بصفتيهما بالصروفات ومقابل اتعاب المحللة .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرائى القانونى ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً ووقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفى الموضوع بإلغاء هذا الحكم لسقوط الدعوى القاديبية بمضى المدة .

وعين لنظر الطعن أمام دائرة محص الطعون بهذه المحكمة جلسة من سنة ١٩ ، ويجلسه من سنة ١٩ قررت الدائرة إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الرابعة) لنظره بجيبسبة من سنة ١٩ .

وقد نظر الطعن أمام هذه المحكمة على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، ويجلسه من سنة ١٩ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتبهة على أسبابه جنبب النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسامع الايضاحات وبعد المداولة .
من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل — حسبما يبين من الاوراق — فى انه بتاريخ من سنة ١٩ أحل السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية السيد / الموظف بالمحكمة الى المحكمة القاديبية أمام مجلس تاديب العللين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، حيث أودع سكرتيرية هذا المجلس تقرير اتهام ضد السيد المذكور نسب اليه فيه انه ثبت من المحقق انه قد باشر أمانة سر الجلسة فى الدعوى رقم ١٩ / ١٩ بدنى كى جنوب القاهرة حتى صدور الحكم فيها / / ١٩ بيد انه تقامس من بذل ما تقتضيه دواى العناية والحرص اللازمين تجاه ذات ملف الدعوى رغم كونه أميناً عليه مما ترتب عليه فقد الامر الذى يعتبر اهمالاً جسيماً منه فى عمله وخروجاً على مقتضيات وظيفته ولا سيما وأن ما اتاه من شأنه أن يقلل اللزوم اللازم توافرها فى الاعمال القضائية ومن اعتبار الهيئة التى ينتمى اليها .

وبجلسة من سنة ١٩ أصدر مجلس التاديب قراره بمجازاة السيد المذكور بخمسة ما يعادل شهراً من راتبه .

وأمام المجلس حكمه على أنه بالإطلاع على التحقيقات تبين أن المدعى في الدعوى رقم / ١٩ أبلغ في / / ١٩ بأنه استأنف الحكم الصادر ضده برفض دعواه وتحدد لنظر الاستئناف جلسة / / ١٩ وطلبت المحكمة ضم المبررات ولم ينفذ قسراً المحكمة ، وأنه بالبحث عن المبررات تبين أنها لم تسلم لقلم الحفظ ولا أثر لها . ويسؤال أمين علم الحفظ ، قرر أنه لم يتسلم من المتهم ملف هذه الدعوى وأنه يوقع فقط على تسلمه ملفت الدعوى المسجلة اليه ، ويسؤال المتهم قرر بأنه كان أمين سر الدائرة الخامسة مدنى ولكن ملف الدعوى في مهندته وأنه سلمه الى أمين الحفظ ضمن ملفات دعاوى أخرى ولم يوقع أمين الحفظ على جميع القضايا المسجلة اليه بسبب ضغط العمل وتعمد بالبحث عن الدعوى خلال اسبوع وطلب مهلة أخرى للبحث وتبين من الاطلاع على دفتر تسليم القضايا بأن هذه القضية غير موقع قرينها بالاستلام وأن بعض القضايا موقع قرينها بالاستلام ، وثبت من كشف جزاءات المتهم أنه وقع عليه جزاء بالخصم من راتبه لانتهاكه في واقعة مماثلة بالإضافة الى جزاءات أخرى .

وأضاف مجلس التأديب أن ما أسند الى المتهم من أعماله وخروجه على مقتضى واجبات وظيفته ثبت قبله مما تبين من التحقيقات الأمر الذى يترتب بلا نزاع الضرر بالصالح العام كما أن من شأن ما اتاه أن يظل من الثقة الواجب توافرها في الأعمال القضائية ومن اعتبار الهيئة التى ينتسب اليها خاصة وأنه سبق له من قبل أن تسبب في فقد ملف قضية أخرى ، والمجلس يطمئن الى التحقيقات والى صحة الواقعة المسندة الى المتهم الذى كان يتعين عليه التثبت من تسليم مهندته الى أمين الحفظ - أن صح دفاعه - ومن ثم فإن المجلس يرى مخالفته طبقاً لمواد ونصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المخنيين بالقوة ورهم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلطة القضائية .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه شاذ البطلان والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، للأسباب الآتية :

أولاً : بطلان الحكم : إذ أنه بالرجوع الى مستنود الحكم المطعون فيه يبين أنها قد خلت من توقيع أعضاء مجلس التأديب الذى نظر الدعوى التأديبية وأصدر الحكم فيها ، الأمر الذى يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه طبقاً لنص المادة (١٧٥) من قانون المرافعات .

ثانياً : الفساد في الاستدلال والقصور في التقييم :

إذ أن الخلل الناتج من التحقيقات التى تمت في هذا الشأن تؤكد

انه لم يكن لاي شخص مصلحة في ضياع ملف هذه الدعوى ولا سيما انه لم يترقب أن بها مستندات كما أن الجهة الحكومية التي صدر لصالحها الحكم من محكمة أول درجة وهي صاحبة المصلحة الأولى فيها لم توجه أى شكوى لضياع ملف هذه الدعوى ، كما أن سركى تسليم القضايا ثبت منه أنها ليست انقضية الوحيدة التي لم يوقع أمهلها أمين الحفظ بالاستلام بل هناك قضايا عديدة غيرها لم يوقع باستلامها في حين انه استلمها فعلا .

ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية : أن مسئولية الطاعن عن ضياع ملف الدعوى تبدأ من / / ١٩ وتستمر مسئوليته التأديبية عن فقد الملف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من التاريخ المذكور طبقا للمادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وكان يتعين على مجلس التأديب أن يقضى بسقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن لانقضاء أكثر من ستة سنوات بين تاريخ وقوع المخالفة وبين تاريخ التحقيق في الشكوى المقدمة في / / ١٩ .

ومن حيث أنه لا محل لما اثاره الطاعن من بطلان القرار المطعون فيه بحجة أن مسودة هذا القرار قد خلت من توقيع أعضاء مجلس التأديب ، لأن الثابت من الاطلاع على مسودة القرار أنها موقعة من الاعضاء الثلاثة المشكل منهم مجلس التأديب .

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية فإن المادة (٩١) من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — قبل تعديل الفقرة الأولى منها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ — تنص على أن :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المنتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / (الطاعن) كان أمين سر الجلسة في الدعوى لسنة ١٩ مدنى كلى جنوب

القاهرة حتى صدور الحكم فيها في / / ١٩ ولم يتخذ الاجراء
اللازم لتسليم ملف الدعوى الى الحفظ خلال شهر من تاريخ صدور الحكم
فيها طبقا للتعليمات الصادرة من وزارة العدل في هذا الشأن ، الا ان
الجهة الادارية لم تتخذ أية اجراءات ضده ، الا بعد ان تقدم
السيد / المدعى في الدعوى المشار اليها بشكوى الى السيد
المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية مؤرخة / / ١٩
جاء بها انه طعن بالاستئناف في الحكم الصادر ضده في الدعوى المشار
اليها وحدد لنظر الاستئناف جلسة / / ١٩ ولم تظم المفردات
من هذا التاريخ حتى تاريخ تقديم شكواه فتم اجراء تحقيق قيد برقم
لسنة ١٩ وبناء عليه تقرر احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية .

والمستفاد من ذلك ان الجهة الادارية تراخت في اتخاذ أى اجراء مسن
اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة ضد السيد المذكور الى ما بعد
مرور اكثر من ست سنوات من تاريخ ارتكبه المخالفة ، لذلك فان الدعوى
التأديبية تكون قد مستعطت بمضى المدة طبقا لنص المادة (٩١) من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما سلف ولما كان القرار المطعون فيه
لم يقضى بسقوط الدعوى التأديبية المقلبة ضد الخلف المذكور فانه يكون
قد اخطأ في تطبيق حكم القانون السليم بما يضمن معه الحكم بقبول الطعن
شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه والحكم بسقوط الدعوى
التأديبية بمضى المدة .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء القرار المطعون
وبسقوط الدعوى التأديبية المقلبة ضد بمضى المدة .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الموافق من
سنة ١٤٠١ الموافق / / ١٩ بالهيئة الميمنة بصدده .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

شرح وتعليق :

نصت المادة (٩١) من القانون ٤٧ لسنة ٧٨ بسقوط الدعوى بهضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكابها ، أى المحققين أقرب .

وبسقوط الدعوى التأديبية يسقط حق الإدارة في مجسزة العامل بالطريق الإدارى ، اذ أن السقوط إنما ينصرف الى الحق في توقيع الجزاء ، ايا كانت السلطة المختصة بتوقيعه ، سواء كانت قضائية أم رئاسية ، لاتحاد العلة في الحالتين . والقول بغير ذلك من شأنه تفويت غرض الشارع والهدف الذى توخاه في تقرير قاعدة السقوط .

القاعدة الثالثة :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

(١) موضوع الدعوى : طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة على حكم صادر من المحكمة التأديبية بـ قضى « بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على سسند من ان خدمة المتهم منتهية بقوة القانون » بينما تقرر الهيئة عدم اعتبار المتهم مستقبلا ، وان انحكم الطعن مشوب بالخطا فى تطبيق القانون وتاويله .

(ب) الحكم : قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بـ مشكلة بهيئة اخرى .

ملاحظة : لاهية هذا الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة فقد اوردناه ضمن الصيغ المختارة للطعون ، حتى يتبين انقارىء موضوع الطعن لاهيته .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

باجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نقيب رئيس المجلس ورئيس المحكمة
وعفوية السادة الاساتذة / و
و و المستشارين
وحضور السيد الاستاذ المستشار / مفوض الدولة
وحضور / سكرتير المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

فى الطعن رقم لسنة القضائية

المرنوع من السيد الاستاذ المستشار / رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الحكم
من المحكمة التأديبية بـ بجلسة من سنة ١٩ فى
الدعوى رقم لسنة القضائية المعلقة من النيابة الادارية
ضد السيد /

الاجراءات

في يوم ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ أودعت هيئة مفوضى الدولة قلم
كتب المحكة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم ٠٠٠٠٠٠
لسنة ٠٠٠٠ القضائية في الحكم الصادر من المحكة التأديبية بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠
بجلسة ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ في الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠
القضائية المخلة من النيابة الادارية ضد ٠٠٠٠٠٠٠٠ والقضى بعدم جواز
اقالة الدعوى التأديبية ضده .

وطالب الطاعن للاسباب المبينة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكة التأديبية
المختصة لاعادة الفصل فيها .

وبعد ان تم اعلان تقرير الطعن الى ذوى الشأن على النحو المبين
بالاوراق أودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى مسبباً ارثات
فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه
واعادة الدعوى الى المحكة التأديبية بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠ للفصل في موضوعها
مجدداً من هيئة أخرى .

وقد حدد لنظر الطعن أمام دائسرة فحص الطعون بهذه المحكة جلسة
٠٠٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ وبجلسة / / ١٩ قررت
الدائرة احالة الطعن الى المحكة الادارية العليا « الدائرة الرابعة »
لنظره أمامها بجلسة ٠٠٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ وبذلك الجلسة
استمعت المحكة الى ما رأت لزوما لسماعه ايضا لحت ذوى الشأن ثم
قررت اصدار الحكم في جلسة اليوم وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته
المشتملة على اسبليه عند النطق به .

المحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

ومن حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبما بين من مطالعة الاوراق
المرقبة انه بتاريخ ٠٠٠٠ من ٠٠٠٠ سنة ١٩ اقامت النيابة الادارية
الدعوى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ ق أمام المحكة التأديبية بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠ ضد ٠٠٠٠٠٠٠٠
لحاكمته عما نسب اليه بتقرير الاتهام من انه في الفترة من / / ١٩
انقطع عن العمل في غير حدود الاجازات المقررة قانوناً وقبل ان يقضى بمدة
التكليف المقررة عليه . وارتكب بذلك المخالفة المنصوص عليها في المادة (٦٢)

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة وطلبت
محلكته بترك المادة والمواد ٨٠ و ٨٢ من ذات القانون و١٤ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأمرأة تنظيم النيابة الادارية والمحلكات التأديبية
و ١٥ و ١٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ويجلسة ٥٥٥٠ من ٥٥٥٠ سنة ١٩ حكمت المحكمة بعدم جواز
اقالة الدعوى التأديبية على الحال المذكور .

واقبلت قضاءها على أن الحال قد أمضى بالخدمة حتى تاريخ انقطاعه
عن العمل أكثر من ست سنوات فضلاً عن أن خدمته قد انتهت بقوة القانون
لعدم اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل
على ما تقضى به المادة (٦٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه
دون ما حلجة الى أن تصدر الجهة الادارية قرار يرتب هذا الاثر .

ومن حيث أن مبنى الطعن المثل أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ
في تطبيق القانون وتاويله اذا اعتبر انتهاء خدمة العامل الذي ينقطع عن
العمل واقعة بقوة القانون اذا لم تتخذ الإجراءات التأديبية ضده خلال
الشهر التالي للانقطاع لان قرينة الاستقالة الحكيمة مقرر قانوناً لصالح
جهة الادارة أن شامت أعلتها في حق العامل المنقطع أو لا تأخذ بها
وتتغاضى عنها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الحال لم يمثل أمام المحكمة التأديبية
سواء بنفسه أو بوكيل عنه وأنه قد تم اعلانه بقرار أحلته الى المحكمة
التأديبية وتاريخ الجلسة المحددة لمحلكته في مواجهة النيابة العامة .

ومن حيث أن المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بلقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كاتب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى
الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في مقر عمله
وحكمة هذا النص واضحة وهى توفر الضمان الاساسية للمعلن الحال الى
المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك باحاطته علماً
بأمر محلكته باعلانه بقرار أحلته الى المحكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفة
المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحلكته ليتمكن من التول بنفسه
أمام المحكمة التأديبية أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم مايعن
له من بيانات واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها
ومتابعة إجراءاتها وغير ذلك مما يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن

واذ كان اعلان المحال الى المحاكمة التأديبية واخطاره بتأريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفسل هذا الاجزاء او اجراؤه على وجه لا تتحقق به الغاية منه من شأنه وقبوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه وهو بطلان يتعلق بالنظام العام تقضى به المحاكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز فى الفقرة العاشرة من المادة (١٣) منه اعلان الاوراق القضائية فى النيابة العامة الا ان مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل والخارج وهو ما لا يتأتى الا بعد استنفاد كل جهد فى سبيل التحرى عن موطن المراد اعلانه فاذا كان للمعلن اليه موطن فى الداخل فيجب اعلانه فيه على الوجه الذى اوضحته المادة العاشرة من القانون سلف الذكر وان كان له موطن معلوم فى الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لتقوم بارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله بالطريق الدبلوماسى حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان المحاكمة التأديبية بـ اعلنت المظنون ضده بموجب الخطاب المسجل برقم بتأريخ / / ١٩ فلما ارتد الخطاب ثانيا دون استلام قررت اعلانه فى مواجهة النيابة العامة واذ خلت الاوراق فيها بفيد اجراء تحريات جديدة عن موطن المحال او محل اقلبه فلان اعلانه فى مواجهة النيابة العامة على النحو الذى تم فيه يكون قد وقع بطلا ويكون الحكم المظنون فيه وقد اعتد بهذا الاعلان قد شبه فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المحال فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم وكان المظنون ضده على ما سلف بيانه لم يعلن اعلانا قانونيا باحالته الى المحاكمة التأديبية ومن ثم لم تنح له فرصة الدفاع عن نفسه امام المحاكمة التأديبية لذلك يعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المظنون فيه وبامادة الدعوى الى المحاكمة التأديبية بـ لاعادة محاكمته والفصل فيها بنسب اليه مجددا من هيئة اخرى .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية به للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الموافق من سنة ١٤ / / ١٩ بالهيئة المينة بصدرة .

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

توقيع :

توقيع :

القاعدة الرابعة :

موضوع الدعوى وحكم المحكمة :

موضوع الدعوى : طعن مقدم من هيئة مفوضى الدولة يتعلق بالطعن
على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية خالف القانون لبطان الاعلان .
الحكم : قبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه
وباعادته الى المحكمة التأديبية للحكم فيه مجددا من هيئة اخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

الدائرة الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
نقيب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة .

وعضوية السادة الاساتذة / ، و
..... ، و ، و المستشارين

وحضور السيد المستشار / مفوض الدولة
والسيد / سكرتير المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن رقم لسنة القضائية

المرفوع من السيد / الاستاذ رئيس هيئة مفوضى الدولة ضد النيابة
الإدارية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بـ
/ / ١٩ في الدعوى رقم لسنة القضائية المرفوعة
من النيابة الإدارية ضد

الإجراءات

في يوم الموافق / / ١٩ أودع الاستاذ رئيس
هيئة مفوضى الدولة قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا بتقرير طعن تيد بجداولها

تحت رقم لسنة القضائية في الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية بـ بجلستها المنعقدة في / / ١٩ في الدعوى
رقم لسنة القضائية المرفوعة من النيابة الادارية
ضد / الذي قضى بجزائته بالفصل من الخدمة .

وطلب الطاعن للأسباب المبينة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
لإعادة نظرها بناء على اجراءات صحيحة .

وبعد أن تم اعلان تقرير الطعن الى ذوى الشأن على الوجه المبين
بالاوراق ، أودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرائى القانونى مسببا اراءات فيه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وأحالة
الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة لمحاكمة المتهم بعد اعلانه اعلانا سلبيا
على نحو يارسه القانون .

وقد حدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون جلسة / / ١٩
وبجلسة / / ١٩ قررت الدائرة احالة الطعن الى المحكمة الادارية
الطبا (الدائرة الرابعة) لنظره أمامها بجلسة / / ١٩ ويمد ان
استمعت المحكمة الى ما رأت لزوما لسماعه من ايضاحات ذوى الشأن قررت
اصدار الحكم بجلسة اليوم وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتبهة على
أسبيله عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
من حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحصل — حسبما يبين من الاوراق — في أنه
بتاريخ / / ١٩ أقامت النيابة الادارية الدعوى رقم ... لسنة
القضائية أمام المحكمة التأديبية بـ ضد السيد / ،
ويشغل وظيفة بمدرسة لانه منذ / / ١٩
خالف القانون بأن انقطع من العمل في غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا
وبذلك يكون قد ارتكب المخالفة الادارية المنصوص عليها في المادة ٤٢ من قانون
نظام المعلمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وطلبت
محاكمته تأديبيا لمخالفته لاحكام المواد ٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من القانون المنكسور
وطبقا للمواد ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة

الإدارية والمحاكمات التأديبية و ١٥ و ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وبجلسة / / ١٩ حكمت المحكمة بمجازاته بالفصل من الخدمة وأتلفت قضاياها على أنه ثبت انقطاع المذكور عن عمله دون إذن اعتباراً من / / ١٩ مخالفاً بذلك أحكام القانون وإن ذلك يكشف عن أعراض من التوظيف مما يتعين معه فصله من الخدمة .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله لأن الطاعن لم يعلن بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية ولم يخطر بجلست محكمته كما لم يحضر بهذه الجلسات ويالتالي فإنه لم يعلم بمحاكمته تأديبياً حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه إليه وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلاً .

ومن حيث أن المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل إقامته المعلن إليه أو في عمله ، وحكمة هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال إلى المحكمة التأديبية للدفاع من نفسه لدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علماً بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكّن من المثول أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بها لديه من إيضاحات وتقديم ما يمين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، وأذ كان إعلان العليل المقدم إلى المحكمة التأديبية وأخطره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراءً جوهرياً فإن اغفال هذا الإجراء أو إجارؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحكمة ، يؤثّر في النعكس ويؤدى إلى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد أجاز في الفقرة العاشرة من المادة (١٣) منه إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة ، إلا أن مناط صحة هذا الإجراء أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل أو الخارج أما إذا كان للمعلن إليه موطن معلوم في الداخل فيجب إعلانه فيه على الوجه الذى أوصحته المادة العاشرة من هذا القانون وإن كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الإعلان للنيابة العامة لإرساله إلى وزارة الخارجية لتوصيله إليه بطريق الدبلوماسية حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث أنه يبين مطالعة الأوراق أن المتهم لتقطع عن العمل اعتبارا من / / ١٩ ولحيل الى التحقيق ايلم النيابة الادارية ثم الى المحلكة التأديبية ولم يخطر بالتحقيق أو بجلست المحلكة وتم اعلانه في مواجهة النيابة العلة بعد أن ارتدت الاخطارات التي أرسلت اليه على عنوانه .

ومن حيث أن اعلان المحال للمحلكة التأديبية وقد تم في مواجهة النيابة العلة دون اجراء تحريكت جدية عن موطنه ، يكون قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المحال للمحلكة التأديبية في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه الامر الذى يضمن معه الحكم بالغلالة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان العلل المحال للمحلكة التأديبية لم يعلن بقرار احالته للمحلكة التأديبية ولم يخطر بجلست محلكته ومن ثم لم تمنح له فرصة الدفاع عن نفسه ، وكلت الدعوى بذلك لم تنهى للفصل فيها فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحلكة التأديبية بـ لاعادة الفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

فلهذه الاسباب

حكمت المحلكة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبامادة الدعوى الى المحلكة التأديبية لـ للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الموافق من سنة ١٤ هـ الموافق / / ١٩ من الهيئة المبينة بصدرة .

رئيس المحلكة

سكرتير المحلكة

توقيع :

توقيع :

(م - ١٣ صيفى الدماوى)

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام والمسئولية المدنية والجنائية عن عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للعصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة
اعمال السيادة مع صيغ مختارة

الباب الرابع

تنفيذ الاحكام ، والمسئولية الجنية والجناية عن عدم التنفيذ
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة دائرة اعمال السيادة
مع صيغ مختارة

ويشتمل هذا الباب على فصلين وهما :

الفصل الاول

تنفيذ الاحكام مع صيغ مختارة

الفصل الثاني

مسئولية الادارة الجنية والجناية في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم
والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تدخلها الحكومة في دائرة
اعمال السيادة مع صيغ مختارة

الفصل الأول

تنفيذ الأحكام مع صيغ مختارة

(أولا) تهييد في تعريف الحكم وتقسيماته ومضمونه :

يطلق القانون المصرى اصطلاح الحكم بصفة عامة على كل اعلان لفكر القاضى في استعماله لسلطته القضائية وذلك ايا كلفت المحكمة التى اصدرت الحكم ، وايا كان مضمونه .

اما اذا كان القاضى يصدد استعمال سلطته الولائية فان القانون يطلق عبارة « أمر » على ما ينطق به القاضى ، مثل الامر بتنفيذ الصورة التنفيذية للحكم بناء على عريضة متقدم بها صاحب المصلحة .

ويلاحظ ان هناك احوال يستعمل فيها القاضى سلطته الولائية ويطلق على ما ينطق به حكم مثل حكم ايتاع البيع المقررى ، وهناك ما يسكون استعمالا للسلطة القضائية ويطلق عليه أمر مثل أمر الاداء .

وتنقسم الاحكام من حيث قوتها الى احكام قطعية واحكام غير قطعية ، فالحكم القطعى هو الذى يفصل في الطلبات الموضوعية او في جزء منها او في مسألة اثرت اثناء الخصومة ، سواء اكانت موضوعية مثل مسألة تكيف المقد ، او اجرائية مثل مسألة اختصاص المحكمة او بطلان عمل من الاعمال الاجرائية .

وتتميز الاحكام القطعية بانها بصورها تستند المحكمة ولايتها بشأن ما فصلت فيه . اما الحكم غير القطعى فهو الحكم الذى يصدر في دعوى وقتية او الحكم الذى يتعلق بسبب الخصومة او تحقيقها ، ويتميز الحكم غير القطعى بان المحكمة لا تستند ولايتها باصداره .

وجدير بالملاحظة ان الحكم الواحد قد يشتمل على قرارين : احدهما قطعى ، والاخر غير قطعى كما هو الحال بالنسبة للحكم الذى يقرر مسؤولية المدعى عليه في دعوى مقامة بطلب تمويض ضد جهة الادارة ويحيل في ذات الوقت في تحديد التمويض الى خبير ، فالحكم الاخر غير قطعى .

ويكون للحكم مضمون مختلف حسب ما اثر في القضية من مسائل ، وحسبما انتهت اليه راي المحكمة بشأنها . وعلى المحكمة ان تتبع في بحثها لهذه المسائل وفي فصلها فيها البيان المنطقى التالى :

١ — عليها ان تبحث أولا المسائل التى تؤدي الى منعها من نظر الموضوع

ويكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على دفع يبدى من المدعى عليه باعتباره صاحب المصلحة في اثاره الدفع مثل الدفع بعدم الولاية أو الاختصاص .

٢ - عندما تبحث المحكمة الموضوع فيجب عليها أن تبحث المشاكل المتعلقة بالوقائع والقانون بالترتيب الذي تراه أكثر ملاءمة في القضية ، وأكثر تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد في الخصومة .

فإذا تعلقَت الخصومة بمعد إدارى مثلا ودفع ببطلان العقد فعلى المحكمة أن تبحث في البطلان قبل البحث في المقاصة التي يتمسك بها صاحب المصلحة ، إذ من غير المفيد البحث في المقاصة إذا ثبت بطلان العقد .

وإذا قدم للمحكمة طلبان أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية فعليها أن تبحث الطلب الأول ، فإذا وجته على أساس فإن الخصومة تنتهى بحكمها فيه دون بحث الطلب الاحتياطى فهى لا تبحث في الطلب الاحتياطى إلا إذا قضت برفض الطلب الأصلى .

ونضرب لذلك مثلا بانه إذا طلب أحد العاملين بالدولة إلغاء قرار الفصل كطلب أصلى ، والحكم له بتعويض مؤقت كطلب احتياطى فإذا استجابت المحكمة بإلغاء قرار الفصل فالتنازع انتهى لأن ذلك يصبح بمثابة تعويض ، فلا يكون هناك مقتضى لبث الطلب الاحتياطى إلا إذا ثبت أن جهة الإدارة أساءت استعمال السلطة فيمكن الحكم بالتعويض أيضا . أما إذا رأت المحكمة عدم قبول الطلب الأصلى لفوات مواعيد رفع الدعوى أو رفضه على أساس أسباب موضوعية فيجوز النظر في الطلب الاحتياطى ، ويلاحظ أن التعويض هنا لا ينقضى إلا بالتقادم الطويل أى بخمسة عشر عاما .

ويجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة (مادة « ١٧٦ » مرافعات) .

(ثانيا) تنفيذ الأحكام :

١ - يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى المحاكم الإدارية قابلاً للتنفيذ به طبقاً لقانون مجلس الدولة بعد فوات مواعيد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ، أو متى كان صادراً من المحكمة الإدارية العليا ذاتها ، وقد نصت المادة « ٥٠ » من قانون مجلس الدولة على ما يلى :

« لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة الطعون بغير ذلك . »

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى في الأحكام

الصادرة من المحاكم الادارية .وقف تنفيذها الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك « .

كذلك نصت الفقرة الثانية من المادة « ٥١ » من قانون المجلس على ما يلي :

« ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن او برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض ان كان له وجه » .

كذلك لا يترتب على رفع الالتماس وقف التنفيذ الا بعد الحكم فيه .

وتنزيل الاحكام الصادرة بالالغاء من محاكم مجلس الدولة بالصيغة التنفيذية الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه » وفي غير هذه الاحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ ان تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة ان تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذاك » (المادة « ٥٤ » من قانون مجلس الدولة) .

٢ - وتنفذ الاحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية على الحكم ويمهد بوضع الصيغة التنفيذية الى قلم الكتاب بالمحكمة التي اصدرت الحكم بعد ختمها بخاتم المحكمة وتوقيعها من الكاتب المختص بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية ، ولا تسلم الا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ، ولا تسلم له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه (مادة « ١٨١ » مرافعات) .

واذا امتنع قلم الكتاب عن اعطاء الصيغة التنفيذية الاولى جاز لطلبها ان يقدم عريضة بشكواه طبقا لنص المادة (« ١٨٢ » مرافعات) .

ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى .

وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة

التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه . (ملادة « ١٨٣ » مرافعات) والتي تقول :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حال ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تعلن من احد الخصوم الى خصمه الآخر » .

وفي حالة تعدد المحكوم لهم كان لكل منهم الحق في الحصول على صورة تنفيذية يقوم التنفيذ بمقتضاها فيها يختص فيه وحده . ولا عبرة في تعدد المحكوم عليهم اذ يستكنى بطبيعة الحال بصورة واحدة ينفذ بها عليهم كل فيما يخصه .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الملادة « ١٨٢ » مرافعات سألقة البيان تقول : « انه اذا امتنع قلم الكتب عن اعطاء الصورة التنفيذية الاولى جواز طلبها ان يقدم عريضة بشكواه الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة التي اصدرت الحكم ليصدر امره فيها طبقا للاجراءات المقررة في باب الاوامر على المرافعات » .

. وحيث أن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن قاضيا للامور الوقتية ، وحيث أن المجلس يأخذ بقانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الادارية فلنا نرى الاستعاضة عن العريضة بطلب يقدم الى الامين العام للمجلس في موضوع امتناع الموظف عن اعطاء الصورة التنفيذية المطلوبة .

٣ — والاصل أنه لا يجوز تسليم سوى صورة تنفيذية واحدة لفنلدى تكرار التنفيذ . ولا يجوز التنفيذ بموجب صورة فوتوغرافية من الصورة التنفيذية للحكم الا في حالة ضياع الصورة الاولى .

٤ — احوال التنفيذ بدون الصورة التنفيذية في حالات الحكم في الطلب المستعجل ، وفي حالة الاحكام الموضوعية التي يكون التأخير في تنفيذها ضارا بالمحكوم له .

سبق ان بينا انه يشترط أن يكون السند التنفيذي مشتملا على الصيغة التنفيذية حتى يمكن التنفيذ بمقتضاه (مادة « ٢٨٠ » مرافعات) .

غير ان الملادة « ٢٨٦ » من هذا القانون اجازت للمحكمة في المواد المستعجلة او التي يكون فيها التأخير في التنفيذ ضارا ان تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته

بغير اعلان ، وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر ان يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ .

وجدير بالذكر ان هذا الاستثناء يسرى ايضا بالنسبة للاحكام الادارية لعدم وجود تعارض بينه وبين نصوص قانون مجلس الدولة او المبادئ العامة للقانون الادارى ، ووفقا لهذه المادة يجرى تنفيذ الحكم المستعجل او الحكم الموضوعى الذى يكون التأخير فى تنفيذه ضارا للمحكوم له بموجب مسودة الحكم حيث يسلمها كاتب المحكمة التى اصدرت الحكم الى المحضر المختص بالتنفيذ على ان يقوم هذا الاخير بردها اليه بعد اتمام تنفيذ الحكم ويقتضى ذلك امران :

(الامر الاول) ان ذلك الامر يسرى على الاحكام الصادرة فى المواد المستعجلة والمواد الموضوعية ايضا ، شريطة ان يكون تأخير التنفيذ ضارا بالمحكوم له وفى المجال الادارى يمكن تطبيق ذلك على الاحكام الصادرة فى الطلب المستعجل المطلق بوقف تنفيذ القرار الادارى المطعون فيه ، كما يمكن تطبيق ذلك ايضا على الاحكام الصادرة فى دعوى الالفاء ودعوى القضاء الكابل متى توافر شرط الضرر من التأخير فى التنفيذ .

(الامر الثانى) : ان التنفيذ فى هذه الحالة يجرى بدون الصورة التنفيذية للحكم ، كما يجرى بدون اعلان الحكم للمحكوم ضده (١) .

ومن الامثلة القضائية على تطبيق هذه القواعد ان محكمة القضاء الادارى قضت فى حكمها الصادر فى ١٩ اغسطس ١٩٨٠ بايقاف تنفيذ القرار الادارى الصادر بمنع الاحتفال بذكرى وفاة « الزعيم مصطفى النحاس » وامرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان نظرا لانه كان قد تحدد يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٩٨٠ موعدا للاحتفال بهذه الذكرى (٢) .

٥ - اعلان الحكم الى المنفذ ضده :

(١) القواعد العامة فى ظل قانون المرافعات :

ان اعلان السند التنفيذى الى المنفذ ضده وتكليفه بالوفاء وبالإداء الثابت

(١) دكتور / حسنى سعد عبد الواحد - « تنفيذ الاحكام الادارية » - ص ٥٨ - ٦٠ .

(٢) محكمة القضاء الادارى فى ١٩/٨/١٩٨٠ ، الدعوى ٢٠٥٦ لسنة ٢ ق ومن الاحكام الاخرى حكمها بجلسة ٢٩/١٠/١٩٨٢ فى الدسوى ١١٥ لسنة ٢٨ ق بوقف تنفيذ قرار لجنة شئون الاحزاب لانكار الوجود القانونى « لحزب الوفد الجديد » مع تنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان .

بالسند التنفيذي يعتبر مقدمه ضرورية للتنفيذ بجميع انواعه والفرض من الاعلان والتكليف بالوفاء اظهر جدية نية المعلن في اتخاذ الإجراءات التنفيذية وإعطاء الفرصة للمعلن اليه ليقوم بالوفاء اختيارا ليتقضى إجراءات التنفيذ وتخويله امكان مراقبة توافر شروط التنفيذ ، ويستطيع أن يعترض على التنفيذ اذا كان ثمة ما يبرر هذا الاعتراض ، وقد نصت على ذلك المادة « ٢٨١ » مرافعت (٣) .

(ب) القواعد المتبعة في القضاء الإداري :

بالنسبة للقضاء الإداري فإن الاحكام التي تصدرها محكم مجلس الدولة تعتبر دائما حضورية ، وأن الطعن فيها لا يبدأ ميعاده من تاريخ اعلانها بل من تاريخ صدورهما ، وذلك طبقا لحكم المحدثين « ٢٣ » ، و « ٤٤ » من قانون المجلس .

ومع ذلك يجب على المحكوم له أن يعلن الطرف الآخر بتنفيذها ، وذلك لانه اذا كان الحكم صادرا في مواجهة الإدارة فإن اعلان من صدر له الحكم لجهة الإدارة يتخذ قرينة على خطئها في التراخي في التنفيذ أو الامتناع عنه ، اذ به يعلنها بتسكه باستخلاص حقه ، ويطلعها على اسباب الحكم المرتبطة ببنطوقه والمحددة لطريقة التنفيذ وحدوده .

ويعنى ذلك أن الحكم يسرى وينتج آثاره بمجرد صدوره وأما الاعلان فهو لتنبيه الإدارة .

(٣) تنص المادة « ٢٨١ » من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما يلي :

« يجب أن يسبق التنفيذ اعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الاصلى والا كان باطلا .

ويجب أن يشتدل هذا الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطالب وتعيين موطن مختار لمطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة .

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسعى بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

ولا يجوز اجراء التنفيذ الا بعد مضي يوم على الاقل من اعلان السند التنفيذي » . =

.....
.....
.....

= تنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يلي :
يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من
محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم القضائية وذلك في الأحوال الآتية :
(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في
تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .
(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم
فيه سواء نفع بهذا النفع أو لم يدفع .

ويكون لذوي الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك
الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة
الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون
المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام
المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال
ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف
ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في
الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره» .

ونص المادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
على ما يلي :

« ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ

صدور الحكم المطعون فيه .
ويقدم الطعن من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من
محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة
المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون
فيه وتاريخه وبيانا بالإسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم
يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ويجب على ذوي الشأن عند التقرير بالطعن أن يودع خزانة المجلس
كفالة مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة
الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم عن الطعون التي ترفع من الوزير
المختص وهيئة مفوضي الدولة ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة
الإدارية » .

وتجدر الإشارة الى ما يلي :

❖ تنفيذ الاحكام التى تتطلب سلطة تقديرية :

يكون تنفيذ الاحكام التى تصدر من محكم مجلس الدولة وتتطلب سلطة تقديرية كما هو الوضع فى إلغاء القرار الإدارى إلغاء مجردا ، فإن الامر يقتضى إصدار قرار إدارى لتنفيذ مقتضيات الحكم الذى صدر بإلغاء القرار إلغاء مجردا (١) .

❖ تنفيذ الاحكام الأخرى :

(١) أن تنفيذ الاحكام التى لا تتطلب الإلغاء المجرّد كأحكام التسويات فإنها تتم بعمل تنفيذى لا يرتقى الى مستوى القرار لأنها لا تخرج عن كونها تنفيذ للقانون على وجه الصحيح .

(ب) أما بالنسبة للأحكام التى تصدر بإلغاء القرار الإدارى المطعون فيه لكونه مشويا بالعيوب التى تبطله كعيب الشكل أو الاختصاص مثلا ، فإن ذلك يقتضى صدور قرار بسحب القرار المحكوم بإلغائه وذلك لأزالة آثار الأوضاع والمراكز القانونية التى نشأت عن القرار الذى قضى بإلغائه دون أن يمس ذلك بعض المراكز المحيطة بالقرار الملغى .

وجدير بالذكر أن سحب القرار الملغى يتم بقرار آخر يعرف بالقرار الساحب ، ويكون له أثر رجعى فيرتد أثره الى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه .

ويلاحظ أن هذا القرار لا يتقيد صدوره بميعاد الستين يوما المقررة للسحب الذى تجريه الإدارة من تلقاء نفسها بالنسبة للقرارات الباطلة .

وبناء على ذلك يعتبر القرار الملغى معدوم الوجود إلا أن هذا الانعدام يقتصر على الوجود القانونى فصحب ، ولكنه لا يستطيع أن يفكر للوجود الواقعى الذى تدعو اليه طبيعة الأمور كما سبق بيانه (٢) .

ومن أهم ما تجدر الإشارة اليه أنه إذا كان إلغاء القرار التاديبى لمعيب فى الشكل أى الإلغاء دون التصدى لموضوع الإدانة ذاتها ، كان يلغى الجزاء لعدم كتملة حقوق الدفاع ، أو لعدم الاختصاص ، فالأصل أن هذا الإلغاء يربط

(١) محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ مايو ١٩٥٨ س ١٢ رقم ٨٦ .

(٢) دكتور / مصطفى كمال وصفى « أصول إجراءات القضاء الإدارى » ط٢/ س ١٩٧٨ ص ٥٧٣ — ٥٧٤ .

كافة الآثار التي يربتها إلغاء الجزاء حسبما سبق بيّنته — غير أن لذلك الوضع مظاهر خاصة تبدوا من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يمنع من العودة الى توقيع جزاء ما يتباعد الاجراءات الصحيحة (٣) ، وليس ثمة ما يمنع عند العودة الى العقاب بتوقيع جزاء اشد من الجزاء الملفى .

الثانية : ان الالفاء لميب في الشكل لا يكفى سندا للحكم بالتعويض ، وذلك باعتباره لا يمس جوهر الادانة ، لان الادارة كانت تستطيع توقيع الجزاء فعلا لو اتبعت الاشكال الصحيحة بل ليس ثمة ما يمنعه من اعادة توقيمه (٤) .

(*) تنفيذ الاحكام المتعلقة بعقوبة الفصل :

ان اول ما يصادف هذا الحكم هو وجوب اعادة العمل المفصول الى المركز القانونى الذى كان عليه عند الفصل والا كان تصرف الجهة الادارية الجديد بدوره معيبا ، ويصح ان يكون محلا لدعوى الالفاء أو التعويض ، ولا يكفى اعادة العمل الى وظيفة من درجة اقل من تلك التى يشغلها عند الفصل .

ونتيجة لتنفيذ الحكم تعتبر خدمة العمل متصلة ولا تعتبر اعلته تعيينا جديدا (٥) ، كما يستحق العمل عند اعلته تنفيذا للحكم الملاوات التى حل دورها خلال مدة الفصل (٦) ، ويستحق أيضا ما كان يمكن ان يحصل عليه خلال هذه المدة من ترقيات بالاقدمية .

اما الترقيات بالاختيار فيبقى الامر بالنسبة اليها ، نظرا لان حالة العمال لم تقوم خلال فترة الفصل التى لم يعمل خلالها .

(٣) المحكة الادارية العليا في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ — س ١ ق — ص ٣٨٠

(٤) المحكة الادارية العليا في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ — الطعن رقم ٤٩٨

س ٤ ق .

هذه الاحكام واردة بمؤلف الدكتور / عبد الفتاح حسن غير المطبوع « استنسل » بعنوان : « محاضرات في الوظيفة العامة لطلبة دبلوم العلوم الادارية — قسم الدكتوراه » — علم دراسى ١٩٦٣ — ١٩٦٤ (ص ٢٤٨ — ٢٤٩) .

(٥) محكمة القضاء الادارى في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٤ س ٨ ق .

(٦) محكمة القضاء الادارى في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ س ١٠ ق .

ويرى العميد الدكتور / عبد الفتاح حسن أن المرجع في ذلك هو حالة العامل قبل الفصل وما إذا كانت تؤدي في مجموعها ووفقا لتجربى العسادر للأمور إلى ترفيته بعرض بقائه في الخدمة ، ويستند في رأيه إلى القضاء الفرنسي الذى يقرر وجوب ترقية العامل الموصول بالاحتيار خلال مدة الفصل إذا كان لرفى أو يوم يفصل ، وذلك في دور ترفيات زملائه الذين يتحدون معه في الدرجة والاقضية (٧) .

وطبقا لهذا الرأى يلزم اعادة بناء المركز القانونى للعامل كما لو كان لم يفصل أصلا .

وهناك صعوبة يمكن أن تثار في العمل ، وتمثل تلك الصعوبة فيما إذا كانت الجهة الادارية قد عينت عملا آخر على درجة العامل الموصول وكان يتعرض تنفيذ الحكم الصادر بالفناء عقوبة الفصل بتخصيص درجة أخرى شاغرة للعامل الذى صدر لصالحه الحكم ، وهنا لا يكون هناك مناصا من سحب قرار التعيين . (٨)

ويلاحظ أن البناء الرسمى لمركز العامل الذى يفصل والى قرار فصله يجب أن يكون على حسب السرى الطبيعى للحياة الوظيفية ، فلا يجوز عند اجرائه افتراض فصل العامل بقرار جمهورى أو احاقته إلى الاستبعاد باعتبار أن كلا منهما حدث فى عادى في حياة العامل ، ويلاحظ كذلك أن المفروض أن يعاد تنظيم مركز العامل منذ فصله حتى التاريخ الذى تتخذ فيه الإدارة اجراءات تنفيذ الحكم وليس إلى تاريخ صدور الحكم فحسب .

ويستثنى من الاحكام السابقة حالة ما إذا كان العامل قد بلغ السن المقررة لترك الخدمة أو أن تكون درجته قد لقيت خلال فترة الفصل .

وجدير بالإحاطة أنه في حالة اعادة العامل فالاحكام غير مستقرة في تقاضيه مرتبه خلال فترة الفصل ، فبعض الاحكام تحكم له باستحقاق كامل مرتبه عن مدة الفصل رغم عدم ادائه عملا ما باعتباره أن ذلك لم يكن عن نقصه منه ، وهو ما اخذت به محكمة القضاء الإدارى في بعض احكامها

(٧) دكتور / عبد الفتاح حسن — مرجع سابق — ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ويشير إلى احكام مجلس الدولة الفرنسي التى يستند إليها في ابداء رأيه سالف الذكر .

(٨) محكمة القضاء الإدارى في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ س/ق — كذلك قسم الرأى مجتمعاً فتوى رقم ٢٨٣ في ٣/٥/١٩٥٢ س/ص ١٦١ .

وان كانت في احكام اخرى كيفت هذا المرتب بلقنه تمويض يوازي هذا المرتب
عن مدة الفصل .

ولكن المحكمة الادارية العليا اقرت هذا النظر مقررة انه لما كان
العامل يستحق مرتبه عن مدة الفصل كتمويض فلا يسوغ ان ينال بصورة
آلية كامل هذا المرتب اذا ما ثبت ان هناك اعتبارات توجب منح البعض
فقط ، فهو يقبض مرتبه كله او بمضه في ضوء نشاطه الخارجى ، وما يكون
قد جناه من كسب . (٩)

وبلاحظ ان القضاء الفرنسى يميل الى الاخذ بهذا الاتجاه والذي نرى انه
منطقيا وعادلا .

(٩) المحكمة الادارية العليا في ٢٤/٢/١٩٦٢ س٧ق — وكذلك فتوى رقم
٢٠٠ في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ السنة السادسة — وفتوى رقم ١٧٣ في
١٩٥٥/١/٦ السنة الثالثة .
اشار لهذه الاحكام بالمرجع السابق — ص٢٤٦ — ٢٤٩ .

الصيغ والنماذج المختارة عن تنفيذ الاحكام

وهي :

- ١ - صيغة عريضة بطلب تسليم الصورة التنفيذية للحكم .
- ٢ - صيغة انذار بالقبلة جنحة مباشرة في حالة الامتناع عن تنفيذ الحكم
(طبقا لنص المادة « ١٢٢ عقوبات » والمادة « ٦٣ اجراءات جنائية ») .
- ٣ - صيغة قرار ادارى صادر من رئيس مجلس ادارة احدى شركات
القطاع العام يفصل بعض المعلنين تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية .

الصيغة الأولى :

صيغة عريضة بطلب تسليم الصورة التنفيذية للحكم بعد رفض تسليمها
للمطالب :

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة بصفته
تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا لسيادتكم بصفته

فد

أنا ويطن
٢ - تلم كتاب المحكمة .

الموضوع

صدر الحكم في الدعوى المقيدة بالجدول برقم لسنة في
والمرنوعة من ضد المطلوب ضده الاول وحكم في الدعوى
يوم الموافق / / ١٩ بـ

وحيث أن الطالب طلب الحصول على الصورة التنفيذية للحكم الا ان تلم
الكتاب امتنع عن تسليمها له مدعيا بـ وبأن الحكم غير جائز
التنفيذ و

ومن حيث أن اسباب الامتناع لا تصالف الواقع ولا صحيح القانون
نظرا لـ و و ولأن الطالب صاحب مصلحة في
تنفيذ الحكم الذي قضى بأحقية في و و

النتيجة

يلتمس الطالب صدور أمر بتسليمه « الصورة التنفيذية » للحكم
المشار اليه بهذه العريضة .

مع الزام المطلوب ضده الاول بالمصروفات وحفظ سائر الحقوق
الاخري للطالب . (١)

ملاحظات :

(١) يختم الطالب الخصم الاول في الدعوى ويلزمه بالمصاريف لانه =

- = الخصم الحقيقي في الدعوى ، أما اختصام قلم الكتاب فهو استكمالاً لشكل العريضة لمصعب .
- ٢ - يراعى اتباع الاجراءات الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية بالطلب المائل (الاوامر على المرائض) من المادة (١٩٤) الى المادة (٢٠٥) وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية تحسباً سبق بيانه .
- ٣ - يسقط الامر الصادر على العريضة اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد . (مادة ٢٠٠) .

الصيغة الثانية :

صيغة انذار باقامة جنحة مباشرة في حالة عدم تنفيذ حكم
طبقا لحكم المادة (١٢٣) عقوبات

انه في يوم

بناه على طلب السيد / الموظف بجهة والمصرى
الجنسية وموطنه المختار مكتب الاستاذ / المحلى ومكتبه كائن
برقم شارع مدينة

انا / محضر قد انتقلت في التاريخ المذكور اعلاه الى
كل من :

١ - السيد /

٢ - السيد /

ويعلنان بـ
مخاطبا مع :

واتذرتها بالآتي

بتاريخ / / ١٩٨٠ ابلغ الى المنذر اليهما الحكم الصادر في
الدعوى رقم لسنة ق والذي يقضى بقبول الدعوى شكلا
وفي الموضوع بلغاء قرار جهة الادارة بارجاء استقالة المدعى وقبولها
وما يترتب على ذلك من آثار والزام جهة الادارة بالمصروفات وعشرة جنيها
اتعلب المحللة وقد تم شمول الحكم بالصيغة التنفيذية في ١٩٨٠ .

غير ان جهة الادارة لم تتم بتنفيذ هذا الحكم طبقا لقرار المنذر .

وحيث ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ احكام مجلس الدولة يعتبر مخرلا
بحجية الاحكام وتدخل في احكام القضاء الامر الذي يتعارض مع قاعده الفصل
بين السلطات .

وحيث ان محكمة القضاء الاداري قضت « بان اصرار الوزير على عدم
تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضى هو خطأ يستوجب
مسئوليته من التمييز المطالب به ولا يتقنع عن هذه المسؤولية او ينفي
« الدواعي الشخصية لديه » او قوله بانه ينبغي وان تحقيق ذلك
لا يصح ان يكون عن طريق اعمال غير مشروعة » .

(راجع حكم محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٩) .

وحيث أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية معاقب عليه بموجب المادة ١٢٢ عقوبات والتي تنص على ما يلي :

يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاص الموظف ..

وحيث أنه قد ترتب على ذلك أصابة الطالب بأضرار أدبية ومادية لا يمكن تقديرهما بأقل من مبلغ جنيهاً .

الذکر

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت الملن لها بصورة من هذا وكلفتها بتنفيذ الحكم المشار اليه بهذا الإنذار ويحق للطلاب في حالة الإصرار على عدم التنفيذ الاحتفاء بنص المادة «١٢٣» عقوبات سالفه البيان مع المطالبة بالتعويض سالف الذكر .

ولاجل

ملاحظة :

- (١) الدعوى المتعلقة بهذه الصيغة بوشرت بمعرفة في الدعوى الرقبة (س) لسنة (٢٩) ق وحكم فيها لصالح موكلنا .
- (٢) ترفع الدعوى بعد المهلة المشار اليها مع التقييد بحكم المادة (٦٢) إجراءات جنائية .

الصفحة الثالثة :

صيغة قرار اداري بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصل بعض العاملين تنفيذا لحكم المحكمة التأديبية

قرار رقم (.....) لسنة ١٩٨٧

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن اصدار قانون نظام
العاملين بالقطاع العام وتعديلاته .

وعلى كتاب النيابة الادارية — ادارة الدعوى التأديبية بطنطا في الدعوى
رقم القضية رقم شن دفاع ويقرول وكهرياء المؤرخ
والذى يفيد بان المحكمة التأديبية اصدرت بجلستها المنعقدة في
الحكم بالفصل من الخدمة لكل من :

العامل الاول :

والعامل الثانى :

والعامل الثالث :

وعلى تاسيرتنا بتاريخ لاتخاذ اللازم .

تفسير

مادة اولى : اعتبارا من يتم رفع اسم كل من السادة
المذكورين بعد وذلك بالفصل من الخدمة تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة
التأديبية لـ وهم :

العامل الاول :

العامل الثانى :

العامل الثالث :

مادة ثانيا : على الشئون القانونية بالشركة اخطار النيابة الادارية —
ادارة الدعوى التأديبية بطنطا بصورة من هذا القرار .
مادة ثالثة : على جميع المختصين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

تحريرا في / / ١٩٨٧ م .

مهندس

صورة الى :

رئيس مجلس الإدارة

قطاع

.....

ومرفق المستندات

رئيس القطاع الادارى

الفصل الثاني

مسئولية الإدارة المدنية ، والجنائية في حالة الامتناع عن تنفيذ
الحكم والوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية واعمال السيادة
والدفع بعدم دستورية الاعمال الادارية التي تتخلها
الحكومة في دائرة اعمال السيادة مع صيغ مختارة

تمهيد :

بلدء ذى بدء يجب أن تعطى الإدارة فسحة من الوقت لتتخذ فيها
الاجراءات المناسبة لتنفيذ الحكم دون مبالطة أو تصويف . (١)

ويجب أن يتم التنفيذ طبقا لاحكام قانون المرافعات (٢) — أما حالة
امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم فيحق لملصاحب الشأن الرجوع الى القضاء
للطعن في امتناع الإدارة عن التنفيذ ، والمطالبة بالحقوق لاناثثة عن الحكم
كاملة ، وذلك فضلا عن الادعاء المدني ، واتخاذ الاجراءات الجنائية
النصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبت ضد جهة الإدارة المنتمة عن
التنفيذ ، وذلك فضلا عن جواز محلكة الموظف المسئول تأديبيا بسبب
امتناعه عن التنفيذ أو التراخي فيه مع امكن مطالبته بتعويض مناسب عن
الافرار الناجبة عن ذلك .

وبعد هذا التمهيد ننتول الموضوع على النحو التالي :

(أولا) : الطعن القضالى بسبب الامتناع عن التنفيذ :

ان امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الإدارى
يعتبر بمثابة قرار سلبي يجوز لذوى الشأن الطعن فيه ابلم المحكة المختصة
بجلس الدولة . (٣)

أما في الاحوال التي لا يحتاج فيها التنفيذ الى اصدار قرار ادارى كإزالة
بعض العقبات المادية ، أو استحقاق المبالغ المحددة في الحكم ، فالغلب أنها

(١) محكمة القضاء الإدارى في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ س١١١ق .

(٢) تراجع المواد ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ بقانون المرافعات
والواردة بالفصل الثالث المتعلق « بتنفيذ الاحكام والقرارات » مع مراعاة
عمل اللائثة اللازمة بين احكام هذه المواد وطبيعة المنازعات الادارية .

(٣) محكمة القضاء الإدارى في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ س٤ق .

تنشئ قرار سلبى بالامتناع ، ويمكن أن يترتب على ذلك اقامة دعوى بالتعويض ، أو تسوية الحقوق المترتبة على الحكم اذا كان المحكوم له موظفا .

ويلاحظ أن اجراءات الطعن تخضع للتواعد العامة بشأن التظلم الى جهة الادارة قبل رفع الدعوى .

وجدير بالذكر انه اذا قبلت الادارة بتنفيذ الحكم تنفيذا ناقصا او مشوها او صوريا ، فانه يحق للمضرر الطعن في قرار التنفيذ الناقص امام المحكمة المختصة بمجلس الدولة .

(ثانيا) المسؤولية المدنية عن عدم التنفيذ :

ان الامتناع عن تنفيذ الحكم او تنفيذه تنفيذا خاطئا من الاسباب التي توجب المسؤولية المدنية ، ويتم ذلك بالادعاء مدنيا ضد الموظف المسؤول في حالة ارتكابه خطأ شخصيا متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لتحريك هذه الدعوى ، فيشترط توافر شروط الخطأ الشخصى طبقا للمعايير المحددة لذلك ، كما يشترط توافر ما تقضى به المادة (١٦٣) من القانون المدنى والتي تتطلب توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية ، كما لا تنجو جهة الادارة من المسؤولية على اساس مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة متى توافرت الشروط القانونية في هذا الشأن ، وطبقا لحكم المادة (١٧٤) من القانون المدنى . (٤) وسبق لنا الاشارة الى هذا الموضوع تفصيلا . ويلاحظ ان الخطأ الموجب للمسئولية عن الامتناع عن تنفيذ الاحكام يتناول كلا من الفعل السلبى ، والفعل الايجابى ، وينصرف الى مجرد الاهمال او الفعل العمد . (٥)

وقد بينت محكمة القضاء الادارى ان الخطأ الذى يمكن ان ترتكبه الادارة يمكن ان يكون في عيب الشكل ، او عدم الاختصاص ، او مخالفة القانون ، او الانحراف بالسلطة ، او اساءة استعمال السلطة . (٦)

(٤) جاء بالمادة (١٧٤) من القانون المدنى ما يلى :

« (١) يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته او بسببها .

(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقايته وفي توجيهه » .

(٥) محكمة القضاء الادارى في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ س ١ ا ب .

(٦) محكمة القضاء الادارى « ذات الحكم السابق » .

وتقول محكمة القضاء الإدارى فى أحد أحكامها الهامة :

« أن إصرار الإدارة على عدم تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى قد ينطوى على معنى اتهامه والاخلال بكرامته مما يجعله ذا حق فى تعويضه ادبياً عن هذا الضرر ، طبقاً للقواعد العامة فى التعويض » . (٧)

ونكتفى بهذه الالامة ، ونحيل الى المراجع المتخصصة ، ونركز على المسؤولية الجنائية ، نظراً لأن أغلب مراجع القانون الجنائى لم تعط موضوع المسؤولية الجنائية عن عدم تنفيذ الإدارة للأحكام الصادرة ضدها ما تستحقه من عناية بالرغم من أهمية الموضوع من الناحية العملية .

* (ثالثاً) المسؤولية الجنائية :

تعتبر هذه المسؤولية من أخطر المسؤوليات ، لأنها تكره الإدارة فى كثير من الحالات عن التراجع عن موقفها المتعلق بعدم تنفيذ الأحكام التى تصدر ضدها ، ولذلك سنتناول عرض هذا الموضوع بشئ من التفصيل والإسهاب ، وذلك على النحو التالى :

١ - الوضع بالنسبة للمسؤولية عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية فى التشريع الجنائى :

أهم المشرع الجنائى بتقنين المسؤولية الجنائية عن وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكم حيث عبر عن ذلك بالمادة (١٢٢) الواردة بقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، والمعلقة بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ لتلائم مع مقتضيات التنفيذ ، وقد نصت هذه المادة على ما يلى :

« ٢ - يعاقب بالحبس والمزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة ، أو أحكام القوانين واللوائح ،

(٧) مشار للحكم بؤلف دكتور / مصطفى كمال وصفى : « أصول وأجراءات القضاء الإدارى » - مرجع سابق - ص ٥٨١ .

ومن أهم ما تجدر بنا الإشارة إليه قول المحكمة الإدارية العليا فى أحد أحكامها الهامة : « وتوجيه طلب التعويض الى الموظف العلم بمفاته الوظيفية أو بصفته الشخصية لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره ، فإذا حكم بالتعويض أمكن تنفيذ ما قضى به فى ملكه الخاص » .

(المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٧٩/٤/٢٨ فى الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ ق)

او تأخير تحصيل الاموال والرسوم ، او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من أية جهة مختصة .

كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم او الامر داخلا في اختصاص الموظف » .

ومن عرض النص السابق ينضج أن المادة (١٢٣) تعاقب على نوعين من الجرائم وهما :

(١) جريمة استعمال الموظف لسلطة وظيفته في وقف تنفيذ حكم او وقف تنفيذ امر صادر من المحكمة المختصة ، (وذلك طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة المذكورة) .

(ب) امتناع الموظف عمدا عن تنفيذ حكم او امر مما يدخل تنفيذه في اختصاصاته (وهو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة المذكورة) .

ويلاحظ أن الجريمتين عمديتين ، فيشترط لقيامهما توافر العمد من الموظف المختص بالتنفيذ ، وكلا من الجريمتين تنطوي على عدم الولاء .

اذ على الموظف ان يوجه ولاءه للحكومة الشرعية ، وللحكام التي تصدرها اجهزتها القضائية طالما كانت هذه الاحكام صحيحة ، وقابلة للتنفيذ وعلى وجه الخصوص تلك الاحكام التي اكتسبت قوة الامر المقضى .

٢ - من هو الموظف المخاطب بحكم المادة (١٢٣) عقوبات ؟

للإجابة على هذا السؤال الكبير الاهمية في الحياة العملية نقول : ان الموظف المخاطب بحكم المادة (١٢٣) عقوبات هو كبا يعرفه الفقه والقضاء . « الشخص الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري للمرفق الذي يعمل به » . (٨)

وبناء على ما تقدم فنص المادة (١٢٣) عقوبات لا ينطبق على رؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام ولا العاملين بها ، ولا رؤساء مجالس

(٨) النفوس الجنائي في عام ١٩٢٤ س٥٥ في جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ .
مشار اليه مؤلف الدكتور / حنن سعاد عبد الواحد « تنفيذ الاحكام
الادارية » - مرجع سابق - ص ٦٦٦ .

إدارة المؤسسات الخاصة ، ولا العللين بها ، كرؤساء مجالس المؤسسات
المصنعية حتى إذا صدر بتعيينهم قرارات جمهورية (٩) .

٢- ما هي الشروط القانونية لقيام الجريمة المنصوص عليها بالمادة (١٢٣) عقوبات ؟

يشترط لتطبيق هذه المدة ما يلي :

(أ) أن يصدر الفعل من موظف علم مختص ، وقد بينا ذلك .

(ب) توافر الركن المادي في الجريمتين ، ويمثل في استعمال سلطة
الوظيفية لوقف تنفيذ الحكم .

(ج) توافر القصد الجنائي في الجريمتين والذي يتمثل في الابتغاء العمدى
من تنفيذ الحكم (بعد ثباتية أيلم من انذار جهة الادارة على يد محضر واصرار
الموظف المختص على عدم التنفيذ) .

٤ - جدير بالاحاطة انه لا يشترط أن يكون الفاعل مختصا بالتنفيذ بل
يكفى أن يتدخل بسلطة وظيفته في وقت التنفيذ ولو لم يكن هو المختص به
ويكفى أن يتخذ التدخل صوراً عديدة ، كالتأثير على من يقوم بالتنفيذ أو تهديده
تهديداً مادياً أو أدبياً وغير ذلك من وسائل الضغط والنفوذ وفي حالة عدم
استجابة الموظف القائم على التنفيذ ، فإن الجريمة تعد بالنسبة لمن قام
بالتأثير « شروعا في ارتكاب الجحفة » نظرا لان التأثير يكون قد أوقف أو
خلب اثره لسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه .

٥ - يشترط القانون انذار جهة الادارة قبل اتخاذ اجراءات اقلية
الدعوى ويهدف الانذار الى تنبيه الادارة والموظف الممتنع الى المسؤولية
الجنائية عن عدم التنفيذ بعد مضي ثمانية أيام من الانذار ، ويعتبر الانذار
بمثابة شرط شكلي يجب اتباعه قبل رفع الدعوى ، وفي العادة يوجه الانذار
الى الرئيس القائم على قمة الجهاز الادارى كالوزير بالنسبة الى وزارته ،
والحافظ بصفته بالنسبة للمحافظة الخاضعة لادارته بما يتبعها من الموظفين
الذين يملكون مختلف الوزارات بالمحافظة ، ويلاحظ أن هذا الانذار ليس هو
الاعلان بالصيغة التنفيذية فكلا بينهما يستهدف غرضا معينا . (١٠)

(٩) حكم النقض الجنائي سنة ١٩٣٤ (المشر اليه بالرجع السابق) .
(١٠) مما جدر الاشارة اليه أنه كما سبق القول : لا ضرورة للاعلان
في حالة التنفيذ بمسودة الحكم ، لان المشر قد استثنى من الاصل ،
الحالة التي ينص الحكم فيها على التنفيذ بمسودة الحكم ، ففي هذه الحالة يجوز في

٦ - يمنع من قيام المسؤولية امتناع الموظف المختص عن التنفيذ امتثالا لأمر صادر اليه من رئيس تجب عليه طاعته بعد تنبيه الرئيس الى الالتزام بتنفيذ الحكم واصرار الأخير على عدم التنفيذ ، فالأصل أن احترام أمر الرئيس واجبه ولكن بشرط ألا يصل الأمر بالمرؤوس الى حد ارتكاب جريمة يطلب منه اقترانها ويؤيد هذا الرأي المادة (٦٣) من قانون العقوبات اذ قيدت رفح المسؤولية الجنائية عما يرتكبه الموظف من جرائم تنفيذا لأمر صدر اليه أو تنفيذا للقوانين واللوائح يتطلبها من الموظف « أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة » . وهذا هو منطق المادة ١٦٧ من القانون المدني التي تنص على أن : « الموظف العام لا يكون مسئولا عن عمله الذي اضر بالغير اذا قام به تنفيذا لأمر صدر اليه من رئيس متى كانت طاعة هذا الأمر واجبة عليه أو كان يعتقد أنها واجبة ، وأثبت أنه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه ، وكان اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة وأنه راعى في عمله جانب الحيطة » .

= اجراء التنفيذ بغير اعلان سابق للحكم ، فقد نصت المادة « ٢٨٦ » مرافعات على ما يلي :

« يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ » .

وهجير بالذكر أنه في حالة تنفيذ الأحكام المستعجلة فإنها كباقي « الأحكام الموضوعية المشهولة بالنفاذ المعجل » ويجرى تنفيذها على مسؤولية طالب التنفيذ ومخاطره ، ومن ثم يجوز للمنفذ ضده الرجوع للمحكمة الموضوعية بدعوى موضوعية على طالب التنفيذ بتعويض الضرر الذي لحقه من جراء ذلك التنفيذ ، اذا ألغى الحكم استئنافيا ، أو رأت محكمة الموضوع لاي سبب من الأسباب عدم الأخذ به ، وهذه النتيجة محل اجماع الفقه والقضاء اذا كان المقاتم بالتنفيذ سعيه النية ، أما اذا كان طالب التنفيذ حسن النية فقد ذهب البعض الى القول بأنه لا يسأل عن تعويض الضرر الذي تخلف عن التنفيذ ، بحسب أنه كان يباشر عملا يحق له مباشرته بنص القانون ، فلا يتصور أن يكون مسئولا عنه ، ولكن هذا الرأي مرجوح ، والرأي الراجح فقها وقضاء والذي تؤيده هو أن طالب التنفيذ يلزم بتعويض هذا الضرر ولو كان حسن النية .

(يؤيد هذا الرأي الراجح الاسنادة المستشارين : محمد علي راتب ومحمد نصر الدين كابل ويحمد فاروق راتب بترجمهم : « قضاء الأمور المستعجلة طه ١٩٨ ص ١٤٧-١٤٨ ») .

على أن ما سبق يتعلق بالمسئوليتين الجنائية والمدنية عن تنفيذ الرؤوس
لأمر الرئيس المخالف للقانون أما غيبا يتعلق بالإعفاء من المسؤولية الإدارية
(التأديبية) فإن المادة (٧٨) من قانون العزلين المدنيين بالدولة رقم ٧ لسنة
١٩٧٨ تنص على ما يلي :

« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر
من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا . »

ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا إلى أمر صادر إليه من رئيسه
إلا إذا ثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر إليه من
هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية
على مصدر الأمر وحده .

ولا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي . »

فالإعفاء هنا بشروط باهرين وهما : الأمر الكتابي من جانب الرئيس ، والتنبيه
الكتابي عن المخالفة من جانب الرؤوس .

وجدير بالإحاطة أنه لا يتحمل من المسئول التذرع بدفع مسؤوليته
بدوافع شخصية أو قوله بأنه كان ينبغي أن يشتمل الحكم على كذا وكذا .

وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري :

« أن إصرار الوزير على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة
الشيء المقضي ، وهو خطأ يستوجب مسؤوليته عن التعويض المطالب به ،
ولا يدفع عن هذه المسؤولية أو ينفي قيامها الدوافع الشخصية لديه ، أو
قوله بأنه ينبغي وإن تحقق ذلك لا يصح أن يكون عن طريق أعمال
غير مشروعة » . (١١)

وخلاصة القول أنه يمكن توجيه المسؤولية المدنية والجنائية إلى جهة
الإدارة وإلى الموظف العلم المختص بالتنفيذ والتفت عنه مستعملا سلطة
وظيفته .

(١١) محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٠/٩/٢٠ أشار إلى هذا الحكم
بمؤلفنا : « قضاء مجلس الدولة وأجراءات وصيغ الدعوى الإدارية »
ط ١٩٨٥ ص ٢٩١-٤٩٢ .

**اجراءات اقامة الدعوى ضد الموظف المجتمع من انتفيذ طبقا لحكم
المادة «٦٣» من قانون الاجراءات الجنائية**

طبقا لنص المادة «٦٣» من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم «١٢١» لسنة ١٩٥٦ (١٢) فانه « لا يجوز لغمر النائب العام او الحامي العام او رئيس النيابة العلة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجنلية او جنحة وقعت منه اثناء تاديبه وظيفته او بسببها » .

واستثناء من حكم المادة «٢٣٧» - من قانون الاجراءات الجنائية (١٣) يجوز للمتهم في الجرائم المشار اليها في المادة «١٢٣» عقوبت عند رفع الدعوى عليه ببلشرة أن ينيب عنه وكيل لتقويم دفاعه مع عدم الاخلال بها للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصا » .

وبناء على ما تقدم فلذا كل الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منزعة ادارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن النائب العام وعليه أن يأمر بالتطبيق وأن يجريه بنفسه أو يكلف احد المحامين العامين به .

وقد بررت المذكرة الايضاحية للقانون هذا التشديد الخاص بالنسبة لتنفيذ الاحكام الصادرة في المنازعات الادارية ، بأن يتطلب فيها مزيدا من التحوط والعناية حرصا على سمة الإدارة ، والثقة العلية في تنفيذها الاحكام الصادرة ضدها .

وبناء على ما تقدم فقد فتح القانون طريق الدعوى المباشرة ضد الموظفين الذين يرتكبون جريمة الامتناع عن تنفيذ الاحكام حسبما جاء بالمادة «١٢٣» عقوبت

(١٢) عدلت المادة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع العدد ٢٤ مقرر الصادر في ٢٥ مارس ١٩٥٦ ثم عدلت الفقرة الثالثة والرابعة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(١٣) نص المادة (٢٣٧) من قانون الاجراءات الجنائية على ما يلي :
« يجب على المتهم في جنحة معلق عليها بالحبس أن يحضر بنفسه اما في الجنب الاخرى وفي المخالفات ، فيجوز له أن ينيب عنه وكيل لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاخلال بها للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصا » .

دون بلأى الجرائم التى قد يرتكبها الموظفون وذلك بما اشارت اليه
المادة «٦٣» اجراءات جنائية بعد تعديها حيث جاء بها الاستثناء
القتل « فيها عدا الجرائم المشار اليها فى المادة «١٢٣» عقوبات لا يجوز
لغير الناسب العلم أو المحلى العلم أو رئيس النيابة العلة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم علم أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة
رقت منه اثناء تأدية وظيفته أو بسببها » .

✽ الوضع بالنسبة للحصانة البرلمانية :

بالرغم من كل الضمانات المتعلقة بتنفيذ الاحكام تثار مشكلة تحسن
بعض الموظفين بالحصانة البرلمانية وهم الذين لا يمكن تقديمهم للمحاكمة
الجنائية الا بعد رفع الحصانة عنهم .

ومن هؤلاء الموظفين : الوزراء المنتخبين أو المعينين بمجلس الشعب
أو مجلس الشورى .

ويقتضى الامر رفع الحصانة عنهم لا يمكن تقديمهم للمحاكمة الجنائية ،
ويكون ذلك باذن من المجلس التشريعى المختص ، عملاً بحكم المادة «٩٩» من
الدستور ، غير أنه قد حدث فى قضية هامة تتعلق وقائعها بالحكم
الصادر من محكمة القضاء الادارى فى القضية ٢٠٥٦ لسنة ٢٤ قضائية
بجلسة ١٩٨٠/٨/١٩ بوقف تنفيذ القرار الادارى الصادر بمنع الاحتفال
بذكرى « الزعيم مصطفى النحاس » فاقام المحكوم له الدعوى رقم ١٥٧١
لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٢/٢٨ امام محكمة جناح عابدين ضد رئيس الوزراء ووزير
الداخلية ، ومدير امن القاهرة وآخرين بطلب توقيع العقوبة المنصوص عليها
فى المادة «١٢٣» عقوبات ، وانتعويض المؤقت وقد حكم بادانة المسؤولين
مع استمرار ايقاف الدعوى بالنسبة لوزير الداخلية لان الاذن لم يكن
قد صدر بعد ، وفى ١٩٨٢/١/٢٩ طلب وزير العدل من رئيس مجلس الشعب
رفع الحصانة عن الوزير الذى كان قد اقبل من منصبه ، الا انه استمر
عضواً بالمجلس طبقاً للمادة «٣١٧» من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب (١٤) ،
وبعد ذلك صدر قرار لجنة الشئون التشريعية بالمجلس فى ١٩٨٢/٦/٤
برفض طلب رفع الحصانة عنه واسست اللجنة قرارها بان المحاكمة
اخطأت ، لانه كان من الاجدر بها أن ترفض الدعوى أسوة بما اتبعته

(١٤) راجع مقال الدكتور محمد أبو العينين المنشور بجلة القضاء
العدد الاول (يناير - ابريل) ١٩٨١ ص « ١١٤ - ١٣٩ » فى موضوع « الحصانة
البرلمانية واجراءات رفعها » .

(م - ١٥ - صنيغ الدعوى) :

مع رئيس الوزراء ، ولخضوع الوزراء جميعهم لقانون خاص بمحاكماتهم ، ومن هنا يتضح كيف يمكن وضع العراقيل والمعوقات بطرق ملتوية للحيلولة دون تنفيذ الاحكام لا سيما تلك التي تصدر من محاكم مجلس الدولة وتزعم بعمل شيء او الامتناع عن عمل شيء .

ويضاف الى ما تقدم ان المجلس التشريعي يضع احيانا عقبات تحول دون تنفيذ بعض الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بمناسبة الطعن في انتخاب او تعيين بعض اعضائه او في غير ذلك من المناسبات ، وفي اعتقادنا ان هذا العمل غير مشروع ومخالف للدستور ومطل بالضمانات التي يقررها القانون للمواطنين .

ومن الوسائل التي تتبعها المجالس التشريعية للتغلب على ايقاف تنفيذ الاحكام الالتجاء الى حيلة تعرف « بالتصحيح التشريعي » حيث يلجأ المجلس الى وضع تشريع جديد يصحح به الاوضاع والمراكز القانونية الخاطئة التي تصدر الاحكام بايقافها .

وانما لا نقر هذا التحايل على القانون على سند من انه : ولو ان المشرع هو الذي ينشئ الجهات القضائية ويحدد اختصاصها الا انه ملزم بتنفيذ احكامها لان السلطة التشريعية عندما تضع قواعد عامة مجردة فهي الاولى بتطبيقها حرصا على سيادة القانون الذي يجب ان تطبيق احكامه على الحكم والمحكومين سواء بسواء .

مما يؤسف له حقا انه حين يطنن في التصرفات المتعلقة بالامتناع عن تنفيذ الاحكام فان الاجهزة القضائية تكون امام تشريع جديد يصحح الاوضاع الخاطئة والتي صدرت في ظل تشريع سابق بمقولة انها تصدر الاحكام طبقا لما يقضي به التشريع القائم الذي تصدر الاحكام في ظله .

وجدير بالاحاطة ان مجلس الدولة الفرنسي قد عالج هذه الاوضاع بفرض قيود على « التصحيحات التشريعية » فلم يقبل قيام الحكومة باصدار اوامر « Ordonnances » لتصحيح قرارات ادارية غير مشروعة .

والامر معقود على علاج هذا الامر لساله من انعكاسات سيئة واستهانة باحكام القضاء لا سيما تلك التي لها حجية الامر المقضي . (١٥)

(١٥) حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ في قضية :
« Federation nationale des syndicats de police » .

! مشار الى هذا الحكم بؤلف الدكتور / حسني محمد عبد الواحد
« تنفيذ الاحكام الادارية » - للبرجع السليق ص (٤٢٧) .

✽ الوضع بالنسبة لأعمال السيادة والدفع بعدم دستورية الأعمال الإدارية التي تخفلها الحكومة في دائرة أعمال السيادة :

١ - الوضع بالنسبة لأعمال السيادة :

تتفرع جهات الإدارة أو المجالس التشريعية في بعض الأحيان بعدم تنفيذ الأحكام التي تصدر ضدها بمقولة أنها من أعمال السيادة ، وقد يكون ذلك بسبب اعتبارات أو دوافع معينة - والحقيقة أن العبرة في تكييف أعمال السيادة ليست بالتكييف الذي تراه الإدارة والمجالس التشريعية ، بل بالتكييف القانوني الصحيح الذي تقره الأحكام القضائية .

وفي ذلك تقول محكمة النقض :

« من المقرر في قضاء محكمة النقض أن المحكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه ، وإن محكمة الموضوع تخضع في تكييفها في هذا الخصوص لرؤية محكمة النقض (١٦)

وتقول المحكمة الدستورية العليا : « أن العبرة في تحديد التكييف القانوني لأي عمل تجريه السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من أعمال السيادة أو عملاً إدارياً هي وظيفة العمل ذاته فلا تتقيد المحكمة وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلعه الشارع على تصرفات الحكومة وأعمالها متى كانت تطبقها يتناقض مع هذا الوصف ، وتنطوي على إهدار لحق كفله الدستور . ومن ثم فإن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ يقضى باعتبار القرارات الجمهورية بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي عمل من أعمال السيادة ، بينما هي بطبيعتها عمل من الأعمال الإدارية التي تجريها الحكومة في إشرافها على المرافق العامة ، فانه بذلك ينطوي على مصادررة على حق هؤلاء الموظفين في الطعن في تلك

(١٦) محكمة النقض في ١٩٧٨/٤/٢٥ - المكتب الفني - ٢٩ - ١١٠١ .

القرارات أو التنازلى بشأنها فغسلًا عن اهداره لهدا المساواة بين المواطنين
فى الحقوق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور . (١٧)

يتضح مما سبق أن أعمال السيادة هى أعمال أبعد خطرا من أعمال
الإدارة فلا يجب على الإدارة أو الأجهزة التشريعية .

**أيقاف بعض الأحكام القضائية التى لا تكتسب صفة أعمال السيادة
بمقولة أنها من أعمال السيادة .**

وبالرجوع إلى قوانين مجلس الدولة المتعلقة نجد أن القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٤٦ ، ثم القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محله يورد بعض
الأمثلة لما يعتبر من أعمال السيادة بالنص على أمثلة لما يعتبر من أعمال
السيادة بالنص على أن :

« لا تقبل الطلبات المقدمة من القرارات المتعلقة بالأعمال المنظمة لعلاقة
الحكومة بمجلس البرلمان ، وعن التدابير الخاصة بالأمن الداخلى والخارجى
للدولة وعن العلاقات السياسية والمسائل الخاصة بالأعمال الحربية ، وعلى
العموم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة .

غير أن المشرع عدل عن طريقة إيراد أمثلة لأعمال السيادة فى قانون
مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وحتى فى القانون الحالى رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ مكتتبيا بالنص بالمادة الحادية عشر بالقانون الاخير على ما يلى :

« لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال
السيادة » .

ورغم تعذر وضع تعريف جامع مانع لأعمال السيادة فإن أهم ما يميزها
عن الأعمال الإدارية العادية هو تلك الصيغة السياسية البارزة منها لما

(١٧) المحكمة العليا (المسماه الآن « المحكمة الدستورية العليا ») حكما
من ٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ - مجموعة أحكام هذه المحكمة - الجزء الاول -
ص ٣٢ ، ٣٥ .

وجدير بالذكر أن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية نص فى المادة
(١٧٤) أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها فى
جمهورية مصر العربية ، ونصت المادة (١٧٥) « على أن تتولى المحكمة
الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين فى القانون ،
ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التى تتبع
أعمالها » .

يحيطها من اعتبارات سياسية ، فهي تصدر عن السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم ، ولما لها من سلطة عليا لتحقيق الجماعة السياسية كلها والسيهر على احترام دستورها والإشراف على علاقتها مع الدول الأخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج (١٨) .

وجدير بالاحاطة أن نظام الطوارئ هو نظام أجاز الدستور فرضه كلما تحققت أسبابه ودواعيه ، وأهمها تعرض الوطن لخطر يهدد سلامته وأمنه ، أو نشوب حرب أو التهديد بنشوبها ، أو اضطراب الأمن وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حفظا لسلامة الوطن وأمنه .

واننا نرى أنه لا يسوغ أن تتزعزع الإدارة أو المجالس التشريعية بعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها من محكم مجلس الدولة بزميمة احتيالها بممارسة أعمال السيادة وذلك في الحالات التي لا تطبق عليها المعايير القضائية والدستورية والفتحية في تكييف أعمال السيادة ولدخولها في طائفة الأعمال الإدارية .

ومما يؤسف له أن بعض الأحكام القضائية تقرر تصرفات الحكومة التي تخرج بها الأعمال الإدارية العادية لسبب أو لآخر من نطاقها وتدخلها في نطاق أعمال السيادة لتخرجها بهذه الوسيلة من رقابة القضاء الإداري ، وننزل على ذلك بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والذي دافع عن تصرفات الإدارة في حيثياته بقوله :

« وأن ما يعتبر في بعض الظروف عملا إداريا عاديا قد يرقى في ظروف أخرى إلى مرتبة أعمال السيادة لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بأحوالها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة . وإذا كان الأصل على ما تقدم فإن المشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية ليخرجها بالتنمية من ولاية القضاء ولا جناح عليه أن يمارس هذه السلطة وهو يمانحها ، وفي هذه الحالة يلزم القضاء بالتوصيف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال أو القرارات » (١٩) .

(١٨) المستشارين / محمد علي راتب ومحمد نصر الدين راتب ، ومحمد فاروق راتب — مرجع سابق — ص ١٥٤ .
(١٩) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا ٨٠٧ — ١٠ (١٩٦٦/١٢/١٠) منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ سية (١٩٦٥ — ١٩٨٠) ج/ ١ « أ/خ » ص ٦١٢ .

وتحسب لا نقر هذا الاتجاه القضائي ونرى انه يمكن المضار من هذه
الاضواح أن يدفع بعدم دستورية القانون الجديد أطم المحكمة التي تنظر النزاع
طالما كان ذلك سقفا .

ولاهمية هذا الدفع في الحياة العملية نخصص الفقرة التالية للدفع بعدم
دستورية القانون في النظام المصري ، واختصاصات المحكمة الدستورية العليا
— ثم نعرض أهم الصيغ المتعلقة بهذا الموضوع مع الصيغ والنماذج المختارة .

*** الدفع بعدم دستورية القانون في النظام المصري**

واختصاصات المحكمة الدستورية العليا

أسند المشرع في بادئ الامر الاختصاص بنظر الدفع بعدم دستورية
القوانين الى المحكمة العليا دون غيرها ، وقد انشئت هذه المحكمة بموجب القانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ ، وقد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها
بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أطم احدى
المحكم ، وفي هذه الحالة تحدد المحكمة التي أثير أطمها الدفع ميعادا للخصوم
لرفع الدعوى بذلك أطم المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى
تصل المحكمة العليا في الدفع . (٢٠)

وكانت المحكمة العليا تختص الى جانب اختصاصها الاصيل بالفصل في
الدفع بعدم دستورية القانون ، بتفسير النصوص القانونية التي تستدعى ذلك
بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمنا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب
وزير العدل ، كما كانت تختص بالفصل في طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة
من هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام .

كذلك كانت المحكمة مختصة بالفصل في مسائل تنزع الاختصاص التي كانت
تنو لها قبل ذلك محكمة النقز التي انشئت في مصر بمقتضى قانون السلطة
القضائية .

والحقيقة ان الاختصاص الذى يعيننا في هذا الموضوع هو المتعلق بعدم
دستورية القوانين ، وقد كانت المحكمة العليا تختص به عن طريق الدفع وليس
عن طريق الدعوى الاصلية ، ولذلك فلم يكن جائزا رفع دعوى اصلية أطمها بقصد
اثبات أن تشريعا معينا يخالف نصا دستوريا .

(٢٠) حكم المحكمة العليا ١٥/٦٧٥ (١٩٧٠/١/١٠) ١٥/١٩/١٥ بشار

اليه بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا
في ١٥ سنه — ج/٢ ص ١٠٢٩ .

وقد ورد النص بجواز الدفع بعدم دستورية القوانين أمام محكمة الموضوع نصا عليها مطلقا ، ولذلك فقد أعتبر من الدفوع التي يجوز إبدائها في أى حالة كانت عليها الدعوى . (٢١) وطبقا للمادة الخامسة من قانون المحكمة العليا أعلن رفع الدعوى أمامها يكون بطريق الإيداع بقلم كاتبها .

وفي سنة ١٩٧٩ صدر قانون المحكمة الدستورية العليا ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد الرقم (٣٦) والصادر في سبتمبر سنة ١٩٧٩ . ونص في الباب الثانى منه على الاختصاصات والإجراءات التي تتبع أمام المحكمة بالنسبة للدفع بعدم دستورية قانون معين .

وفىما يتعلق باختصاص المحكمة بالدفع الذى يثار أمام المحاكم سواء كانت عادية أو إدارية فقد تناولت المادة السابعة والعشرين من قانون المحكمة هذا الموضوع حيث تقول : —

« يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بنسبة ممارسة اختصاصاتها ويفصل بالنزاع المطروح عليها ، وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » .

وقد تناول قانون المحكمة الدستورية العليا النص على الإجراءات بالفصل الثانى من الباب الثانى المتعلق بالاختصاصات والإجراءات .

وقد نصت المادة « ٢٩ » من هذا القانون على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : —

(١) إذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر كأن لم يكن . .

وقد نص القانون كذلك بالمادة « (٣٠) » منه على وجوب تضمين القرار الصادر

(٢١) دكتور رمزى الشامى . « النظرية العامة » للقانون الدستورى
القاهرة سنة ١٩٧٠ — ص ٢٩٢ وما بعدها .

بالإحالة الى المحكمة الدستورية العليا ، او صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة .

كذلك نصت المادة « ٣١ » من القانون على أنه يجوز : — « لكل ذى شأن أن يطلب من المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من المادة (٢٥) ، ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها في شأنه ، ويرتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .

وتنفصل المحكمة من تلقاء نفسها في جميع المسائل الفرعية (مادة ٤٧)
وتعتبر أحكامها وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن (مادة ٤٨) .

كذلك فإن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ، وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وتنتشر الاحكام والقرارات المشار اليها في الفقرة السابقة بالجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويرتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

ماذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه (مادة ٤٩) .

وتنفصل المحكمة دون غيرها في كلمة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة منها .

وتسرى على هذه المنازعات الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية فيها لا يتعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والاضاع المقررة امامها .

ولا يترتب على رفع المنازعة وقف التنفيذ ما لم تابر المحكمة بذلك حتى الفصل في المنازعة (مادة ٥٠) .

وبين مما تقدم أن الاختصاص الاصيل للمحكمة الدستورية العليا ينهل في الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح على النحو سالف البيان ، غير أن للمحكمة اختصاصات أخرى اذ تختص بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ،

وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتغلب احدهما عن نظرها ، أو تخلت كلاهما عنها (مادة ٢٥) .

كذلك تختص المحكمة بالفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من اية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة أخرى .

وتتولى المحكمة ايضا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور وذلك اذا اثار خلافات فى التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها (مادة ٢٦) .

وخلاصة القول ان المحكمة تختص بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، والفصل فى تنازع الاختصاص الايجلى ، والسلبى ، كما تختص بالنزاعات التى تثار بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، فضلا عن تفسير نصوص القوانين حسبما سبق بيانه .

ولا يفوتنا القول بأنه يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية اى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المعروض عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة بتحضير الدعاوى الدستورية .

الصيغ والنماذج المختارة عن الدفع بعدم الدستورية

وهي :

- ١ - صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإداري .
- ٢ - نموذج لحكم صادر من محكمة القضاء الإداري بالرد على الدفع .
- ٣ - صيغة عريضة دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية تشريع معين .
- ٤ - نموذج تقرير هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا في موضوع الدفع .
- ٥ - نموذج مذكر الدفاع أمام المحكمة الدستورية العليا .
- ٦ - نموذج حكم المحكمة الدستورية العليا بقبول الطعن .

* نوضح فيما يلي حالة عملية تشمل تسلسل الصيغ والنماذج المتبعة
للدفع بعدم دستورية تشريع معين (على سبيل المثال) أمام محكمة
القضاء الإداري .

* * *

(١) صيغة دفع بعدم دستورية تشريع معين أمام محكمة القضاء الإداري

السيد الاستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة
القضاء الإداري .

مقدمه لسيادتكم السيد / ومطله المختار مكتب
المحلى والكائن برقم بمدينة محفظة

مـ

١ - السيد / رئيس مجلس الشعب بصفته

٢ - السيد / وزير العدل بصفته
ويعلنان بهيئة قضائيا الدولة .

الموضوع

يتلخص موضوع الدعوى فيما يلي : -

اولا : نظم الدستور اختصاص مجلس الشعب بـ طبقا
للبواد من الدستور .

ثانيا : تصدى المجلس باصدار التشريع المتعلق بـ جاء مخالفا
للدستور وبتمارضا مع احكامه ، ولذا فهو قانون غير دستوري
ويخالف لقاعدة التدرج الهرمى للقواعد القانونية التى تقضى بعدم
مخالفة التشريع للدستور .

ثالثا : ان ما يجعل هذا التشريع غير دستوري ، انه فى حقيقة الامر ينضمين
فى حقيقته الموضوعية تصرف فردى ، وليس قاعدة تنظيمية علنية ،
ولذلك فلا يمكن اعتباره ذى طبيعة تشريعية على الاطلاق .

رابعا : تضاف الاسباب الاخرى المتصلة بموضوع الدعوى وهى : -
.....
.....
.....

(خامسا)

لذلك

يرجى من عدالة الهيئة الموقرة تحديد اقرب جلسة للحكم في طلبت المدعى
وهى :

اولا : قبول الدعوى شكلا .

ثانيا : ايقاف تنفيذ القرار رقم الصادر في بشأن

ثالثا : احالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذى استند اليه القرار
المطعون فيه الى المحكمة الدستورية العليا للاسباب الواردة بهذا الدفع .

رابعا : وفي الموضوع الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من
وكل ما يقرب على ذلك من آثار مع ابرام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل اتمام
الحكمة .

عن الطاعن

.....
المحلى بالنقض

(٢) نموذج لحكم صادر من محكمة القضاء الإداري يتناول الرد على الدفع بعدم
دستورية تشريع معين

بإسم الشعب

محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الموافق / / ١٩٨
برئاسة السيد الاستاذ المستشار /
وعضوية السادة المستشارين /
وحضور السيد المستشار / مفوض الدولة
وسكرتارية السيد / أمين السر
في الدعوى رقم لسنة ق

المقابلة من

.....

ضد

السيد / رئيس مجلس الشعب بصحته
السيد / وزير العدل بصحته

القرار

حيث ان الفصل في الدعوى بشقيها يتوقف على الفصل في الدفع الذي
آثاره المدعون بعدم دستورية القانون رقم فيما تضمنه من الاحكام
الخاصة بـ

وحيث ان المحكمة ترى جدية الدفع .

انلك

قررت المحكمة اعمالا لنص المادة (٢٩) فقرة «ب» من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
لجلسة وعلى المدعى رفع الدعوى بعدم دستورية القانون
المشار اليه لئلا يحكم المحكمة الدستورية العليا في خلال الاجل القانوني .

(٢) صيغة عريضة دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية
تشريع معين

السيد الأستاذ المستشار /

رئيس المحكمة الدستورية العليا

يتشرف برفع هذه الدعوى السيد / وموطنه المختار
مكتب الأستاذ / المحلى بالنقض والكائن بكتبه

ضد

السيد / رئيس مجلس الشعب بصفته

السيد / وزير العدل بصفته

ويعلمان بهيئة قضايا الدولة بجميع التحرير بقصر النيل .

الموضوع

أقلم المدعون الدعوى رقم لسنة أمام محكمة القضاء
الإدارى وتضمنت عريضة الدعوى ما يلى :

(يشار الى الطلبات وهى)
وبجلسة أصدرت محكمة القضاء الإدارى القرار التالى :
« حيث أن الفصل فى الدعوى بشقيها يتوقف على الفصل فى الدفع
الذى أثاره المدعى بعدم دستورية نص القانون بشأن بعض الأحكام
الخاصة بـ
وحيث أن المحكمة ترى جدية الدفع .

النتيجة

قررت المحكمة - آمالاً لنص المادة (٢٩) فقرة «ب» من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى
بالجلسة وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون المشار
إليه أمام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا الاجل وأمرت بتأجيل
الدعوى لجلسة

وبذلك حلت الدعوى المطلة الى سلحة المحكمة الدستورية العليا .

من الطامع
دكتور خميس السيد اسماعيل
المحلى بالنقض

(٤) نموذج لتقرير هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا في موضوع الدفع

المحكمة الدستورية العليا
هيئة المفوضين
دائرة القضاء العالي بالقاهرة

تقرير

في الدعوى الدستورية رقم لسنة ق
المرفوعة ضد

السيد / رئيس مجلس الشعب
السيد / وزير العدل
يصنفه .
يصنفه .

الوقائع

رفع المدعى الدعوى الدستورية المثلثة بعريضة أودعت تلم كتاب
المحكمة الدستورية بتاريخ وإبان فيها أنه أثار الدعوى الرقبة
..... لسنة ق أتم محكمة القضاء الإداري وطلب فيها الحكم في
الطلبات الآتية :
.....
.....
.....
.....

رأى المفوض

يذكر المفوض ما يراه محققا أو متعارضا مع طلبات المدعى ثم يذكر
رأيه في الموضوع بالأسباب ، ويرفع التقرير إلى المحكمة الدستورية ، وإذا
كان الدفع صحيحا فينتهى المفوض في تقريره إلى اثبات ما يلي :
« قبول الدعى » وفي الموضوع بعدم دستورية القانون رقم
لسنة فيها تضمنه من مع إلزام الخصم بالمصروفات .

المستشار : مفوض المحكمة
الدستورية العليا
.....

(هـ) نموذج مذكرة الدفاع امام المحكمة الدستورية العليا
في شأن الدفع بعدم دستورية تشريع معين
المحكمة الدستورية العليا

مذكرة دفاع

السيد / بصفته الطاعن

ضد

السيد / : الطعون عليه بصفته
في الطعن رقم لسنة ق

الطلبات

نلتزم من عدالة الهيئة الموقرة الحكم بطلبنا المشروعة وهي :

(أولا) : قبول الدعوى شكلا .

(ثانيا) : الحكم في الموضوع بعدم دستورية القانون رقم
لسنة فيما تضمنه من
وشرحنا لطلبنا المشروعة تبين لعدالة المحكمة ما يلي :

(أولا) :
.....

(ثانيا) :
.....

(ثالثا) :
.....

وفي الختام نصمم على الطلبات

وكيل المدعى

.....
المحلى بالتقضى

(٦) نموذج حكم المحكمة الدستورية العليا بقبول الطعن بعدم دستورية
تشريع معين

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم من شهر من سنة
..... المؤلفة برئاسة :

السيد المستشار / رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين / أعضاء
وحضور السيد المستشار / المفوض
وحضور السيد / أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في القضية المتيدة بالمحكمة الدستورية العليا برقم لسنة
..... التضاية الدستورية .

المرفوعة من

السيد /

فصد

السادة / رئيس مجلس الشعب بصنائه
وزير العدل بصنائه

(الاجراءات)

بتاريخ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى فلم تطلب المحكمة
طلبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم لسنة فيها تضنيه من
.....

وقد تمت هيئة قضائية الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم : أصليا : بعدم
قبول الدعوى ، ومن باب الاحتياط الكلى : رفض الدعوى ، ويمد تحضير
الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى انتهت فيه الى عدم دستورية
القانون المطعون فيه .

(تم صياغة مبلغ الدعوى)

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة
المفوضين رايها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث ان الوقائع تتمثل في

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية القانون رقم لسنة
..... فيها تضمنه من (تذكر بقية الحثيات التى قراها المحكمة
في الدعوى) .

وحيث انه في الموضوع فان القانون المطعون بعدم دستوريته رقم
لسنة ينص على
ومؤدى هذا النص

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القانون ...
لسنة ببعض الاحكام المتعلقة بـ (1) .

ولما كان ذلك ، وكلفت بقى نصوص هذا القانون مترتبة على مادته الاولى
بما يؤدها ارتباطا بنصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او
التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطل اثرها
يستتبع بحكم هذا الارتباط ان يتبع هذا الابطال بقى نصوص القانون
المطعون فيه بما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته .

فلذلك الاسباب

حكمت المحكمة :

بعدم دستورية القانون رقم لسنة فيها تضمنه
من بعض الاحكام الخاصة بـ
والزمت الحكومة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .
أمين السر
رئيس الحكومة
.....

(1) وذلك على فرض قناعة المحكمة بعدم دستورية المادة الاولى من
القانون المطعون عليه بدستورية .

الملاحق

“ APPENDIX ”

تشتمل على :

- ١ - مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام طبقاً لحكم المادة (٨٣) من القانون رقم «٤٨» لسنة ١٩٧٨ .
- ٢ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النياحة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة.

الملاحقات

مشروع مقترح بمواد لائحة جزاءات تأديبية لشركات القطاع العام
(طبقاً لحكم المادة «٨٣» من القانون «٤٨» لسنة ١٩٧٨)

تمهيد :

نقدم هذا المشروع للمسؤولين بشركات القطاع العام للاستهداء به في وضع لوائح الجزاءات بالشركات التي يتولون قيادتها وإدارتها .

ولا ندمى أن هذا المشروع جاء بتكديلاً ، كما لا ندمى ضرورة وجوب تطبيقه تطبيقاً حريصاً ، فلكل شركة أن تأخذ منه ما يتلاءم مع لوائحها ونظمها الخاصة بها ، أى أننا نرى ضرورة إجراء الملاحظات اللازمة بين هذا المشروع وما يتفق مع النظم المتعلقة بكل شركة على حدة ، وذلك بشرط عدم الخروج عن القواعد والأحكام القانونية الواردة بقانون العاملين بقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وبقانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (وما أتى عليه المشرع من تعديلات) ، وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا من مبادئ قانونية في كل ما يتعلق بتأديب العاملين ، وبكل ما يضعه المشرع من تشريعات ملزمة في تأديب العاملين بشركات القطاع العام .

منذ ذلك المشروع لا يعدو أن يكون محاولة مبدئية في وضع لوائح الجزاءات التأديبية .

والله نسال أن تسهم هذه المحاولة في تحقيق الهدف المنشود .

المشروع

(المادة الاولى) :

كل من يخالف الواجبك او يرتكب الاعمال المحظورة او يقتصر ذنبا اداريا ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته يجازى بما تناسب مع وظيفته ونوع المخالفة التي يرتكبها .

(المادة الثانية) :

تطبق الجزاءات التي يقرر توقيعها على العليل المقتصر للذنب الادارى وفقا للمبين بجدول الجزاءات المرفق بهذه اللائحة . وبما يطابق نصوص قانون نظم العاملين بقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وما يطرأ عليه من تعديلات .

(المادة الثالثة) :

لا يوتبع الجزاء على العليل المقتصر للذنب الادارى الا بالشروط والاوزاع والاجراءات القانونية الصحيحة وهى :

- ١ - لا يحق مع العليل الا بعد احاطته بالمخالفات المنسوبة اليه .
- ٢ - يراعى حيدة المحقق في حدود القانون .
- ٣ - عدم الاخلال بسمات التحقيق بحيث يكفل للعليل الدفاع عن نفسه ، والاستماع الى شهوده الذين يستشهد بهم في نفي الاتهام من نفسه .
- ٤ - يجب ان يتم التحقيق كتابة كلما كان ذلك متلحا ، ويجب ان يثبت في محضر التحقيق تاريخ ومكان وساعة افتتاح المحضر ، واقفاله ، واسم المحقق ، وسكرتير التحقيق ان وجد ، وكل ما يتخذ المحقق من اجراءات بدون في محضر التحقيق ، ويجب توقيع العليل المحال للتحقيق في نهاية اتواله على الصفحات التى ادلى فيها بأقواله ، ويتعين على المحقق وسكرتير التحقيق التوقيع على كل صفحة من صفحات المحضر ، واذا اقتضى الامر تفتيش منزل العليل المحال الى التحقيق فيجب ان يكون ذلك بمعرفة عضو النيابة الادارية طبقا لنص المادة التاسعة من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن ، ويجب ان يكون تفتيش منزل العليل المتهم بحضوره كلما كان ذلك ميسورا ، ويتعين ان يكون التفتيش بحضور اثنان من العاملين ، ويمكن لسلطات التحقيق الادارى الاستهداء بالاجراءات المنصوص

عليها في قانون الإجراءات الجنائية مع الملامة بين هذه الاجراءات وطبيعة الاتهام الادارى ، واذا أسفر التحقيق عن ارتكاب جريمة توقع العزل تحت طائلة قانون العقوبات ، وجب على السلطة القائمة بالتحقيق رفع الاوراق بمذكرة الى رئيس مجلس ادارة الشركة التى يتبعها العامل او من يفوضه للبت في احالة الموضوع الى النيابة العامة لتتخذ ما تراه في المسألة الجنائية ، وذلك على وجه السرعة طبقا لصحيح المادة (١٧) من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ دون الاخلال بحق سلطات التحقيق الادارى بالاستمرار في التحقيق .

(المادة الرابعة) :

اذا رأت سلطات التحقيق ان الذنب الادارى يستوجب احالة العامل الى المحكمة التأديبية المختصة فيجب اخطار النيابة الادارية لتتولى مهمة الاتهام ، واحالة المتهم للمحكمة التأديبية طبقا لما تقتضى به المادة الرابعة عشر من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م .

(المادة الخامسة) :

اذا قبلت الجهة الادارية المختصة بتوقيع جزاء اداريا على العامل فيجب تسبب قرار الجزاء ، ويجب ان يكون ذلك بعد عرض محضر التحقيق على السلطة الرئاسية المختصة بتوقيع العقوبة بمذكرة شاملة لوقائع الاتهام وما احتوى عليه محضر التحقيق ، ويجب ان يتم هذا العرض خلال عشرين يوما على الاكثر من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق .

(المادة السادسة) :

طبقا لنص المادة (٨٥) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتبع ما يلي :

« اذا رأى مجلس الادارة او رئيس المجلس ان المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل احالة العامل الى المحكمة التأديبية ، عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

١ - مدير مخيزية العمل المختص او من يندبه رئيسا

٢ - ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة
العامة إذا لم توجد اللجنة النقابية

أعضاء

٣ - ممثل الشركة

وتتولى اللجنة المشار إليها بحث كل حلة تعرض عليها وإبلاغ
رأيها فيها لمجلس الإدارة أو رئيس المجلس حسب الأحوال وذلك في ميعاد
لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق إليها وللجنة في سبيل أداء
مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات
التي ترى الإطلاع عليها ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من
إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة
مبشراً . وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى
لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الإدارة أو النقابة
الفرعية أو النقابة العامة حسب الأحوال .

وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافاً لأحكام هذه المادة يكون
باطلاً بحكم القانون دون حجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

(المادة السابعة) :

اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين لا يحجب حق مراقبة
الشئون القانونية في إجراء التحقيقات التي تحال إليها من السلطة
الرئاسية المختصة بحالة العامل إلى التحقيق طبقاً لما تقتضيه النصوص
القانونية في هذا الخصوص .

ويعتبر رأى الشئون القانونية ، والنيابة الإدارية متعلقاً بأبواب
الذنب الإدارى من عدمه وأن سلطة توقيع الجزاء تتحدد بمعرفة السلطة
الإدارية في حدود الجزاءات المقررة .

(المادة الثامنة) :

طبقاً لنص المادة (٨٢) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ فإن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ - الإنذار .

٢ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٣ - الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز ان يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربيع الاجر شهريا
معد الجزء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه تلقوناً .

- ٤ - الحرمان من نصف الملاوة الدورية .
- ٥ - الوقت عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر .
- ٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .
- ٧ - خفض الاجر في حدود علاوة .
- ٨ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .
- ٩ - خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر بما لا يتجاوز القدر الذى كان عليه قبل الترقية .
- ١٠ - الاحالة الى المعاش .
- ١١ - الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للمعلمين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بجدول توصيف
وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة فلا توقع عليهم الا الجزاءات
التالية :

- ١ - التنبيه .
- ٢ - اللوم .
- ٣ - الاحالة الى المعاش .
- ٤ - الفصل من الخدمة » .

(المادة التاسعة) :

عند تطبيق جزاء الخصم من المرتب فانه يقصد بالمرتب في تطبيق
جزاء الخصم الاجر الشهري القانونى للمعلم عند وقوع المخاللة ،
ولا يدخل في هذا الاجر البدلات والمكلفات من اى نوع كانت .

(المادة العاشرة) :

طبقاً لنص المادة (٨٤) من قانون المعلمين بقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ من الفقرة (١) الى (٤) يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات
التأديبية كما يلى :

- ١ - لشاغلى الوظائف العليا كل في حدود اختصاصاته توقيع جزاء
الانذار او الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوماً في السنة بحيث لا تزيد
مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوماً .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار المبل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة مما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢) من القانون (٤٨) .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار المبل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة (٨٢) ويكون النظم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية مما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة في المادة (٨٢) من القانون (٤٨)

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المبل بالجزاء الموقع عليه .

(المادة الحادية عشر) :

طبقا لنص المادة (٨٤) من قانون المبلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مقرة (٥) لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احد جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع اى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون النظم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المبل بالجزاء الموقع عليه .

(المادة الثانية عشر) :

للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم في توقييع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العايل بالحكم وذلك طبقا لنص المادة ٨٤ من من قانون العايلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقرة (٦) .

(المادة الثالثة عشر) :

طبقا لنص المادة ٨٧ من قانون العايلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كل عايل يجبس احتياليا أو تنفيذًا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياليا أو تنفيذًا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كابل أجره في حالة حبسه تنفيذًا لحكم جنائي نهائي .

ويعرض الامر عند عودة العايل الى عمله على رئيس مجلس ادارة الشركة ليقدر ما يتبع في شأن مسؤولية العايل التأديبية ، فاذا انتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه .

(المادة الرابعة عشر) :

لا يجوز النظر في ترقية عايل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما يلي إلا بعد انتضاء الفترات الآتية :

١ — ثلاثة اشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام الى عشرة .

٢ — ستة اشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل لمدة ١١ يوما الى ١٥ يوما .

٣ — تسعة اشهر في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على خمسة عشر يوما وتقل عن ثلاثين يوما .

٤ — سنة في حالة الخصم من الاجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد على ثلاثين يوما أو في حالة توقييع جزاء خفض الاجر .

٥ — مدة التأجيل أو الخزلان في حالة توقييع جزاء تأجيل العلاوة أو الحرمان من نصفها .

وتحسب فترات التأجيل المشار اليها من تاريخ توقييع الجزاء ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق . وذلك طبقا لنص المادة ٨٨ من قانون العايلين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة الخامسة عشر) :

طبقاً لنص المادة ٩٠ من قانون العاملين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا تجوز ترقية عامل مجال إلى المحلكة التأديبية أو المحلكة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز للعامل الوظيفة لمدة سنة ، فإذا استطلعت المحلكة لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو وسم عليه جزاء الانذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة خمسة أيام فأقل وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الوظيفة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحلكة التأديبية أو المحلكة الجنائية ويمنع أجرهما من هذا التاريخ .

ويعتبر العامل محالاً للمحلكة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الإدارية من النيلة الإدارية اقلية الدعوى التأديبية .

(المادة السادسة عشر) :

لا يجوز قبول استقالة العامل المحال إلى المحلكة ، وذلك طبقاً لنص المادة ٩٩ الفقرة الثانية من قانون العاملين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة السابعة عشر) :

تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخبرة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإنهال أو المحلكة ، وشرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وإذا تعدد المتهمون فمن أنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

وفى ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تنسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية ، وذلك طبقاً لنص المادة ٩٤ من قانون العاملين بالقطاع العلم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ م .

(المادة الثامنة عشر) :

تسقط المخالفة الإدارية بانتهاء خبرة العامل إلا إذا بدى معه فى التحقيق من هذه المخالفة قبل انتهاء خبرته ، وذلك طبقاً للمادة (١/٩١) من القانون ٤٨ لسنة ٧٨-م إذا كانت المخالفة مما يترتب عليها مباح من حق من حقوقي الخزانة ، وفى هذه الحالة تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ

انتهاء الخدمة حيث يجوز في هذه المدة اقلية الدعوى التأديبية ، ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة طبقا للمادة (٢/١١) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(المادة التاسعة عشر)

تتقاضى الدعوى التأديبية لوفاء المتهم حيث تحكم المحكمة بانتضاء الدعوى التأديبية لوفاة : ولا يكون ذلك الا بالنسبة اليه دون باقى المقربين معه الى المحكمة التأديبية .

(المادة العشرون) :

يبين الجدول التالى الجزاءات المقررة في كل حالة :

(يرفق الجدول الذى تضعه الشركة في حدود ونطاق المواد سائلة البيان) .

(المادة الواحدة والعشرون) :

في حالة التعارض بين القوانين المتعلقة بهذه اللائحة او عند صدور قوانين لاحقة عليها فان اللاحق منها ينسخ السابق عليها في خصوصية النصوص موضوع الخلاف .

ويسنمأن في ذلك بالتواءم الاصولية والقانونية في التفسير الصحيح ، ويمكن الاستهداء في ذلك بالقواعد التى تستقر عليها المحكمة الادارية العليا .
أما اذا كان النص واضحا صريحا فلا مجال للخروج عليه .

وفي ذلك تقول محكمة النقض :

« متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعيا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه او تاويله بدعوى الاستهداء بالمراتل التشريعية التى سبقتة او بالحكمة التى املته وقصد الشارع منه ، لان محل هذا البحث انها يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه » .

(الطمن ٣٢٩ لسنة ١٤١ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٦ . سنة ٢٧ ص ١٠٨٧)

(٢) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩

في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمات
التدبيرية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة (*)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين
المعلقة له ؛

وعلى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعلقة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسة الاقتصادية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحكمات التدبيرية في الاقليم المصري ؛

(*) الجريدة الرسمية في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ - العدد ٣ .

تسرى القانون الآتى :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - موظفى المؤسسات والهيئات العامة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق أحكام هذا القانون .

٢ - موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها هذا أنى من الأرباح .

مادة ٢ - يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتبتهم خمسة عشر جنيا شهريا ، وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتبتهم هذا الحد والتى ترى فيها النية الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وبإصدار قرارات الوقت عن العمل .

مادة ٣ - مع مراعاة أحكام المواد التالية تسرى على موظفى المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها فى المادة واحد أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٤ - تسرى الأحكام الخاصة بالموظفين من الدرجة الثانية فما دونها فيما يتعلق بتشكيل المحكمة التأديبية والجزاءات التى توضع على موظفى المؤسسات والهيئات العامة الذين لا تجاوز مرتبتهم ثمنتين جنيا شهريا .

أما من تجاوز مرتبتهم القدر المذكور فتسرى بالنسبة اليهم فى هذا الشأن الأحكام الخاصة بالموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها .

مادة ٥ - يكون تشكيل المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة واحد على الوجه الآتى :

مستشار أو مستشار مساعد من مجلس الدولة رئيسا

نائب من مجلس الدولة

موظف من ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن الدرجة الثانية

مادة ٦ — الجزاءات التي يجوز للمحكم التأديبية المنصوص عليها
في المادة السابقة توقيمها هي :

١ — الإنذار .

٢ — الخصم من المرتب من مدة لا تجاوز شهرين .

٣ — خفض المرتب .

٤ — تنزيل الوظيفة .

٥ — العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعلن أو المكفأة أو مع الحرمان
من كل أو بعض المعلن أو المكفأة .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم
المصري من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٧٨ (١٥ يناير سنة ١٩٥٩)

(م ١٧ من حيف: الدعاوى)

بسم الله الرحمن الرحيم ،
التعريف بالمؤلف وبتأناجه العلمى

أولاً : المؤهلات العلمية :

- ١ - درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير : جيد جداً ،
عام ١٩٧١ .
- ٢ - عضو منتخب بالمعهد الملكى للإدارة العامة بلندن .
- ٣ - دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الادارية من جامعة القاهرة
علم ١٩٦٤ .
- ٤ - دبلوم الدراسات العليا فى لقانون العام من جامعة القاهرة
عام ١٩٦٠ .

ثانياً : المؤلفات والبحوث العلمية :

(أ) المؤلفات :

- ١ - كتاب القيادة الادارية ، دراسة تمزج بين الادارة العامة والقانون
الادارى ، ١٩٧١ ، (نفذ وتحت الطبع) .
- ٢ - المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول المربية ، ١٩٧٨ ، بالمكتبات
الكبرى .
- ٣ - مذكرات فى القانون الادارى لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق
الجزائر ، ١٩٧٢ ، .
- ٤ - كتاب الادارة العامة والتنظيم الادارى بالجزائر ، ١٩٧٥ ، الناشر
مؤسسة الامناد بالجزائر العاصمة .
- ٥ - كتاب السلوك الادارى ، ١٩٨١ ، بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .
(نفذ وتحت الطبع) .
- ٦ - مذكرات بالاستئسل فى الادارة الاسلامية والمعاصرة لطلبة قسم
الدكتوراه ، بكلية الشريعة والقانون بجامعة الازهر بالقاهرة ، ١٩٧١ ، .
- ٧ - كتاب قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية طبعة
(١٩٨٧ - ١٩٨٨) واعيد طبعة عام (١٩٩٣) .
- ٨ - موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الصيغ القانونية
(١٩٨٨) .

٩ - موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مع الأحكام والصيغ القانونية أمام القضاء العادي . (١٩٩١) .

١٠ - دعوى الإلغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري وقضاء التنفيذ وإشكالاته والصيغ القانونية أمام مجلس الدولة مع المبادئ العامة للقضاء المستعجل . (١٩٩٣) .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بنواريات الدول العربية ومراكز البحوث باللغتين العربية والإنجليزية) :

١ - بحوث منشورة بنواريات المنظمة العربية للعلوم الإدارية بالقاهرة :

★ القيادة الإدارية ، ١٩٧٢ ، .

★ الإدارة العامة في الجزائر ، ١٩٧٥ ، .

٢ - بحوث منشورة بمجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري ببغداد :

★ دراسة الاتجاهات وأسميتها في تحقيق أهداف الإدارة
العدد ١٤ - ١٩٨٠ ، .

★ الإدراك وعملية التشغيل المركزي للمعلومات ، العدد الثالث
عشر - ١٩٨٠ ، .

٣ - بحوث منشورة بمجلة المدرسة العليا للشرطة بالجزائر :

عدة بحوث متعلقة بالضبط الإداري ، وجمع الاستدلالات ، والقرار الإداري في المحيط الشرطي .

٤ - بحث منشور باللغة الإنجليزية ، ومقدم لبرنامج المعونة الفنية بالأمم المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية
عام ١٩٧١ ، بعنوان :

« The organization and operation of industrial development »

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبتكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحدائق - حدائق المعادي

٤ شارع ١٦٣ خلف مستشفى القوات المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة :

في خاتمة هذه الموسوعة لا نضيف الى ما ذكرناه بمقدمتها شيئا غير بعض المقترحات التي ننصّر انها ضرورية لاثابة الحق والعدل ، وعملا بما اورثته اعلانات حقوق الانسان في هذا المجال .

ومن هذا المنطلق نركز على ما يلي :

(أولا) : نقترح اعادة النظر في المادة السادسة والاربعين من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تضمنت الاشارة الى انه اذا رأت دائرة محص الطعون باجتماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا ، او باطل ، او غير جدير بالمعرض على الحكمة ، حكمت برفضه بكتفية بذكر القرار أو الحكم بحضر الجلسة ، مع بيان وجهة نظرها اذا كان الحكم صادرا بالرغم ، وأنه لا يجوز الطعن في قرارها بأي طريق من طرق الطعن .

ومن جانبنا نرى أن في هذا النص به اجحافا بالتقاضين لاسيما وان قرارها لا يخرج عن كونه حكما قضائيا قطعيا له كل مقومات الاحكام ، ولهذا يجب ان يشتمل على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعاتهم ودفاعهم الجوهرى ، ورأى هيئة المفوضين في الدعوى ، ثم يذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه وذلك حسبما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة (١٧٨) من قانون المرافعات - المعدلة بالقانون (١٣) لسنة ١٩٧٣ - لاسيما وان المجلس يأخذ بهذا القانون فنيا لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الادارية ، ونحن لا نجد ثمة ما يمنع من تطبيق النص سلف البيان .

وقد نكون أكثر طموحا في طلب الاكتفاء بتحضير الطعن بعمرة هيئة مفوضى الدولة ، ورفع تقرير عنه بعد ذلك الى المحكمة الادارية العليا ، لاننا نعتقد انها تمثل القاضى الطبيعى الذى يتوجه اليه الطاعن بطعنه .

(ثانيا) : نأمل كذلك في تعديل قانون المجلس بما يسمح بتعيين قاضى للتنفيذ يختص دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية ، كما يختص باصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة وذلك . عملا بنص المادة (٢٧٥) من قانون المرافعات لاسيما وان القضاء العادى لا يختص بنظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالمنزعات الادارية الا ما يتعلق منها بهال .

(ثالثاً) : ان طموحاتنا في التعديل المنشود ليست مقصورة على قانون مجلس الدولة فحسب بل تعداه الى القانون الجنائي لوجود صلة في بعض الاحيان بين العقوبة التأديبية والجنائية ، وامكان تريض الحكم في الاولى بالحكم الذي يصدر في الثانية حسبما سبق بيانه .

وتتمثل وجهة نظرنا التي نضعها تحت نظر المشرع ، في أنه لا يسوغ ان يترتب على صدور حكم جنائي من محكمة الجنائيات على المتهم اعادة النظر فيه عند حضوره وامكان تشديد الحكم الصادر في غيبته ، لاننا نقصور ان ذلك يخل بقاعدة « المتهم لا يضار بالحكم الصادر ضده » (الا اذا استأنفته النيابة العامة ضده وطلبت تشديد العقوبة) .

واننا لا نقر تبرير هذا الوضع بسقوط الاحكام الغيبية عند اعادة المخالطة في حضور المتهم ، وننزل على ترجيح وجهة نظرنا بان القانون لا يسوغ سقوط حكم صدر من محكمة مختصة باصداره الا بناء على اسباب قانونية ، ولا نقبل القول بان الحكم الغيبي يزول بقوة القانون (دكتور / محمود نجيب حسنى - « شرح قانون الاجراءات الجنائية » - ط ١٩٨٢ ص ٨٩٢ وما بعدها) لانه حكم قطعي وله مقومات الاحكام ويؤيدنا في ذلك ان الحكم الغيبي بالبراءة والصادر من محكمة الجنائيات في جنائية ، لا يسقط بحضور المتهم او القبض عليه بمقولة انه حكم قطعي في الدعوى وليس مجرد حكم تهديدي ، ولا يقبل الطعن الا من النيابة العامة ، بالنقض ويصير باثنا اذا استئنفت النيابة العامة الطعن بالنقض ، او تركت مواعده ينقض (نقض ٢١ ابريل سنة ١٩٦٩ - مجموعة احكام محكمة النقض - س. ٢٠ رقم ١٦٢ ص ٥٢٩) .

ومن هنا يبين مدى التناقض على النحو اسلف البيان .

(رابعاً) : نقرر انه لا يوجد ثمة اتصال تام بين الحكم الجنائي ، وبين الاختصاص التأديبي ، كما توصي بذلك بعض الاحكام ، لان ذلك يكون من قبيل التعميم الخاطئ ، فهناك بعض الحالات يكون فيها للحكم الجنائي حججه في مواجهة سلطات التأديب .

ومن قبيل ذلك ، الحكم على العامل « ونقصد العامل او الموظف » بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، او بعقوبة متينة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامة ، ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ويلاحظ انه اذا كان الحكم قد صدر على العامل لاول مرة فانه لا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة تشئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او صفة العمل .

ومع ذلك فلنأخذنا نتحفظ ونقول : أنه يمكن محاكمة العامل تأديبيا وذلك باعتباره موظفا سابقا في بعض الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك (والمشار إليها بهذه الموسوعة) .

ومن ناحية أخرى فلنأخذنا نتوجه الى القانونين على التحقيقات الادارية بأن لا يتسرعوا بإصدار قراراتهم بثبوت الإدانة أو البراءة اذا كانت نفس الواقعة موضوع التحقيق الإداري هي نفسها المعروضة على سلطات التحقيق الجنائي ، فعليهم التريث والتريص بنتيجة التحقيق الجنائي لما في ذلك من عدل وانصاف ، ولتكوين عقيدة سليمة من ادانة العامل أو براءته يستقر انبها وجدانهم وتستريح اليها ضميرهم .

(خامسا :) من مطالعة بعض التحقيقات والاحكام ، تكشف لنا عدم وجود تناسب بين الذنب الإداري والجزاء الموقوع على العامل ، ولا يمكن التحدى بأن ذلك من الملامات التي تنفرد بها سلطات التحقيق والمحاكمة أو أن ذلك من اطلاخات سلطات التقديرية .

فمن غير المقبول وجود مغالطة صارخة بين الذنب والجزاء ، لان ذلك ينطوي على عدم الملاءمة الظاهرة بين المخالفات والجزاءات الموقعة من أجلها ، مما يصعب سببا في الغلها اذا ما طعن فيها أمام الجهة المختصة بالاطعن ، وهي المحكمة التأديبية عندما تمارس سلطاتها التعقيبية على الجزاءات الصادرة من الجهة الادارية ، أو المحكمة الادارية العليا عندما تمارس رقابة المشروعية في الطعون على احكام المحاكم التأديبية المشوبة بما يبطلها (حسبما اشرنا اليها بهذه الموسوعة تفصيلا) .

ولذلك نرى ضرورة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بحيث لا يصبح الجزاء مشوبا « بالخلو في تقديره » .

ويعنى « بالخلو » انطواء الجزاء على مغالطة صارخة ، مركوب متن الشلطي في القسوة يؤدي الى أحكام عمال المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية التعرض للقسوة الممعة في الشدة ، كما ان « الخلو » ليس مقصورا على التشدد والقسوة ، ولكن المعنى ينصرف أيضا الى الافراط المسرف في الشفقة لان ذلك يؤدي الى استهانة عمال الإدارة بواجباتهم طبما في هذه الشفقة المفرطة في اللين .

فكل من طرفي التقويض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض مع الهدف الذي يرمى اليه المشرع من التأديب .

(سائسا :) نوصي بلمتاع الحكومة عن التحدى بعدم تنفيذ الاحكام

الادارية ، بحيلة الالتجاء الى اسباب حقة امسك السيادة على أعمال
ادارية بحتة ، لتنجو بنفسها من رقابة المشروعية التى تسلطها عليها
الاجهزة القضائية ..

ونرجو من الاجهزة التشريعية بالالتجاء الى حيلة « التصحيح التشريعى »
الذى يتمثل فى اصدار تشريعات جديدة تضىء المشروعية على الحالات
والمراكز القانونية غير المشروعة ، وذلك احتراماً لمبدأ المشروعية ، ولحجية
الاحكام ، ولسيادة القانون .

وخير ما نختم به كلامنا قوله سبحانه وتعالى :

« ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها * واذا حكمت بين الناس
ان تحكموا بالعدل » .

« صدق الله العظيم »

(سورة النساء آية ٥٨)

والله ولى التوفيق ٥

المؤلف

دكتور / خميس السيد اسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم ،

التعريف بالمؤلف وبإنتاجه العلمي

أولا : المؤهلات العلمية :

- ١ - درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة بتقدير جيد جدا ،
عام ١٩٧١ .
- ٢ - عضو منتخب بالمعهد الملكى للإدارة العامة بلندن .
- ٣ - دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الادارية من جامعة القاهرة
عام ١٩٦٤ .
- ٤ - دبلوم للدراسات العليا فى القانون العام من جامعة القاهرة
عام ١٩٦٠ .

ثانيا : المؤلفات والبحوث العلمية :

(أ) المؤلفات :

- ١ - كتاب للقيادة الادارية «دراسة تمزج بين الادارة العامة والقانون
الادارى» ، ١٩٧١ ، (نفذ وتحت الطبع) .
- ٢ - المؤسسات العامة الاقتصادية فى الدول العربية ، ١٩٧٨ ، بالمكتبات
الكبرى .
- ٣ - منكرات فى القانون الادارى لطلبة الليسانس والدكتوراه بحقوق
الجزائر ، ١٩٧٢ .
- ٤ - كتاب الادارة العامة والتنظيم الادارى بالجزائر ، ١٩٧٥ ، الناشر
مؤسسة الامناد بالجزائر العاصمة .
- ٥ - كتاب السلوك الادارى ، ١٩٨١ ، بالمكتبات الكبرى بالقاهرة .
(نفذ وتحت الطبع) .
- ٦ - منكرات بالاستئتمل فى الادارة الاسلامية والمعاصرة لطلبة قسم
الدكتوراه ، بكلية للشريعة والقانون بجامعة الازهر بالقاهرة ، ١٩٧١ .
- ٧ - كتاب قضاء مجلس الدولة واجراءات وصيغ الدعاوى الادارية طبعة
(١٩٨٧ - ١٩٨٨) وأعيد طبعة عام (١٩٩٣) .
- ٨ - موسوعة المحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة مع الصيغ القانونية
(١٩٨٨) .

٩ - موسوعة القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ وإشكالاته مع الأحكام والصيغ القانونية أمام القضاء العادي . (١٩٩١) .

١٠ - دعوى الإلغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري وقضاء التنفيذ وإشكالاته والصيغ القانونية أمام مجلس الدولة مع المبادئ العامة للقضاء المستعجل . (١٩٩٣) .

(ب) البحوث العلمية المنشورة بدوريات الدول العربية ومراكز البحوث باللغتين العربية والانجليزية) :

١ - بحوث منشورة بدوريات المنظمة العربية للعلوم الإدارية بالقاهرة :
★ للقيادة الادارية ، ١٩٧٢ ،

★ الادارة العامة في الجزائر ، ١٩٧٥ .

٢ - بحوث منشورة بمجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري
ببغداد :

★ دراسة الاتجاهات وأهميتها في تحقيق أهداف الإدارة
العدد ١٤ - ١٩٨٠ ،

★ الادراك وعملية التشغيل المركزي للمعلومات ، العدد الثالث
عشر - ١٩٨٠ .

٣ - بحوث منشورة بمجلة المدرسة العليا للشرطة بالجزائر :

عدة بحوث متعلقة بالضبط الإداري ، وجمع الاستدلالات ، والقرار
الإداري في المحيط الشرطي .

٤ - بحث منشور باللغة الانجليزية ، ومقدم لبرنامج المعونة الفنية بالامم
المتحدة من خلال مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية
، عام ١٩٧١ ، بعنوان :

« The organization and operation of industrial development »

وقد نال المؤلف جائزة تقديرية عن هذا البحث المبتكر .

مكتب المؤلف :

عمارة برج الحدائق - حدائق المصايد

٤ شارع ١٦٣ خلف مستشفى القوات المسلحة ت ٣٥١٩١١٧

